



جامعة الحاج لخضر - باتنة -  
كلية الحقوق: والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية



# دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية  
تخصص: الإدارة الدولية

إشراف الأستاذ:  
د. صالح زباني

إعداد الطالبة:  
إدري صفية

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر - باتنة.	رئيسا
أ.د صالح زباني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر - باتنة.	مشرفا ومقررا
د. نور الدين دخان	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
د. رابح مرابط	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الحاج لخضر - باتنة.	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2012/2011

## إهداء

إلى من سخرنا نفسيهما من أجل نجاحي، فكانا دوما عوننا وحافزا

إلى والداي الكريمين أطال الله في عمرهما

عرفانا و تقديرا

إلى سندي في الحياة أخواي ياسين، مصعب .

إلى جميع الأصدقاء والأهل كل باسمه.

تقبلوا مني كل الحب والتقدير

إلى كل طالب علم أقدم هذا العمل.

صفية.

## شكر وتقدير

بعد حمد الله الذي بفضل وتوفيق منه تمكنت من انجاز هذه المذكرة، أتوجه بالشكر

الجزيل للأستاذ الدكتور "صالح زياتي" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى كل نصائحه وتوجيهاته وملاحظاته الدقيقة لإتمام هذا العمل. فله كل احترامي و تقديري.

والشكر الجزيل لكل الأساتذة بقسم العلوم السياسية بجامعة باتنة الذين أشرفوا على تدريسي في مرحلة الدراسات العليا وحرصوا دوما على تقديم أجود ما لديهم، لتمكيننا من التكوين المنهجي والعلمي الجيد وأخص بالذكر الدكتور "جندي عبد الناصر" والأستاذ "مرابط رابح" والأستاذ "عادل زقاغ".

كما أتوجه بالشكر للقائمين بأعمال مكتبتي كل من جامعة باتنة "قسم العلوم السياسية" وجامعة قسنطينة.

## خطة البحث

مقدمة

### الفصل الأول: الإطار النظري والمفهوماتي للدراسة

#### المبحث الأول: النقاشات النظرية حول مفهوم الأمن الإنساني

المطلب الأول: تحولات مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة.

المطلب الثاني: موقع الأمن الإنساني ضمن مقاربات العلاقات الدولية.

المطلب الثالث: نحو بناء نظرية للأمن الإنساني.

#### المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإنساني وأهم مكوناته

المطلب الأول: إشكالية تعريف مفهوم الأمن الإنساني.

المطلب الثاني: مكونات الأمن الإنساني.

المطلب الثالث: الحدود المختلفة بين الأمن الإنساني والمفاهيم ذات الصلة.

#### المبحث الثالث: العلاقة بين الأمن الإنساني والمنظمات الدولية غير الحكومية

المطلب الأول: مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية.

المطلب الثاني: أهمية المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني.

المطلب الثالث: أهمية الأمن الإنساني بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية.

### الفصل الثاني: آليات عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني

#### المبحث الأول: آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في الوقاية من تهديدات الأمن الإنساني

المطلب الأول: مفهوم آليات المنظمات الدولية غير الحكومية الوقائية.

المطلب الثاني: مستويات وأنماط العمل الوقائي في حالات انعدام الأمن.

المطلب الثالث: أهمية المعلومات في العمل الوقائي للمنظمات الدولية غير الحكومية.

#### المبحث الثاني: آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية الأمن الإنساني

المطلب الأول: تطور آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية الأمن الإنساني.

المطلب الثاني: أنواع آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية الأمن الإنساني

المطلب الثالث: نماذج تفاعل آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية الأمن الإنساني.

#### المبحث الثالث: آليات المنظمات الدولية غير الحكومية التعويضية وجهودها في بناء ثقافة الأمن

#### الإنساني

المطلب الأول: الآليات القانونية وجهود المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق العدالة الإنسانية.

المطلب الثاني: آليات تمكين الأفراد.

المطلب الثالث: جهود المنظمات غير الحكومية في عملية بناء ثقافة الأمن الإنساني.

## الفصل الثالث: مساهمات المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني وأهم

### التحديات

المبحث الأول: نماذج عن جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني

المطلب الأول: على مستوى تطوير القانون الدولي الإنساني.

المطلب الثاني: على مستوى توسيع شبكة المنصرين للأمن الإنساني.

المطلب الثالث: على مستوى تطوير برامج معالجة تهديدات الأمن الإنساني.

المبحث الثاني: أهم التحديات التي تواجه جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن

### الإنساني

المطلب الأول: التحديات المالية.

المطلب الثاني: تحديات القدرة التسييرية .

المطلب الثالث: تحديات بيئة العمل.

المبحث الثالث: متطلبات تعزيز كفاءة آليات المنظمات الدولية غير الحكومية

المطلب الأول: أهمية الشرعية التنظيمية في أداء المنظمات الدولية غير الحكومية.

المطلب الثاني: أهمية المساءلة والشفافية في تحقيق كفاءة المنظمات الدولية غير الحكومية.

المطلب الثالث: أهمية التخطيط الاستراتيجي في تحقيق كفاءة المنظمات الدولية غير الحكومية.

خاتمة .

## قائمة الاختصارات

### (Abbreviations)

Acquired Immune Deficiency Syndrome	AIDS
CARE Cooperative for Assistance and Relief Everywhere	
CAT Committee Against Torture	
CCPR Human Rights Committee	
CERD Committee on the Elimination of Racial Discrimination	
International Covenant on Civil and Political Rights	CCPR
Convention on Certain Conventional Weapons	CCW
Covenant on Economic, Social and Cultural Rights	CESCR
Commission on Human Security	CHS
the Cluster Munition Coalition	CMC
Critical security studies	CSS
Chemical Weapons Convention	CWC
Economic and Social Council (United Nations)	ECOSOC
ECOSOC Economic and Social FAO Food and Agriculture Organization	
	Council
Human Development	HD
Human Development Index	HDI
Human Immunodeficiency Virus	HIV
Human Security	HS
Human Security Network	HSN
Avian influenza virus, subtype H5N1	H5N1
HRW Human Rights Watch	
HCHR High Commissioner for Human Rights	
International Campaign to Ban Landmines	ICBL
International Criminal Court	ICC
International Commission on Intervention and State	ICISS
	Sovereignty
International Committee of the Red Cross	ICRC
Inter-governmental Organization	IGO

International Non Governmental Organisations      INGOs  
 ICC International Criminal Court  
 ICRC International Committee of the Red Cross  
 ISCA International Save the Children Alliance  
 Millennium Development Goals      MDGs  
 MSF Médecins sans Frontières (Doctors without Borders)  
 Non-governmental Organization      NGO  
 Oxfam Oxford Committee for Famine Relief  
 Severe Acute Respiratory Syndrome      SARS  
 Stockholm International Peace Research Institute(Sweden)      SIPRI  
 Tuberculosis      TB  
 United Nations High Commissioner for Refugees      UNHCR  
 .Universal Declaration of Human Rights      UDHR

# المقدمة

---



كان للتحويلات الكبرى التي شهدتها نهاية الحرب الباردة الأثر المباشر في إحداث تغييرات على صعيد النقاشات الدولية، والافتراضات التي كانت ترتكز عليها حركية وسيرورة العلاقات الدولية، وفي ظهور وتغير مضمون العديد من المفاهيم التي كانت سائدة إبان الحرب الباردة. فلقد اعتبر العديد من المحللين والباحثين السياسيين أن فترة ما بعد الحرب الباردة هي فترة للتدفقات المعرفية الجديدة نحو إعادة هيكلة ما هو تقليدي وفقا لما هو حديث على الساحة الدولية. فقد حملت هذه الفترة بروز تهديدات أمنية جديدة أصبحت قادرة بفعل العولمة على تجاوز حدود الدول والانفلات من رقابتها، كالإرهاب والإجرام المنظم، التلوث، الأوبئة، المتاجرة بالأسلحة والمخدرات وأشكال النزاع الجديدة التي أصبحت ذات طابع داخلي يتجاوز الصور الكلاسيكية المتمثلة في المواجهات العسكرية بين الجيوش النظامية لدولتين أو أكثر. كل هذا طرح العديد من التساؤلات حول مقدرة الدولة الفعلية على ضمان استقرارها وأمنها بالتركيز فقط على مبدأ تحصين حدودها وتقوية قدراتها العسكرية أو الاقتصادية.

كما أدى إلى إعادة النظر والتفكير في أحسن الطرق للتقليل من حالات ومصادر انعدام الأمن، والتي تمكن المجتمع الدولي من الوصول إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين. خاصة وأن الأمن اليوم لم يعد يعني ضمان استقرار الدولة والحفاظة على التجانس المجتمعي لها، في ظل تعرض الفرد لانتهاكات خطيرة تمس أمنه وحقوقه الأساسية حتى داخل حدود دولته، رغم تأكيد القانون الدولي على وجوب احترامها وضماها.

أعطت بذلك هذه النظرة الجديدة للواقع الأمني، حافزا لتوارد مفاهيم جديدة كالأمن الإنساني، والتي عمقت أهمية التوسع وإعادة النظر في مدركات الأمن، بحيث تم الانتقال من أمن الدول إلى أمن الأفراد أي من مفاهيم الأمن التقليدي الذي ينحصر فقط في الميدان العسكري إلى الأمن الإنساني، الذي يشمل ويتأثر بكل القطاعات سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو حتى الثقافية، والذي يجسد أمن الإنسان ككائن حي يسعى إلى ضمان سلامته، تحقيق رفاهيته ورغباته المتزايدة والحفاظ على كرامته.

إن الحديث عن الأمن الإنساني كمدخل جديد في الدراسات الأمنية، يشير إلى أن هذا المفهوم أصبح بعدا قياسيا للأمن الدولي ونفسا جديدا للفعل الدولي. بحيث تنامت النقاشات حول ضمانات حقوق الإنسان خاصة منها المسماة بالجيل الثالث، وبضرورة حماية الفرد حتى ضد دولته كمسؤولية لجميع الفواعل على الساحة الدولية حيث يكتسي إشراك الفواعل غير الدولاتية إلى جانب الدولة أهمية بالغة في إنجاح مساعي تفعيل الأمن الإنساني واستدامة مضامينه، بالنظر إلى تعاضم دورها ضمن تفاعلات السياسة

العالمية سواء من حيث العدد وتنوع الأنشطة ودرجات التأثير الذي تمارسه في المجالات الحيوية المختلفة، كالتعليم، والصحة، ورعاية الطفولة، وحماية البيئة وغيرها من الخدمات والمنافع العامة.

وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية في الأمن الإنساني وذلك نظرا لآليات عملها المرنة، واتصالها المباشر بالمجتمع وتأثيرها الفعال في توجيه الرأي العام، حيث تعتبر من أهم الفواعل الذين يعول عليهم في تفعيل الأمن الإنساني والمساعدة في بناء الأرضية الملائمة لتنمية وتمكين الفرد وضمان سلامته .

### \* أهمية وأسباب اختيار الموضوع:

ترجع أهمية أي دراسة إلى طبيعة الموضوع الذي تعالجه، والإشكالية التي تطرحها، إضافة إلى أثرها في النقاشات المهمة بها والحقل المعرفي الذي طرحت ضمنه بشكل عام .

بحيث تهتم هذه الدراسة ببحث موضوع دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني والذي يندرج ضمن الدراسات والنقاشات الفكرية والنظرية لإفرازات بيئة ما بعد نهاية الحرب الباردة في مختلف أبعادها، وأهمها تلك المتعلقة بتزايد أهمية الفواعل غير الدولاتية كأطراف جديدة تعظم دورها في السياسة العالمية والتحولت التي مست المفاهيم السائدة في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية بصفة أساسية .

ومن هذا المنطلق تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تحاول معرفة مدى مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية كإحدى الفواعل غير الدولاتية في تفعيل الأمن الإنساني - كمستوى من مستويات الأمن- انطلاقا من وصف وتحليل مظاهر العلاقة بين التطورات المتزايدة لطبيعة أدوار المنظمات الدولية غير الحكومية والأمن الإنساني خاصة في ظل توسع التهديدات والمخاطر التي تستهدف أمن الأفراد من جهة ومن جهة أخرى مؤشرات عجز الدولة وما لذلك من تداعيات على أمن الأفراد، وذلك بالاستناد إلى طبيعة آليات عمل المنظمات غير الحكومية ومدى كفاءتها. فهذه الدراسة وفي بعد آخر تحمل رؤية تقييمية لطبيعة الدور الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية وآليات عملها في تفعيل مضامين الأمن الإنساني كأولويات ملحة .

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد أهمية الدراسة في العناصر التالية :

- معرفة السياق العام الذي يحكم الأطر النظرية والتحليلية في فترة ما بعد الحرب الباردة، بما فيها توسع مدركات الأمن وتنامي أدوار الفواعل غير الدولاتية .
- توضيح الآليات التي من خلالها تساهم المنظمات الدولية غير الحكومية في الأمن الإنساني.

● كشف العلاقة بين طبيعة الآليات التي تعتمد عليها هذه المنظمات وإمكانات التفعيل الحقيقي للأمن الإنساني بمضامينه المختلفة . لذلك تبرز الأهمية النظرية لهذه الدراسة في إثراء مكتباتنا العربية، عن طريق المساهمة في تأسيس طرح علمي منهجي يمكن أن يقدم إسهامات وإضافات جديدة في مجال الكتابات المهمة بدور المنظمات غير الحكومية ومفهوم الأمن الإنساني .

أما عن أسباب اختيار الموضوع فهي تنقسم إلى:

\* الأسباب الموضوعية : وترجع إلى تنامي النقاش العالمي حول تعاضم دور المنظمات الدولية غير الحكومية والأهمية الملحة لتفعيل مفهوم الأمن الإنساني بمضامينه المختلفة كركيزة لضمان الأمن والسلم الدوليين، خاصة في إطار مقارنة الحوكمة العالمية وبناء الرشادة العالمية، التي تؤكد على أهمية أدوار الفواعل غير الدولائية، لدعم مفهوم الأمن الإنساني.

\* الأسباب الذاتية: الرغبة في التخصص في موضوع المنظمات الدولية غير الحكومية وطبيعة الأدوار التي تقدمها في المجالات المختلفة للسياسة العالمية، وتكوين رصيد معرفي ومعلوماتي حول هذا الموضوع. إضافة إلى الرغبة في المقارنة بين طبيعة آليات عمل المنظمات الدولية غير الحكومية، والإسهامات التي تقدمها في تفعيل مفهوم الأمن الإنساني كترجمة عملية لطبيعة دور المنظمات غير الحكومية في هذا المجال.

\* إشكالية الدراسة:

أصبح إشراك المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني أمراً غاية في الأهمية، بالنظر إلى قدراتها وإمكاناتها في مواجهة والحد من مصادر انعدام الأمن داخل وعبر الدول. ففي ظل تعرض الفرد لانتهاكات خطيرة تمس أمنه وحقوقه الأساسية لم يعد الأمن الإنساني مجرد ضرورة أخلاقية بل أفضل إستراتيجية لضمان الأمن والسلم الدوليين، وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية:

ما هي حدود كفاءة الآليات التي تعتمد عليها المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- كيف تساهم الآليات التي تعتمد عليها المنظمات الدولية غير الحكومية في توفير ضمانات إرساء وتفعيل مفهوم الأمن الإنساني؟

2- هل تعكس آليات عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في جهودها لتفعيل الأمن الإنساني تكييفاً عملياً مع مصادر تهديد أمن الأفراد؟

3- هل هناك تمكين حقيقي لدور المنظمات الدولية غير الحكومية وما هي طبيعة الصعوبات والتحديات التي تواجه دورها في تفعيل الأمن الإنساني؟

### فرضيات الدراسة :

1- يعمل اتساع مفهوم الأمن الإنساني وتنوع الأبعاد المشكلة له على الحد من قدرة المنظمات الدولية غير الحكومية في تحويله إلى أطر عملية محددة.

2- كلما كان هناك تنوع ومرونة أكبر في آليات عمل المنظمات الدولية غير الحكومية، كلما زادت فرص وممكنات تفعيل الأمن الإنساني .

### \* المقاربات المنهجية المعتمدة في الدراسة :

تعتبر المقاربة المنهجية واحدة من الوسائل الذهنية التي يعتمد عليها الباحث في تحليل الظاهرة المراد دراستها والظواهر المتصلة بها. لذلك اقتضى البحث في طبيعة الدور الذي تقدمه المنظمات الدولية غير الحكومية ومدى كفاءة الآليات التي تستطيع من خلالها المساهمة في تفعيل الأمن الإنساني استخدام المدخل التالية:

#### ● مدخل شبكات صناعة السياسة :

يعكس مدخل شبكات صناعة السياسة أن عملية صناعة السياسات لا تنحصر فقط في مشاركة الجهات والقوى الرسمية، بل هناك جهات أخرى تصنف على أنها غير رسمية (غير حكومية) تشارك هي الأخرى بحظ وافر في التأثير على صانعي السياسات ومنفذيها وعلى رأسها المنظمات الدولية غير الحكومية، وذلك في إطار نمط تفاعلي له القدرة على التجاوب السريع مع متغيرات وتحديات الواقع الدولي، وهذا ما قد يساعد في تحليل أهمية الدور الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني وقياس مدى كفاءة الآليات التي تعتمدها في ذلك .

#### ● المدخل النيوليبرالي :

لقد حمل الطرح الليبرالي والنيوليبرالي على وجه الخصوص نوع من التفاؤل حول النظام العالمي، حيث أعطى تفسير جديد حول مدركات الأمن وتجاوز مستوى الأمن التقليدي القائم على الدولة إلى مستوى آخر يعد الفرد فيه المحور الأساسي، كما قدم مقارنة جديدة قائمة على المؤسساتية، أي فتح المجال أمام فواعل جديدة إلى جانب الدولة، والتي تعاضم دورها مع نهاية الحرب الباردة خاصة في ظل تزايد ملامح التعقيد والتداخل في العلاقات الدولية، وعليه يمكن الاستعانة بطروحات هذا المدخل

بشكل يساعد في فهم موضوع الدراسة، وذلك في إطار الآليات المطروحة من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية لتفعيل الأمن الإنساني .

### ● مدخل المجتمع الإنساني العالمي والاحتياجات الإنسانية:

يعتبر مدخل المجتمع الإنساني العالمي والاحتياجات الإنسانية العالم عبارة عن شبكات عالمية متعددة وعابرة للقارات ضمن نسق تفاعلي يجعل كل فاعل فيها يؤثر على الآخر . وتكون محصلته إيجاد مجتمع دولي يكون الفرد هو الفاعل الأساسي فيه — بحيث يصبح الفرد وحدة تحليل للمجتمع الدولي — من جهة أخرى، ركز على طبيعة العلاقة بين عدم تلبية الاحتياجات الإنسانية و حدوث التزايدات الدولية من خلال ضرورة توفير مجموعة المستلزمات والضروريات التي يتطلبها الإنسان كأساس للبقاء والعيش وتحقيق الرفاهية الإنسانية، والتي لخصها في:

- الأمن: أي الحاجة للاستقرار والحرية وعدم الشعور بالخوف، من خلال توفير الحماية الكافية للأفراد من أي خطر يهدد أمنهم وسلامتهم الشخصية .
- الهوية والأمن الثقافي: والتي عرفها بورتن بأنها ضمان إحساس الأفراد والجماعات بالتميز في علاقاتهم مع العالم الخارجي والحاجة للاعتراف بلغتهم، دينهم، أفكارهم وقيمهم الثقافية .
- الحرية: هي الشرط الأساسي لعدم وجود قمع جسدي ونفسي، والقدرة على اختيار وتطبيق الخيارات المتاحة .
- العدالة في توزيع الثروة: بمعنى عدم التمييز أو الميل في التوزيع إلى فرد على آخر أو لجماعة على أخرى .
- المشاركة: وهي الحاجة لأن يكون الفرد قادرا على النشاط والتأثير في مجتمعه، وذلك في جميع المجالات .

### \* صعوبات الدراسة:

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة في تركيز غالبية المراجع على معالجة موضوع الأمن الإنساني في سياقاته النظرية، أي الاهتمام بالأطروحات النظرية النقدية التي تستهدف توسيع مفاهيم الأمن التقليدية وبالتالي نقص الدراسات حول الجوانب الممارسية، أي الاهتمام بمساعي تفعيل الأمن الإنساني باعتباره أجددة عملية قابلة للتطبيق .

### \* الدراسات السابقة :

تركزت أغلب الدراسات السابقة التي تم الإطلاع عليها في المراجع باللغة الإنجليزية، مع قلة الدراسات باللغة العربية بحيث تعتبر مراكز البحوث الغربية بزيادة المدارس الكندية إحدى أهم

المراكز التي اهتمت بموضوع الأمن الإنساني، إلى جانب طروحات كل من مدرسة كوبنهاغن، ومعهد السلام بأوسلو، ومنشورات المنظمات الدولية مثل التقارير المنبثقة عن الأمم المتحدة. وعلى رأسها تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لسنة 1994، إذ يعد بمثابة اللبنة الأولى وحجر الأساس لمفهوم الأمن الإنساني، فهو يمثل أول وثيقة ساهمت في تقديم تعريف للأمن الإنساني، محددة في نفس الوقت مضامين وأبعاد هذا المفهوم. زيادة على هذا، فإن هذا التقرير هو أول من قدم تصورات للعلاقة التكاملية بين مفهوم الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية، بحيث اعتبر أن حماية الفرد من أي تهديد، و ضمان حياة بعيدة عن الحاجة هي أولى أولويات الأمن الإنساني.

كذلك ومن أبرز الدراسات السابقة حول موضوع الأمن الإنساني كتاب باري بوزان Barry Buzan بعنوان "الأفراد، الدول والخوف: مشكلة الأمن الوطني في العلاقات الدولية" ( People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations الصادر سنة 1983

والذي يعتبر المرجع الأساسي للدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، حيث أن مساهمته في إعادة توصيف الأمن كقطاعات عسكرية، بيئية، اقتصادية، مجتمعية وسياسية ساعدت على مراجعة مفهوم الأمن ومنهج ترتيب مختلف هذه القطاعات.

كما كان لكتاب Edward Newman حول دراسات الأمن الإنساني النقدية Critical human security studies الصادر سنة 2001 أهمية كبيرة، بحيث فتح مجالاً واسعاً للنقاش حول الفرق بين الأمن التقليدي من منظور النظريات التقليدية والأمن الإنساني الذي تدعمه النظريات النقدية، وأسباب التعمق واختيار الفرد وحدة أساسية في التحليل دون الدولة أو المجتمع الدولي. فتقدمت النظريات النقدية حول موضوع الأمن الإنساني ساهمت في تطوير المفهوم. إضافة إلى الدراسة المعمقة التي قدمها كل من Shahrbanou شهريانو تاج باخ وأنوراها شينوي Anuradha M. Chenoy وTadjbakhsh في كتابهما الأمن الإنساني: المفاهيم والتطبيقات Human Security : Concepts and implications الصادر سنة 2007، مزجا فيه بين الأبعاد النظرية المفاهيمية للأمن الإنساني في سياق المقاربات الأمنية التقليدية والنقدية، وبين الأبعاد التطبيقية التي تعالج هذا المفهوم في سياق عملي.

#### \*تبرير الخطة:

تمت معالجة إشكالية الدراسة بالاعتماد على ثلاث فصول، تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري والمفهوماتي للأمن الإنساني حيث تم في البحث الأول الحديث عن النقاشات النظرية حول مفهوم الأمن

الإنساني، من خلال الإشارة إلى أهم ملامح تطور مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، لمحاولة فهم التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن والدراسات الأمنية بشكل عام. وموقع الأمن الإنساني ضمن مقاربات العلاقات الدولية بالنظر إلى الافتراضات الأساسية للنظريات الأمنية التقليدية وغير التقليدية وعلى رأسها النظرية الواقعية والنيواقعية، النظرية الليبرالية والمقاربة البنائية. ليتم التطرق في الأخير إلى إمكانية بناء نظرية للأمن الإنساني في سياق الدراسات الأمنية النقدية. وفي المبحث الثاني تم التركيز على مفهوم الأمن الإنساني وأهم مكوناته، وذلك بالحديث عن إشكالية تعريف هذا المفهوم، والمضامين الأساسية له، إلى جانب الحديث عن الحدود المختلفة بين الأمن الإنساني والمفاهيم المتقاربة وأهمها حقوق الإنسان، التنمية الإنسانية والتدخل الإنساني.

أما المبحث الأخير لهذا الفصل فقد تم تخصيصه لضبط العلاقة بين الأمن الإنساني والمنظمات الدولية غير الحكومية، ويساعد ذلك في وضع تنميط لمظاهر التفاعل بين الأمن الإنساني والمنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل من الفواعل غير الدولاتية من خلال إبراز أهمية كل منهما للآخر.

ولما كانت الإشكالية تتعلق أساساً بحدود كفاءة آليات عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني فسيتم في الفصل الثاني عرض الآليات الأساسية التي تعتمد عليها هذه المنظمات في مساعيها لتفعيل الأمن الإنساني، حيث سيتم في المبحث الأول التركيز على آليات المنظمات الدولية غير الحكومية الوقائية التي تعتمد عليها في مواجهة التهديدات المحتملة التي يمكن أن تهدد سلامة وأمن الأفراد، وتبيان أهمية آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية الأفراد أثناء وقوع التهديد في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فسيتم التركيز فيه على آليات المنظمات الدولية غير الحكومية التعويضية في مرحلة ما بعد التهديد، وجهودها في بناء ثقافة الأمن الإنساني .

أما الفصل الأخير فقد تم تخصيصه لعرض بعض مساهمات المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني كمؤشرات عن أهمية الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في هذا المجال وأهم التحديات التي يمكن أن تؤثر على كفاءة آلياتها. بحيث تم تخصيص المبحث الأول للتعرف على أهم جهود ومساهمات المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني خاصة مساهماتها في مجال تطوير قواعد القانون الدولي الإنساني بالتركيز على دورها في صياغة معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد، وجهودها في توسيع شبكة المناصرين لمساعي تفعيل الأمن الإنساني، إلى جانب مساهماتها الإيجابية في تطوير برامج معالجة تهديدات الأمن الإنساني وأهمها برنامج المنظمات الدولية غير الحكومية في مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة أو الإيدز وأنسنة برامج المنظمات الدولية والسياسات الحكومية.

أما المبحثين الثاني والثالث فسيتم تخصيصهما لمسألة حيوية جدا بالنسبة لتقييم كفاءة آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني، وتتمثل الأولى في الإشارة إلى أهم التحديات التي تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية في دورها في تفعيل الأمن الإنساني والتي تشمل التحديات المالية وتحديات القدرة التسييرية والتحديات التي تواجه أفراد المنظمات غير الحكومية في بيئات العمل غير الآمنة، أما المسألة الثانية فستخصص للتركيز على العناصر أو المتطلبات الأساسية الواجب توافرها لتعزيز كفاءة أدائها.



الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

## الفصل الأول: الإطار النظري والمفهوماتي للدراسة

إن دراسة موضوع الأمن الإنساني ودور المنظمات غير الحكومية في تفعيل مضامينه المختلفة، يقودنا أولاً إلى تتبع مسار التحولات التي شهدتها الدراسات الأمنية، على مستوى الطروحات النظرية والمفهوماتية للوصول إلى الأمن الإنساني كمفهوم جديد تزايدت الحاجة إلى تفعيل مكوناته الأساسية .

بحيث يتناول هذا الفصل النقاشات النظرية حول مفهوم الأمن الإنساني، بدءاً بتوسع مفاهيم الأمن إلى جهود البحث عن صياغة نظرية للأمن الإنساني تدخل في سياق ما يعرف بدراسات الأمن الإنساني النقدية.

ليتم التركيز بعدها على الإطار المفهوماتي للأمن الإنساني، مساعي تعريفه، تحديد مضامينه الأساسية واستبيان ما إذا كانت هناك تماثلات يمكن تسجيلها بين هذا المفهوم ومفاهيم أخرى متقاربة في مضمونها أهمها حقوق الإنسان، والتنمية الإنسانية والتدخل الإنساني. لنصل في المبحث الأخير إلى معالجة طبيعة العلاقة التفاعلية التي تربط بين الأمن الإنساني والدور المتعاظم للمنظمات الدولية غير الحكومية .

## المبحث الأول: النقاشات النظرية حول مفهوم الأمن الإنساني

### المطلب الأول: تحولات مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة

بعد نهاية الحرب الباردة احتدم النقاش في حقل الدراسات الأمنية، حول ضرورة توسيع مفهوم "الأمن" بعيداً عن أولوية الدولة في حماية حدودها الإقليمية، وصيانة سيادتها الوطنية في مواجهة أي تهديد خارجي كونها فاعلاً وحدوياً وعقلانياً. فمن هيمنة الدراسات الإستراتيجية كأداة مفهوماتية خلال الحرب الباردة، محدودة في المواضيع التي تركز على الأبعاد العسكرية للأمن، مع اهتمام خاص بالإستراتيجية النووية. وإعادة العمل بالنظرية الجيوبوليتيكية التي طرحها ماكيندر (Mackinder) في السياق الجغرافي والوصول إلى القوة (ماكيندر 1904). برزت أهمية دراسات السلام في التعاطي مع المواضيع التراعية الجديدة، خاصة الحروب الأهلية التي ميزت فترة ما بعد الحرب الباردة، مركزة بحثها على مفاهيم "السلام"، "الأمن" و"العنف"، والتي فتحت المجال نحو الأفكار التي تبحث عن أكثر من مجرد السلام الإيجابي أو السليبي الذي قدمه غالتونغ (Galtung).<sup>1</sup>

وفي هذا الإطار اقترح (Boulding) وضع حالة "السلام المستقر" ('stable peace') كبديل "للسلام السليبي" المتساوي مع غياب الحرب (العنف المباشر)<sup>2</sup>. فالأمن الحقيقي حسب هؤلاء يجب ألا يقتصر على غياب الحرب (العنف المباشر) بل يجب أن يتضمن القضاء، أو على الأقل تقليص حدة العنف غير المباشر (العنف البنوي) في صورة تكريس تبعية دول الجنوب لدول الشمال عبر المؤسسات الدولية، على المستوى الدولي، أما على المستوى الداخلي فهو يتجلى في وجود اختلالات في الدخل بين الفئات الاجتماعية بحكم استغلال فئة أو فئات مجتمعية للبيئة السوسيو-سياسية في خدمة مصالحهم الاقتصادية.<sup>3</sup>

وقد تدعمت وجهة النظر الداعية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن وإيجاد أدوات بديلة عن الردع وجهود الحد من التسلح النووي، من خلال تقرير 1982 الذي قدمه (Bahr) لمفوضية بالم the Palme Commission's حول "الأمن المشترك" (Common Security)\* أو ما يسمى بالأمن المتبادل الذي يركز على التعاون بين الدول كوسيلة لمنع النزاعات، وضمن البقاء المشترك بدلاً من خطر التدمير المتبادل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Shahrbanou Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy. 'Human Security: Concepts and Implications' (1<sup>st</sup> ed. UK : Routledge, 2007), p.72.

<sup>2</sup> عادل زقاع. إعادة صياغة مفهوم الأمن: برامج البحث في الأمن المجتمعي. تم تصفح الموقع يوم: 13 أكتوبر 2010  
<http://www.geocities.com/adelzeggagh/recom1.html>

<sup>3</sup> عادل زقاع، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمانة وصناعة السياسة العامة"، دفا تر السياسة والقانون : العدد 5، جوان 2011، ص 105.

<sup>4</sup> Shahrbanou, Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy, op.cit., p.73

وأدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات متعددة "كالأمن الجماعي" أو الأمن

التعاوني

(cooperative security)، الذي يهتم بالتشاور ونقل السلطة إلى المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون (OSCE) ليس فقط لاستعادة السلام بين الدول ولكن أيضا داخلها. ليأتي مفهوم "الأمن الشامل" (Comprehensive Security) الذي يتجاوز القدرة العسكرية كمتغير وحيد ليشمل الأبعاد الاجتماعية، السياسية، الثقافية والاقتصادية للأمن وتهديدات أخرى غير تلك المدرجة في السلامة الإقليمية والنظام السياسي.<sup>1</sup> وصولاً إلى مفهوم الأمن الإنساني (human security) والذي يعد منظور شمولي للأمن مقارنة بالمفاهيم السابقة، رغم اشتراكها في ضرورة التعددية كوسيلة للتعاطي مع مجموعة التهديدات الموسعة التي تتجاوز الجانب العسكري، مثل الهجرة الدولية، الجريمة والأنشطة الإرهابية العابرة للحدود، والتهديدات البيئية والإيكولوجية، الأمراض وانتهاك حقوق الإنسان. بحيث يركز الأمن الإنساني على الاحتياجات الإنسانية وتوجيهها نحو العدالة، التحرر والوقاية طويلة المدى من الضرر المفاجئ للمجتمع الإنساني.<sup>2</sup>

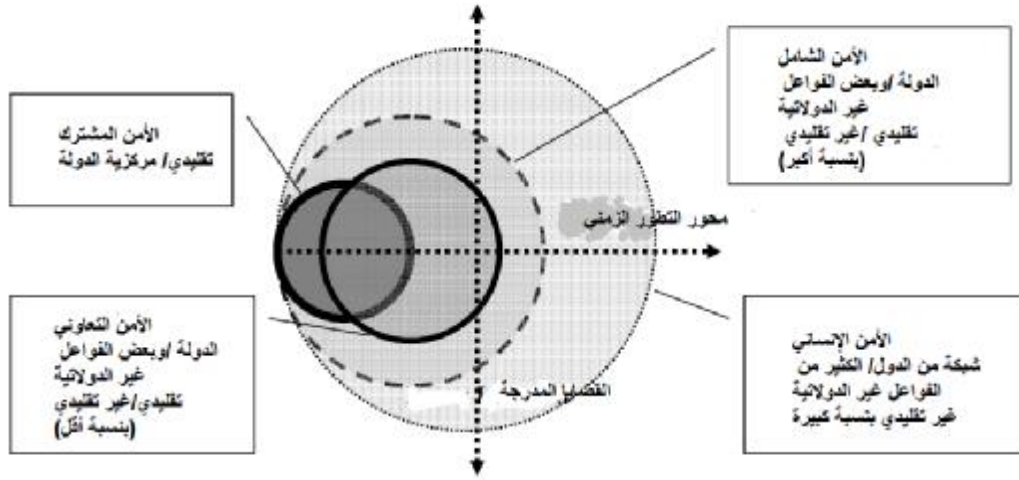
ويوضح الشكل التالي تطور مفاهيم الأمن، من الأمن المشترك إلى الأمن الإنساني، التي أصبحت أكثر تعقيداً، بالنظر إلى توسع القضايا بعيداً عن الاهتمام العسكري المنفرد، وبمجموع الفواعل من غير الدولة.

---

\* برزت فكرة الأمن المشترك في أوروبا الغربية،. مرتكرة على الآلية الدولية لإجراءات بناء الثقة (CBMs) في الجوانب العسكرية التقليدية بين الدول ، فقد أفرزت هذه الفكرة تدابير جدية تشمل تخفيف التوتر ، خفض مخاطر الحرب واستقرار النظام الدولي. أنظر بهذا الصدد إلى : Barry Buzan and Lene Hansen. ' The Evolution Of International Security Studies'.(UK. Cambridge University Press.2009).

<sup>1</sup> حديجة عرفة. تحولات مفهوم الأمن... الإنسان أولاً. تم تصفح الموقع يوم: 3 أكتوبر 2010  
<http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtml>

<sup>2</sup> Hao Yang. ' Security Governance: An Analysis of ASEAN's Strategies to Regional Security Dynamics' (accessed 12/11/2011)  
<http://www.tno.nl/downloads/New%20Asian%20growth%20dynamics.pdf>



شكل رقم-1- تطور مفاهيم الأمن

المصدر: Hao Yang.' Security Governance: An Analysis of ASEAN's Strategies to Regional Security Dynamics', p25

إن المنطق في توسيع مفهوم الأمن هو عدم قدرته على شرح التهديدات أو المخاطر الناجمة عن الدول في حد ذاتها. فمن أجل رؤية شاملة ومتكاملة للأمن كانت هناك ضرورة لتفسير وإيضاح الحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان، إضافة إلى دمج بعض القيم مثل الحرية، الكرامة والرفاهية، وبالتالي توسيع الأمن لم يكن نتيجة حتمية للنقد الذي تعرضت له المنظورات التقليدية، إنما أيضا بسبب الظروف التاريخية والتغيير الذي شهدته العلاقات الدولية.<sup>1</sup>

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى ما أطلق عليه باري بوزان "القوى أو المعطيات الكامنة وراء تطور الدراسات الأمنية الدولية"، والتي تحاول معرفة أسباب التحولات والاضطرابات التي شهدتها هذا الموضوع، رغم تأكيد الافتراضات الواقعية على استمرارية التهديد العسكري في السياسة العالمية. سواء تلك التي تتعلق بتراجع أولوية بعض المواضيع (كما هو الحال مع الحد من التسلح والردع في نهاية 1980)، أو في الحالة التي تصبح فيها مواضيع جديدة جزءا من المناقشات الجارية (كما هو الحال مع الأمن الإنساني، الاقتصادي، والاجتماعي) وذلك اعتمادا على خمس قوى أساسية في هذه العملية :

## 1- سياسات القوى الكبرى: (Great power politics)

<sup>1</sup>Shahrbanou, Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy, op.cit.,p.77

تتضمن سياسات القوى العظمى كقوة محرّكة ما يلي : توزيع القوة بين الدول القائدة (استقطاب النظام الدولي)، أنماط الصداقة والعداوة بينها، درجة المشاركة والتدخل من قبل القوى العظمى وتوجهاتهم الاجتماعية الخاصة نحو مستويات الأمن. إذ على سبيل المثال اتجه نظام ثنائي القطبية نحو أنماط العداة بشكل أكبر من تعدد الأقطاب، كما عكس درجة عالية من التدخل فعادة ما تظهر القوى العظمى رغبتها في التدخل في السياسات العالمية.

## 2- الاحتمية التكنولوجية: (The technological imperative)

يرجع اعتبارها كمحرك للدراسات الأمنية الدولية إلى استمرارية استكشاف التكنولوجيات الجديدة والحاجة إلى تقييم تأثيرها على تهديدات واستقرار وعدم استقرار العلاقات الإستراتيجية، فعلى سبيل المثال كان صنع القنبلة الذرية في منتصف 1940 الحدث الأساسي بالنسبة للدراسات الإستراتيجية، بالنظر إلى قدرتها التدميرية خاصة الرؤوس النووية والصواريخ العابرة للقارات، وهو ما جعلها مرجعية حقيقية للكميات الهائلة في أدبيات الدراسات الأمنية الدولية.<sup>1</sup> ومع ذلك انعكس توسع مفهوم الأمن بعيدا عن القطاع العسكري، على مجموعة العوامل التكنولوجية التي يمكن أن توجه النقاشات الأمنية. فعلى سبيل المثال إذا كانت آثار التصنيع سببا في تهديد البيئة تصبح التكنولوجيات المطبقة في هذه التهديدات وحلها مركزية.

## 3- الأحداث: events

من المستحيل أن نتخيل نشوء تطور الدراسات الأمنية الدولية دون تأثير الأحداث الرئيسية والتنظير لها بحيث يمكنها أن تغير ليس فقط العلاقات بين القوى، ولكن المنظورات الأكاديمية المستخدمة في فهم تلك العلاقات. وتنقسم الأحداث إلى ثلاث أنواع:<sup>2</sup>

(أ)- الأحداث التأسيسية: Constitutive events هي تلك التي تشير إليها النظرية كأحداث رئيسية أدت إلى مساءلة النظرية، أو التي عززت مبادئها الأساسية، إما لتأكيد الافتراضات التحليلية المركزية أو لإمكانية تفسيرها. وهناك نوع خاص من هذه الأحداث وهو ما أسماه بارمار Parmar 'الأحداث المحفزة' catalysing events أي الأحداث التي ينتظرها السياسيون أو الأكاديميون على اعتقاد أنها 'تبرر أفكارهم التي لا تحظى بشعبية نسبية والتخطيط لتحول جذري في السياسة الخارجية لكسب صدى عام'.

<sup>1</sup>Barry Buzan and Lene Hansen. 'The Evolution Of International Security Studies'. (UK. Cambridge University Press.2009), pp 54,65.

<sup>2</sup> Ibid,p.66.

ب)- الأحداث النقدية الحاسمة Significant critical events: هي تلك التي تظهر لتحدي جوانب رئيسية في النظرية محل السؤال. و يرجع إدراجها في جدول الأعمال لضغوطات وسائل الإعلام، المبادرات السياسية أو منافسة النظريات، وقد تقود النظرية للمساءلة من أجل توسيع أجنحتها البحثية كنوع من الاستجابة لهذه "الأسئلة والموضوعات الجديدة"، أو تقديم مبررات، تعديلات جزئية على الافتراضات الأساسية للنظرية. و أحسن مثال على الأحداث النقدية الهامة هو تصاعد ما يسمى بالحروب الإيشية داخل الدولة .

ج)- الأحداث النقدية المؤجلة (deferred critical events): تعتبر هذه الأحداث هامة، من طرف الفواعل السياسية، الإعلامية والأكاديمية الأخرى، ولكن النظرية تختار تجاهلها أو تصنيفها بعيدا عن مجال أو نطاق الدراسات الأمنية الدولية المناسب (إدماج القضايا الجندرية).

4- الديناميات الداخلية للنقاشات الأكاديمية (the internal dynamics of academic debates) ترجع الطبيعة الدينامكية لتطور الدراسات الأمنية الدولية إلى غياب الإجماع حول النموذج العلمي الذي يجب تبنيه، والطبيعة السياسية المتأصلة في قلب التخصص، إذ تتأثر أدبيات العلاقات الدولية بما فيها الدراسات الأمنية الدولية بالأحداث الجارية، كما تتأثر بشكل التحولات النظرية والابستمولوجية، التي قد يكون أو لا يكون لها صلة مباشرة بما يحدث في العالم الحقيقي، وفي هذا الإطار هناك أربعة أبعاد داخل هذه القوة المحركة :

- أولا : ما يوجه العلوم الاجتماعية، بما في ذلك الدراسات الأمنية الدولية هي وإلى حد كبير النقاشات حول المنهجية، الابستمولوجية واختيار التركيز البحثي. فعلى سبيل المثال كانت الدعوة لمعايير موضوعية ومعرفة عقلانية جزءا من الدراسات الأمنية الدولية مع بداية الخمسينات، بينما النقاشات المنهجية (الميتودولوجية) فكانت مع أواخر الثمانينات.

- ثانيا: تتأثر النقاشات الأكاديمية في الدراسات الأمنية الدولية بتطورات المجالات أو التخصصات الأكاديمية الأخرى. وقد اعتمدت الدراسات الأمنية الدولية على واردات هامة من تخصصات أخرى، في الرياضيات والاقتصاد وغيرها، تجسد ذلك في الجيل الأول من الاستراتيجيات النووية، بما فيها نظرية اللعبة (Jervis, 1978) علم النفس المعرفي (Snyder, 1978) ؛ اللغويات (Cohn, 1987)، النظرية الاجتماعية (Price, 1995)، النظرية السياسية (Walker, 1990)؛ التنمية و دراسات ما بعد الاستعمار (Krause, 1996)، النظرية النسوية (Tickner, 2004).

بحيث يمكن تلمس تأثير هذه التخصصات ونقاشاتها في الدراسات الأمنية الدولية على حد سواء من خلال كيفية تعريف أو تصور الأمن، ماهية العناصر التي تندرج في خانة الدراسات الأمنية الدولية وكيفية تحليلها.

**-ثالثا :** تأثير الحالة المعيارية والسياسية لباحثي الأمن على النقاشات الأكاديمية للدراسات الأمنية الدولية مثل كتابات الواقعيين عن الفترة التي سبقت الحرب على العراق في عام 2003 ( Mearsheimer andWalt, 2003).

**-رابعا :** تتأثر كذلك الدراسات الأمنية الدولية بما يعرف ب 'الرأي المتعدد' (meta-view)، ويرجع هذا إلى نقاش كوهن حول المنظورات الأكاديمية وقابلية قياسها، بحيث يؤكد أن هناك آراء مختلفة حول ماهية الدراسات الأمنية الدولية - أو ما ينبغي أن تكون عليه - هل يضم هذا الحقل مقارنة واحدة فقط أم أن تطوره يكون عبر مقاربات مختلفة؟ وإذا كان كذلك، هل هناك إمكانية لتشكيل 'تناسب متعدد' بالرغم من اختلاف وجهات النظر حول الموضوعات المرجعية، التهديدات والسياسات أو مركز موضوعي يستطيع ربط هذا الحقل المعرفي.<sup>1</sup>

#### 5- المأسسة (institutionalisation)

لتحديد المأسسة كقوة محرّكة يجب الإشارة إلى أن النقاشات الأكاديمية لم تأتي من فراغ، بل هناك مجموعة من الهويات، البنى المؤسساتية الداعمة أو الممولة لأي موضوع. بحيث يتم النظر إلى المأسسة كمركب يضم أربع عناصر متداخلة هي : الهياكل أو البنى التنظيمية، التمويل، نشر المعرفة وشبكات البحث.<sup>2</sup>

**(أ) البنى التنظيمية:** تحدد المأسسة الطريقة التي توجه بها الدراسات الأمنية الدولية داخل مجموعة من الهياكل التنظيمية، التي تشمل الجامعات الأكاديمية، مراكز البحث إضافة إلى جماعات التفكير (المجموعات الايستيمية). بحيث على مستوى المؤسسات الأكاديمية، تتأثر الدراسات الأمنية الدولية بشكل واضح بطريقة تعليم الأقسام الدرجات الممنوحة، توجيه البحوث لملء الفراغ في مواضيع أو مواقف تحليلية معينة.

أما التركيز على تأثير مراكز التفكير أو "المجموعات الإيستيمية"، والتي تختلف بمدى وضوح أو محدودية أجندتها، توجهها السياسي أو الإيديولوجي فيشير إلى صعوبة رسم حدود بين هذه الأخيرة والدراسات الأمنية الدولية، فقد يكون العمل الذي تقوم به مراكز التفكير جزءا منها، مثل إسهامات باحثي مركز راند

<sup>1</sup>. Barry Buzan and Lene Hansen , op.cit.,p. 67.

<sup>2</sup> Ibid,p.68.

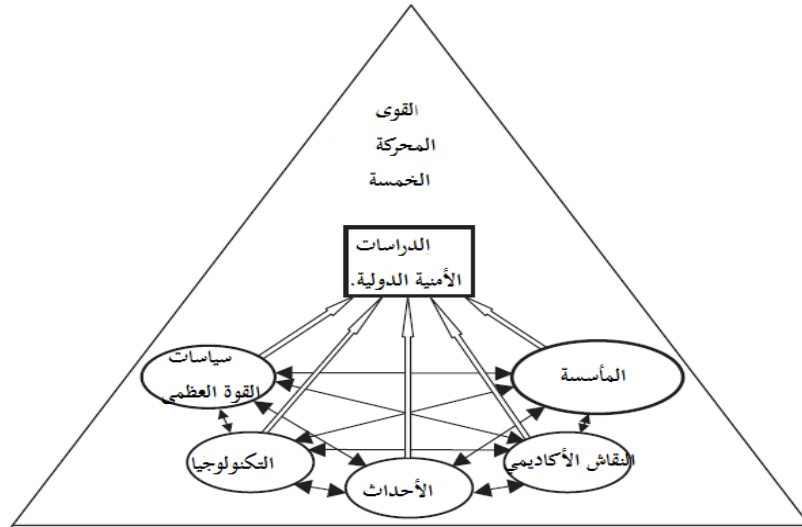


(RAND) في نظرية اللعبة والتفكير الردعي. وبالتالي فإن النقاشات حول أهمية مجموعات التفكير والمؤسسات يرتبط في كثير من الأحيان بقدرتها على التأثير في كل من عالم السياسة أو العالم الأكاديمي للدراسات الأمنية الدولية.

ب) التمويل: أي أهمية مستوى ونوع التمويل الذي تقدمه الحكومات والمؤسسات، وفي البلدان التي تتسم بمستويات عالية من الإنفاق العام على التعليم والبحوث قد تحدث فارقا كبيرا في الموارد التي تستثمر ليس فقط في التعليم الجامعي والبحث، ولكن في مراكز البحوث مثل معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام (COPRI)، معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI)، فالمؤسسات تلعب دورا كبيرا في استهداف دعمها المالي لبرامج خاصة، تشجيع أو تثبيط الاتجاهات الجديدة.

ج) نشر المعرفة: يعد تشكيل ونشر بحوث التخصصات الأكاديمية عنصرا حاسما في المؤسسة، من خلال المناهج والكتب المدرسية، المجلات المحكمة، والكتب المنشورة، إضافة إلى المؤتمرات. إذن المؤسسة لا تدور فقط حول تأثير الموارد المادية في فرض أو انحسار التخصصات الأكاديمية، بل تمتد لتشمل أيضا العوامل الفكرية، الرمزية والمعيارية. فهي تركز على ما يعتبر "شرعيا" سواء كفرع أكاديمي، حقل أو كشكل من أشكال المعرفة.

د) شبكات البحث: يتم بناء هذه الشبكات من خلال جمعيات محترفة، الاجتماعات في المؤتمرات، وتبادل أعضاء هيئة التدريس والطلاب، البرامج الاستطلاعية والتواصل اليومي حول مشاريع البحوث. بهدف إضفاء الشرعية على أشكال معينة من البحوث.<sup>1</sup>



شكل رقم 2-: القوى الخمسة المحركة لتطور الدراسات الأمنية الدولية .

المصدر: Barry Buzan and Lene Hansen, op.cit,p.98.

<sup>1</sup> Barry Buzan and Lene Hansen , op.cit.,p. 67.

إذن نهاية الحرب الباردة عمقت النقاش حول مسألة توسيع مفهوم الأمن، أو ما يمكن أن نطلق عليه "المرونة المفاهيمية" التي تستوعب التحولات الجديدة التي شهدتها عالم ما بعد الحرب الباردة.<sup>1</sup> وقد عملت جهود كل من باري بوزان (Barry Buzan) و أول وايفر (Ole W ver) في 1998 في إعادة ترسيم أو توصيف الأمن كقطاعات عسكرية، بيئية، اقتصادية، مجتمعية وسياسية على مراجعة مفهوم الأمن ومنهج ترتيب مختلف هذه القطاعات.<sup>2</sup> ويمكن حصر هذا الامتداد أو التوسع الأمني الجديد في اتجاهين: <sup>3</sup>ركز الاتجاه الأول على "التطور الأفقي" للأمن (horizontal evolution)، بحيث تهتم الأدبيات المتعلقة بهذا الاتجاه بتوسيع الأجندة الأمنية المدرجة في السياق العالمي، حيث أكد كريستوفر Christopher W. Hughes على وجود رابطة أمن-عولمة globalization-security nexus، تركز على التهديدات الاقتصادية، العسكرية والبيئية، والتي تفرضها العولمة أو الاعتماد المتبادل العالمي، أما كينيث بوتين Kenneth Boutin فقد عبر عن الأجندة الأمنية الموسعة بالأمن غير التقليدي، والتي تشمل قضايا جديدة مثل: الحوكمة التنموية، المجتمعات التعددية و الحركة الإثنية، الأمن الاقتصادي والمالي؛ الأمن البيئي و "توليفة" الأمن الإنساني. أما الاتجاه الثاني فقد ركز على "التطور العمودي" للأمن (vertical evolution)، الذي يهتم باستكشاف مستويات التحليل levels-of-analysis في الدراسات الأمنية، فعندما نشر كينيث والتز Kenneth N. Waltz كتابه الفرد، الدولة والحرب: تحليل نظري في عام 1959 Man, the State and War: A Theoretical Analysis، لم يهمل الباحثون في العلاقات الدولية أهمية مستويات التحليل، فقد قام باري بوزان بإعادة استخدام مستويات والتز بثلاث صور، ودراساتهم في خمسة أبعاد من التحليل بما في ذلك المستوى الفردي، الوطني، الإقليمي والعالمي. وبالتالي إمكانية اتخاذ مرجعية الدراسات الأمنية من وحدات غير الدولة. والجدول التالي يلخص عناصر التطور العمودي والأفقي للأمن، و يبين المفاهيم البديلة والتهديدات الأمنية الجديدة، التي لم تكن مدرجة من قبل ضمن الأجندة الأمنية، كالحديث عن المشكل البيئي واعتباره مسألة عالمية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> برهان غليون، "العرب وتحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد" (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2003)، ص 11.

<sup>2</sup> Wolfman Lacher, Actually Existing Security: The Political Economy Of The Saharan Threat, Security Dialogue, 2008, p385.

<sup>3</sup> Hao Yang, op.cit., pp6, 7.

<sup>4</sup>: P. H. Liotta, Boomerang Effect: The Convergence of National and Human Security, Security Dialogue, vol. 33, no. 4, December 2002, p475.

الأصول والبيئات	شكل الأمن	التأكدات الخاصة		
		التركيز	ما هي المادة؟	تهديدات الأمن
الأساس التقليدي الواقعي	وطني	الدولة	السلامة والسلامة الإقليمية	الدول الأخرى، (والتواصل غير الودية في فترة ما بعد الحرب الباردة)
الأساس الليبرالي الواقعي التقليدي ونظم التنافس	عالمي	الأولاد، المجموعات، الإجماع، الطبقة، التركيز الاقتصادي، طان العمل السياسي، إجراءات التصالح	الوحدة الوطنية، نوعية الحياة، وتجميع الثروة	الدول نفسها، الأمم المعادين والتنافسية الأجنبية
الأساس الليبرالي غير التنافسي	إنساني	الأفراد، البنية، حقوق الإنسان، ومبادئ القانون	التفاه، الصحة الإنسانية، الهوية الجماعية	الدولة نفسها، العولمة، التغيير والتكوارت الجارية
غير تقليدي معطل معطوف	بيئي	النظام الأيكولوجي	الإلزام، عدم اليقين	البنية من خلال، جزافاً، الموارد الحرب، الندرة والتدمير الأيكولوجي.

الجدول رقم 1-: المفاهيم البديلة والتهديدات الجديدة للأمن.

المصدر: P. H. Liotta, Boomerang Effect: The Convergence of National and Human Security, p475.

## المطلب الثاني: موقع الأمن الإنساني ضمن مقاربات العلاقات الدولية.

سنحاول التعرف على موقع الأمن الإنساني ضمن مقاربات العلاقات الدولية بالنظر إلى افتراضاتها الأساسية حول مفهوم الأمن الإنساني، سواء المقاربات الأمنية التقليدية أو غير التقليدية، مثل النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية والمقاربة البنائية واستخلاص ملامح التشابه والاختلاف.

### 1/ الأمن الإنساني وافتراضات النظرية الواقعية/النيواقعية:

على غرار الدراسات الأمنية النقدية، تحدى الأمن الإنساني كمفهوم جديد افتراضات كل من النظرية الواقعية والواقعية الجديدة المبنية على عقيدة مركزية الدولة (state-centric orthodoxy) التي تركز على الدفاع العسكري عن الإقليم ضد التهديدات "الخارجية"<sup>1</sup>. ففي الإطار الواقعي يمكن للدولة أن تتبادل ولاء مواطنيها بالحماية التي توفرها لهم من العدوان الخارجي. لذلك احتمال الحاجة إلى أمن الفرد، أو حتى أن الدولة قد تشكل تهديدا لمواطنيها لم يكن متوقعا. وعلى هذا الأساس ركز الأمن الإنساني انتقاداته في النقاط التالية:<sup>2</sup>

(أ) - الموضوع المرجعي: تجمع أغلبية الكتابات حول الأمن الإنساني على وجود تركيز مبالغ فيه على أمن الدولة على حساب أمن ورفاه الأفراد. فانهدام الأمن الشخصي ونقص الحرية يمكن أن يكون سببا في تفسير التراجعات أو الحروب الأهلية التي تعد اليوم الشكل الغالب في التراجعات المسلحة.

(ب) - القيم: تشير العديد من قراءات الأمن الإنساني على أنه هناك تأكيد أن السيادة والسلامة الإقليمية هما بمثابة القيم المركزية للنظرية الواقعية. فقد أضفى الواقعيون الجدد نوع من التجانس على الدول كجزء من المنظومة الدولية بغض النظر عن تاريخها، وظروفها الداخلية، عن طريق التركيز المختزل على بني النظام الدولي التي تؤثر على سلوك الدولة في حالة من الفوضى.

(ج) - إدراك التهديد: إضافة إلى وجهة نظر باري بوزان في تعميق النقاش حول الموضوعات المرجعية، اعتمد دعاة الأمن الإنساني في توسيع إدراك التهديدات التي اختزلها الواقعيون الجدد في التراجعات، على التهديدات التي أشار إليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تهديدات الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، البيئي، المجتمعي والأمن السياسي.

(د) - وسائل الحماية: أكد دعاة الأمن الإنساني أن بإمكانهم تحقيق مصالحهم من خلال فكرة القوة الناعمة (soft power) في مقابل القوة العسكرية الصلبة، التعاون طويل المدى مقابل علاقات الشك

<sup>1</sup> Edward Newman, 'Human Security and Constructivism', International Studies Perspectives, (2001), p2.

<sup>2</sup> Shahrbanou, Tajbaksh and Anuradha M.Chenoy, op.cit., pp.84,86.

والارتياح في ظل البيئة الفوضوية، والتدابير الوقائية في مقابل استخدام الإكراه . فبطريقة غير مباشرة انتقدوا القوة المفترضة التي منحها الواقعيون للقوة العسكرية، كما عبروا عن قلقهم من أن استخدام القوة العسكرية يمكن أن يخفض مستوى أمن المواطنين وأمن البشرية ككل. وعلى هذا الأساس قدم الأمن الإنساني إعادة تعريف لكل من العنف والتهديدات لتتجاوز الدلالات العسكرية والمادية .

## 2/ الأمن الإنساني وافتراضات النظرية الليبرالية /الليبرالية المؤسساتية:

على الرغم من وجود تقارب بين مفهوم الأمن الإنساني والافتراضات الأساسية للنظرية الليبرالية خاصة تلك التي تركز على دور المؤسسات، إنشاء قيم مشتركة، العلاقات السياسية والاعتماد المتبادل الاقتصادي كوسيلة لتعزيز السلام والتعاون بين الدول، وبالتالي إمكانية الحد من عدوانية الدول الطبيعية وعدم اختزال الأمن في القدرات العسكرية والمادية فقط، ولكن أيضا الجوانب التجارية والاقتصادية والسياسية، ثقافة التسوية والتفاوض بدلا من التراع. انتقد الأمن الإنساني وجهة نظر الليبراليين للأمن، التي لا تزال تعتمد رؤية ضيقة حول مركزية الدولة في العلاقات الدولية، رغم أهمية المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية ومثلي المجتمع المدني في ظل التدفقات العالمية العابرة للحدود. فبينما سلط الليبراليون الضوء على مزايا التعاون والتأكيد على النتائج السلبية للتزاعات، ساهم الأمن الإنساني في توسيع التهديدات، والفواعل التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار.<sup>1</sup>

## 3/ الأمن الإنساني ومرتكزات المقاربة البنائية:

مع نهاية الحرب الباردة، قامت مجموعة من المنظرين بانتقاد النظريات التقليدية "الليبرالية و الواقعية" في محاولة للتحرر وتجاوز التركيز المعتاد على الدولة بوصفها الفاعل الأمني الوحيد، في هذه المقاربة الجديدة أصبح الأفراد، الجماعات، المنظمات غير الحكومية وفواعل المجتمع المدني العابرة للحدود وحدات تحليل مركزية .

كما انتقدت كل من الواقعية والليبرالية بسبب تركيزهما المفرط على العناصر المادية والعوامل الموضوعية العقلانية وفشلهما في الأخذ بعين الاعتبار الذاتية والعناصر النفسية والإنسانية . وعلى هذا الأساس ساهم منظرو البنائية في جعل الانتقاد الموجه لمقاربات مركزية الدولة ممكنا، فقد قدموا رؤية أمنية تنطلق من الأفراد وتصوراتهم البنائياتانية *inter-subjective' perceptions* ، كما أشاروا إلى التأثير الذي تلعبه الهوية الثقافية في التزاعات، إمكانية إعادة بناء القيم بواسطة الأنظمة الدولية و إعادة بناء تفسير حول جذور انعدام الأمن، ووضع التحلف، الفقر والمهانة في قمة الأولويات الأمنية، وهو الشيء الذي تم تطويره بصورة كبيرة من خلال الأمن الإنساني. إذن تكمن أهمية المقاربة البنائية في العلاقات

<sup>1</sup> Ibid, p.87.

الدولية في افتراضها بأن السلوك والأمن، المصالح والعلاقات هي بناء اجتماعي (social construction) يمكن تغييره، فقد يشير الأمن على سبيل المثال إلى الحفاظ على القيم الأساسية للمجموعة، لكن قد نجد مفهوماً واسعاً للأمن يحاول النظر للأمن من زاوية التساؤل عن ماهية المجموعة في حد ذاتها، ماهية هذه القيم الأساسية، أو عن المكان الذي تأتي منه هذه التهديدات وكيف تتم حماية هذه القيم<sup>1</sup>. وقد كان لهذا الافتراض أهمية بالنسبة للأمن الإنساني، على اعتبار أنه وسع العلاقات الدولية عن طريق جلب فواعل أخرى من غير الدولة.

#### 4/ الأمن الإنساني وإسهامات المقاربة النسوية:

ينتمي منظري النسوية إلى اتجاهات عديدة، تتراوح بين الليبرالية والاجتماعية، الراديكالية، والنسوية البحتة، ومع ذلك، ساهم نقدهم للمقاربات التقليدية الواقعية في طرح منظورات بديلة للأمن والتفسيرات العالمية التي في اعتقادهم غالباً ما تنطوي على تحيزات خفية ضد المرأة بناءً على خبرات الرجال. بحيث تحدى النسويون المذاهب الواقعية للدولة استناداً إلى طبيعتها المركزية، والفاعل الرئيسي الذي تسميه بـ "الرجل السیادي". فقد انتقدوا الواقعيين على تأييدهم لذكورية فهم العالم، الذي حسبهم يخدم القوة ووضعيات الرجال الذين لهم القدرة على اتخاذ قرار عقلاني لشرعنة العنف، في حين يتم تمهيش النساء والسيطرة عليهن إما مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال المفاهيم الإيديولوجية التي تؤيد الفروق في الدور. من جهة أخرى، وحسب افتراضات هذه المقاربة تعد الدولة متورطة أيضاً من خلال قوانينها وسياسة عدم التدخل في العنف الممارس داخلياً. فعلى عكس المفاهيم التقليدية للأمن قدم النسويون تعريفاً متعدد الأبعاد والمستويات للأمن، يبدأ بالفرد أو المجتمع بدلاً من الدولة أو النظام الدولي. بما يتماشى ودراسات الأمن النقدية. وفي هذا الإطار تصف كارولين توماس (Caroline Thomas) الأمن الإنساني بأنه "حالة من الوجود يتم فيها توفير الاحتياجات المادية الأساسية ويمكن تأمين كرامة الإنسان فيها، بما فيها المشاركة الفعالة في حياة المجتمع، فهذا المفهوم غير قابل للتجزئة، فلا يمكن تحقيقه من أجل فئة بعينها فقط، ولا يمكن أن تسعى فئة وحيدة إلى تحقيقه على حساب فئة أخرى"<sup>2</sup>.

نفس الشيء، يعد إقصاء المرأة وجميع الأقليات أو ما يعرف "بالفئات المهمشة" هي من بين التحديات التي تعالجها مقاربة الأمن الإنساني في إطار كلي، أي اعتماداً على الأفراد ككل وليس المرأة فقط. إلى جانب انتقاد النظرية النسوية الرؤيوية العسكرية والدفاع عن المصلحة الوطنية كمعطى مسبق

<sup>1</sup>Paul D. Williams, 'Security Studies: An Introduction' (London: Routledge, 2008) p.61.

<sup>2</sup> Caroline Thomas, 'Global Governance, Development and Human Security' (London: Pluto Press Von Tigerstrom, 2000), p.161.

، بحيث يؤكد إطار الأمن الإنساني أن أمن الدولة لا يعني تلقائياً الأمن الممنوح لأعضائها، وبصفة خاصة المهمشين منهم. إضافة إلى ضرورة اشتغال الاستراتيجيات على أساليب تفاوض غير العسكرية.<sup>1</sup>

يعكس الحديث عن ملخص المناقشات الرئيسية بين الأمن الإنساني والمقاربات الأمنية التقليدية وغير التقليدية (النقدية) توافق الأمن الإنساني والمقاربات النقدية الأمنية غير التقليدية، في تحدي ونقد الافتراضات الرئيسية للواقعية والواقعية الجديدة، التي ركزت على الاختزال والترابط، تفضيلها للعقلانية، النظرة الدولية لمركزية الدولة، والتي تقوم على أولوية القوة العسكرية في ظل نظام فوضوي، ورؤيتها البنيوية للسياسات الدولية كمرجعية تاريخية، وبالتالي رفض ما يعرف بتعميم المعرفة universalising knowledge والحقيقة الخالية من القيمة value-free truth، مقابل تأكيد أن المعرفة هي دائماً مكون اجتماعي.

فالأمن الإنساني كمفهوم، اقترح مقارنة تعتمد أساساً على قوة القيم الإنسانية والأخلاق العامة، إعادة تضمينها في النقاش الدولي و تغيير طريقة تفكير كل من الدول والأفراد حول الأمن من خلال التوسيع التدريجي للأمن وتحديد أساس الحقوق والكرامة الإنسانية.<sup>2</sup>

والجدول التالي يلخص أهم التمايزات القائمة بين الأمن الإنساني والمقاربات الأمنية التقليدية وغير التقليدية.

التساؤلات/التركيز	النظرية البنائية	النظرية الليبرالية	النظرية الواقعية	الأمن الإنساني	النظرية النسوية
حالة النظام الدولي	- الفوضى كبناء "بينداتاني" وبالتالي يمكن إعادة بنائه. - يقوم النظام الدولي على التفاعل الاجتماعي.	الفوضى والتنافس، لكن هناك مجال للتنظيم من خلال التعددية.	- الفوضى التنافس - نظام العون الذاتي - توازن القوى.	- مخاوف اللامساواة واللاعدالة. - الفقر، الأخطار الصحية والبيئية. - إنكار حقوق الإنسان والعدالة.	نظام ذكوري، يقصي المرأة.

<sup>1</sup> Shahrbanou, Tajbakhsh and Anuradha M. Chenoy, op.cit., p.91.

<sup>2</sup> Edward Newman, 'Critical human security studies', in Review of International Studies, 2010, p9.

المرأة والقيم النسوية.	الأفراد والمجتمعات.	الدولة والمصلحة الوطنية.	الدول، المؤسسات الدولية. المنظمات غير الحكومية؛ -المجتمع المدني إلى جانب الجماعات العابرة للحدود.	الأفراد، -الجماعات . - المنظمات غير الحكومية؛ -المجتمع المدني.	المرجعيات المركزية للأمن
أمن وتمكين المرأة وجميع الطبقات الثانوية.	الأمن الصحي الغذائي والاقتصادي -الأمن البيئي الشخصي المجتمعي والسياسي.	الأمن القومي (أمن الدولة)، والأمن العسكري؛	أمن الدولة والسوق. -أمن المؤسسات.	أمن الهويات الثقافية، الأفكار والمعايير.	محددات الأمن
خلق مساواة جندرية، العدالة كأساس الدولة المحبة للسلام. -تمثل المصالح النسوية المجتمع المدني ليعوض مصالح الدولة.	تمكين وحماية المواطنين.	-ضمان الاستقرار - تعظيم القوة -مصالح الدول المحددة بالشروط المادية.	تقوية الاعتماد المتبادل العسكري، الاقتصادي والسياسي. تقوم مصالح الدول على القيم والمؤسسات.	تغيير رغبات وإدراكات السكان. - تحدد مصالح الدول عن طريق الهوية والشفافة.	الأهداف / مصالح
الأمن من خلال الحقوق الجندرية -المساواة والتمكين.	حماية ووقاية الأمن الإنساني تمكين الأفراد.	-حماية الدولة؛ - اللعبة الصفرية.	-التعاون؛ - المأسسة. - الاعتماد المتبادل	- المعايير السلمية؛ التصورات (الإدراك) -إعادة بناء الأمن من خلال المنظمات الدولية.	وسائل تحقيق الأمن
تمكين المرأة بالتساوي مع المواطنين	واجب تمكين الأفراد والمجتمع المدني؛	- إجراءات الدولة، - الأوامر	الفواعل التي تنشأ تستخدم الديمقراطية؛	فواعل متعددة ، تعمل بقاعدة الثقة.	دور الفواعل في



الأمّن		- عملية بناء الثقة.	العسكرية وتعيين خبراء لمراقبة الأمن الوطني .	- المسؤولية تجاه الأمن الإنساني.	والفواعل.
مفهوم ودور القوة	ترتكز القوة على التصورات 'البينداتانية'.	تقاسم القوة يرتكز على القيم والإيديولوجيات.	تملك الدولة أقصى قوة المرتكزة على السلطة الشرعية والقوة العسكرية. وجود توازن القوى بين الدول.	- القوة كمبدأ جماعي؛ - قوة الأفراد.	تحتاج القوة إلى إدخال البعد النسوي والتفاوضي.

جدول رقم-2-: أهم التمايزات القائمة بين الأمن الإنساني والمقاربات الأمنية التقليدية وغير التقليدية:  
تحليل المتغيرات الأمنية .

المصدر: Shahrbanou Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy, op.cit., pp.96.97.

## المطلب الثالث: نحو بناء نظرية للأمن الإنساني

قبل مناقشة إمكانية وجود نظرية للأمن الإنساني، أو تصنيف مساهمات هذا المفهوم ضمن الدراسات الأمنية النقدية يجب علينا أولاً طرح مجموعة من الأسئلة، التي تستهدف البحث عن القيمة المضافة لمفهوم الأمن الإنساني في الدراسات الأمنية وتشمل ما يلي:

### 1/ هل هناك علاقة بين المفهوم و تحولات السياسة الدولية اليوم ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تدرج في الاتجاه الإيجابي ، فقد مثلت مقارنة الأمن الإنساني استجابة للحاجة إلى مواجهة التغيرات الكبيرة في العلاقات الدولية، وقبل كل شيء، إلى زيادة الاعتماد المتبادل (inter-dependency) بين الدول والأفراد. فلم تسفر نهاية الحرب الباردة عن فوائد السلام المتوقعة، و المرجوة بينما استمرت التزايدات دون أي قدرة على ضبطها، إضافة إلى ظهور تهديدات جديدة تواجه الدول والأفراد. وفي هذا السياق أصبح الأمن، في حد ذاته موضع تساؤل بسبب استمرار تفشي الفقر غياب المساواة بين الجنسين والتي ينبغي أن يكون الأفراد والمجتمعات موضوعها . وبذلك كانت نشأة الأمن الإنساني مرهونة بالاحتمالات والتهديدات الجديدة الناشئة مع نهاية نظام الثنائية القطبية، التي غيرت طبيعة التهديدات ومفهومها من جهة، وخفضت مخاطر المواجهة العالمية ومؤشرات التزايدات البارزة بين الدول (inter-state conflicts) من جهة أخرى. فالتحول من محيط الاستقطاب إلى محيط معولم، يعني زيادة الوعي بالتزايدات داخل الدولة ( intra-state conflicts) والمواجهات العرقية، الإرهاب، الهجرة، والتهمير القسري، الفقر المدقع، التهميش، إقصاء الجماعات وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز" (HIV/AIDs). إذن وضمن التعريفات المختلفة للأمن الإنساني التي أقرت كل هذه التهديدات، فضلاً عن الحاجة الملحة لمعالجة التهديدات الجديدة التي تؤثر على الملايين من البشر، والتي فشل التصور الواقعي المهيمن للأمن في توضيحها أصبح من الواضح أن المقاربات الدولية الجديدة أو المبتكرة، تحتاج للإعلان عن مصادر اللامن، التعاطي معها ومعالجة الأعراض ومنع تكرار التهديدات.<sup>1</sup>

### 2/ هل يطرح المفهوم أسئلة جديدة؟

ما يحاول تأكيده هذا السؤال، هو أن القيمة المضافة لمفهوم الأمن الإنساني، تكمن في الأسئلة الجديدة التي يطرحها في ما يتعلق بمشكلة "الأمن"، فالتحول من أمن الدول إلى أمن الأفراد يقدم ثلاث إجابات جديدة عن الأسئلة التالية :

<sup>1</sup> Shahrbanou, Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy, op.cit., pp.29,30.

أمن من؟ (security for whom)، الأمن من ماذا؟ (security from what)، الأمن من خلال ماذا أو بأي وسيلة؟ (security by what means)

أ) - أمن من؟

تتمثل مساهمة الأمن الإنساني في الدراسات الأمنية، في تعيين الفرد بدلا من الدولة "كموضوع مرجعي" للأمن "(referent object)"، على الرغم من أن هذا لا يلغي أمن الدولة، التي بدورها يمكن أن تحمي أفرادها. وهكذا فإن الأمة وغيرها من الجماعات تعد مرجعية للأمن طالما أن الأمن توسع ليشمل الأفراد كما ينطوي هذا المنظور الجديد، على أكثر من مجرد وضع الفرد كمركز لمركب أو مجموع التهديدات الفواعل والبرامج، فقد غير وبشكل كبير من وضعية الفرد، الذي لا يمكن أن يتجانس مع الدولة ولكن كموضوع وفاعل متساوي في العلاقات الدولية.

ب) - الأمن من ماذا؟

بسبب تركيزه على رفاهية وكرامة الأفراد، فإن القيمة المضافة لمقاربة الأمن الإنساني، هي أنها تعترف بالتهديدات بعيدا عن العنف، لتشمل مجموعة كبيرة من التهديدات الأخرى. ما يعني أن الأمن الإنساني لا يفسر التهديدات، ولكنه يعترف بتهديدات أخرى جديدة مترابطة مع بعضها البعض، إذ حددت المقاربة فضلا عن الأسباب البنيوية (structural) لانعدام الأمن، لأسباب المركزة على الوكالة (agency-based)، مثل تلك المدبرة عمدا كالإبادة الجماعية، أو الجرائم المتعلقة بالمخدرات، أو تلك التي تنشأ عن غير قصد، أو بنويًا مثل العنف المتأثر بندرة الطبيعة والكوارث الطبيعية. وعلى هذا الأساس يمثل انعدام الأمن الإنساني مزيج معقد من التهديدات المختلفة بعيدا عن المخاطر الأمنية العسكرية أو التقليدية .

ج) - الأمن بأي وسيلة؟

قيمة مضافة أخرى للأمن الإنساني، تكمن في إقراره بأن أيًا من هذه التهديدات وأشكال العنف لا يمكن معالجتها فرديًا، وأن كل التهديدات، الفواعل، الأدوات والحلول الممكنة للتحديات المذكورة أعلاه مترابطة ومتداخلة بشكل عميق في السياق العالمي، الذي فقدت فيه الحدود الوطنية والسيادة الكثير من أهميتها. وعليه لا ينبغي معالجة حالة انعدام الأمن من خلال الحلول العسكرية القصيرة المدى، ولكن بإستراتيجية شاملة بعيدة المدى، تلتزم بأهداف التنمية وترقية حقوق الإنسان، تعزيز السياسات العامة

1

وجهد بناء الدولة .

<sup>1</sup> Ibid, pp.30,31.

### 3/ هل يشكل المفهوم منظور جديد في العلاقات الدولية؟

وفقا لتوماس كوهن<sup>1</sup> Thomas Kuhn ، وفي كتابه 'بنية الثورات المعرفية' 1962 ، تتكون الثورات المعرفية من ظهور منظور يتحدى، يجبط وفي النهاية يغير رأيا كان مقبولا سابقا، فالعلامة المميزة لمنظور ناشئ هو هجومه المباشر على مركز المعرفة التقليدية. نفس الشيء، جاء الأمن الإنساني لإبراز القطيعة الأخلاقية والمنهجية للتصورات الموجودة في الأمن المرتكز على الدولة في العلاقات الدولية، إذ يناقش سؤال "الأمن بأي وسيلة؟" مسلمات القطيعة الأخلاقية التي تشكل تساؤلات جديدة حول الأهداف النهائية للأمن. كما يقترح منظور الأمن الإنساني طريقة مختلفة لتحقيق التنمية والأمن بأبعاده المختلفة من خلال تعددية الوكالة، ومن خلال مجموعة من القيم التي توجه الباحثين والممارسين في تقييم الترتيبات العالمية المعاصرة والأساليب التي من شأنها تصور ترتيبات أكثر إنسانية.

### 1/ القطيعة الأخلاقية : (The ethical rupture)

يقوم المفهوم السائد لنظريات الأمن على الوقائع، وليس القيم؛ بتفسير الظواهر كما هي وليس كما يجب أن تكون، وفي هذا يشير الأمن الإنساني إلى مجموع التحولات التي شملت العلوم الاجتماعية والسياسية\*، والتي تعبر عن وجود إطار معياري جديد لعالم السياسة، يدافع عن الفكرة الأخلاقية حول أفضل كيفية يمكن أن يحقق بها أمن الأفراد. وتتلخص في ثلاث تحولات رئيسية:

(أ) - التحول الأول : من أمن الدولة إلى أمن الأفراد ، يستلزم هذا أن الأمن الإنساني يعطي الأولوية الأخلاقية لأمن الفرد ويرفض التوجه التقليدي، الذي يرى أن الدول ذات السيادة هي المجموعة الأخلاقية العليا في المجتمع الدولي. وهو بذلك يتحدى المعضلة الأخلاقية للأمن القومي ، التي تعبر عن التراع بين حقوق الدول وحقوق الإنسان.

(ب) - التحول الثاني : يربط الفرد بالاستقرار العالمي ، بحيث يقترح مجتمع إنساني فوق مجتمع الدول ، ووعي عالمي بالاعتماد المتبادل بين جميع الفواعل والمقاييس في السياسة الدولية.

(ج) - التحول الثالث : من القيم الوطنية إلى القيم العالمية، أي المطالبة بعالم يكون فيه جميع البشر

متحررين من الحاجة والخوف، عالم تحترم فيه الحقوق الأساسية، الكرامة، سيادة القانون والحكم الرشيد.<sup>1</sup>

\* على غرار إسهامات الثورة النظرية التي قادها أمارتيا سين (Amartya Sen) ، في إعادة فتح الاقتصاد على الأخلاق ووضع القيم في قلب العلوم الاجتماعية ، كانت المبادرة العملية للباكستاني محبوب الحق (Mahbub Ul Haq) وبشكل كبير ، الأساس لمقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية الإنسانية ، والتي اقترح فيها أن الغرض من جميع السياسات العامة هو زيادة الخيارات المتاحة للأفراد.

<sup>1</sup>Ibid, pp20,21.

إذن بهذه التحولات الثلاثة شكل الأمن الإنساني اهتمام أخلاقي كبير في السياسة الدولية، قدم من خلاله تعريفاً للغاية النهائية التي تسعى إليها جميع السياسات، فمن غاية الدولة باعتبارها المحجة الأخلاقية للواقعيين، أعاد الأمن الإنساني توجيه التركيز نحو رفاه الشعوب، فلا يوجد في أمن الأفراد مبرر لغاية الدولة بعيداً عن غاية الفرد .

## 2/ القطيعة المنهجية (The methodological rupture)

يفترض الأمن الإنساني بأن أفضل وسيلة لتحقيق الأمن (سواء بالنسبة للدولة والنظام الدولي) هو تأمين الأفراد. فإعادة تعريف وسائل الأمن، غيرت تصورات الحرب الباردة حول النظام الدولي، ليس فقط في فهم التهديدات الرئيسية للسلام الدولي ولكن أيضاً، إيجاد حل لأفضل تكريس له. إذ تنبني مقارنة الأمن الإنساني على الروابط بين أمن الأفراد والأمن العالمي في النظام الدولي الجديد: فكل تهديد للفرد يعتبر تهديداً للأمن الدولي.

كان لهذه القطيعة آثاراً حول الكيفية التي ينبغي أن تصمم بها الاستراتيجيات الأمنية، كفرصة لحماية الأفراد وتمكينهم، والتي بدورها توقف انتهاك أمن الدولة (من خلال الانخراط في النزاع الذي يمكن أن يزعزع استقرارها)، وتهديد الدول والنظم الفرعية الأخرى (من خلال الهجرة وعدوى الأوبئة) وما إلى ذلك. فضمن أمن الأفراد ليس مجرد ضرورة أخلاقية، بل هو أفضل إستراتيجية لأمن الدولة والنظام الدولي.<sup>1</sup>

رغم ما قدمته مقارنة الأمن الإنساني من إضافات جديدة للدراسات الأمنية، إلا أن هناك عدد قليل من الباحثين ممن يحاولون فهم الأمن الإنساني في سياق نظري، ودمج هذا الأخير في الدراسات الأمنية أو ما يعرف بـ "دراسات الأمن الإنساني النقدية" (Critical human security studies) وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا البحث، تفسير غياب الارتباط بين الأمن الإنساني والدراسات الأمنية النقدية، إذا كانت هذه الأخيرة تؤكد بأنه "يكون للأمن معنى فقط إذا تم النظر للفرد كمرجع أو موضوع أساسي" ولماذا لم تتناول مضمون الأمن الإنساني الذي يتقاسم معها نفس الهدف؟

في الحقيقة هناك عدد من العوامل المفسرة لنقص الارتباط بين الأمن الإنساني والدراسات الأمنية النقدية أهمها:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Ibid, p.87.

<sup>2</sup> Edward Newman, 'Critical human security studies', op.cit., p13.

1- مساهمات الأمن الإنساني، مثل تحدي نماذج الأمن التقليدية القائمة على المركزية الدولانية العسكرية - تم تصنيفها أو إدراجها ضمن الدراسات الأمنية النقدية، وعلى هذا الأساس كان من غير الضروري اعتبارها كحقل متميز في الدراسة.

2- عندما يهتم المحللين في حقل الدراسات الأمنية النقدية بالأمن الإنساني، ينظرون إليه كجزء من الأمن الاقتصادي، أو كبعد لتفسير العلاقة بين التنمية والتراجع، ووفقاً لهذا المنطق تكون مقاربات نظرية أخرى هي أكثر ملائمة لهذا المنظور وبالتالي ليست هناك حاجة لإعطاء الكثير من الاهتمام للأمن الإنساني.

3- التوجه السياسي للأمن الإنساني، واعتماده كإطار سياسي من قبل بعض الحكومات، مثل اليابان وكندا أفرز عدد من الباحثين ممن يشككون في الأمن الإنساني كخطاب مهيم من مختار من قبل الدولة، وهو ما يختلف مع بعض المقاربات النقدية التي تحمل بطبيعتها شكوك حول الدولة.

4- كثيراً ما يتجه الأمن الإنساني نحو "حل المشاكل" (problem-solving)، بحيث أن هذا النوع من المقاربات يتعامل مع العلاقات الاجتماعية السائدة، والمؤسسات التي تنظمها كإطار معطى وحتمي للعمل. في المقابل، يتمحور سؤال المقاربات النقدية حول الكيفية التي تنشأ بها هذه المؤسسات والمصالح التي تمثلها، ولا تقبلها كمعطى مسلم به.

إن انتقاد التوجه السياسي للأمن الإنساني، بسبب إشراكه في مبادرات السياسة الخارجية وعبر الباحثين المهتمين بالمنظمات الدولية والتنمية، يعزز التساؤل عن إمكانية التسليم بأن الأمن الإنساني مقارنة أكاديمية متميزة وقابلة للتطبيق في الدراسات الأمنية، أو أنه يبقى مجرد حركة معيارية سياسية تفتقر القدرة على المشاركة في نقاشات إبستمولوجية و أنطولوجية؟ في الواقع إن الاهتمام الأكاديمي الذي يوجد في الأمن الإنساني، وإن لم يكن ضمن الدراسات النظرية الأمنية لا يمكن استبعاده، فقد انتقدت الدراسات الأمنية النقدية في تحليلها الإقصائي للأمن الإنساني، بحيث يمكن أن تكون كثير من الانتقادات الموجهة إلى الأمن الإنساني - مثل مشكلة رسم حدود حول التحديات الأمنية أو تحديد مجال الدراسة - متساوية مع تلك الموجهة للدراسات الأمنية النقدية وغير التقليدية بشكل عام، فجميع الدراسات الأمنية قابلة للنقد. لذلك يجب على المقاربات غير التقليدية أن تكون أكثر انفتاحاً على مختلف المقاربات. كما أن تبني الأمن الإنساني مقارنة ذات توجه سياسي، يعكس محاولة هذا المفهوم في تحسين الرفاه الإنساني داخل المعاملات السياسية، القانونية والعملية "للعالم الحقيقي"، وفي نفس الوقت منح الفرصة للأفكار الأمنية غير التقليدية ليكون لها تأثير على السياسة، وهذا ما يجب أن يضمن من طرف باحثي الدراسات الأمنية النقدية.

إذن هناك العديد من الإيجابيات التي يجب معرفتها حول الأمن الإنساني، باعتباره أجنحة فكرية ذات توجه سياسي، والتي سعت لتشجيع القادة السياسيين والممارسين - في الوزارات الوطنية، المنظمات

الدولية والمنظمات غير الحكومية- لتوجيه سياساتهم نحو الاحتياجات البشرية. إلا أن الدراسات الأمنية سواء التقليدية أو النقدية لم توفر البيئة الملائمة للمهتمين بالمساهمات النظرية الكامنة في الأمن الإنساني<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> Ibid,p.10.

## المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإنساني وأهم مكوناته

### المطلب الأول : إشكالية تعريف مفهوم الأمن الإنساني

رغم انتشار مفهوم الأمن الإنساني واحتلاله صدارة النقاشات الدائرة بين الأكاديميين و الساسة، وتبنيه من طرف بعض الدول مثل كندا، اليابان والنرويج كمبدأ لسياساتها الخارجية، إلا أنه بقي مفهوماً غامضاً وموضوع جدل واسع يخص بالدرجة الأولى تعريفه وتحديد مداه التحليلي .

وعلى هذا الأساس دفعت مسألة التعاطي مع إشكالية تعريف الأمن الإنساني، الباحثين إلى الانقسام في تحديد مفهوم الأمن الإنساني، وتقدم مقاربتين للأمن الإنساني: المقاربة الواسعة التي تبنت تعريف واسع للأمن الإنساني يتجاوز مجرد غياب النزاع ليشمل حقوق الإنسان، الحكم الرشيد، الحصول على التعليم والرعاية الصحية وضمان حقوق الفرد في الحصول على الفرص والإمكانيات والمقاربة الضيقة.<sup>1</sup>

### أولاً: المقاربة الواسعة: تعريفاً واسعاً للأمن الإنساني

سعت هذه المقاربة في محاولتها تحديد مفهوم الأمن الإنساني إلى البحث في عناصره الأساسية، فقد شملت كل تهديدات سلامة الإنسان بما في ذلك التخلف، الفقر والحرمان. فهي تعد بمثابة الدليل على أهمية التنمية في ظهور ونشأة تفكير الأمن الإنساني، بحيث صدرت أول محاولة لتعريف الأمن الإنساني في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي\* حول التنمية البشرية لعام 1994: "الأمن الإنساني يعني أولاً: السلامة من التهديدات المزمنة chronic threats مثل الجوع والمرض والقمع، ثانياً: يعني الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية - سواء في المنازل أو في الوظائف أو المجتمعات"<sup>2</sup>.

وهو ما يشير إلى تركيز التقرير على حماية الأفراد و ليس الدول، من مجموعة الأخطار التي تهدد حياتهم اليومية والتي لخصها في سبعة مكونات أساسية للأمن الإنساني، متداخلة ومتراصة مع بعضها البعض: أمن اقتصادي، أمن غذائي، أمن صحي، أمن بيئي، أمن شخصي، أمن سياسي وأمن مجتمعي، على اعتبار أنها

<sup>1</sup> Mark Button, "Doing Security Critical Reflections and an Agenda for Change" (UK: Palgrave Macmillan, 2008) p6.

\* تضمن كذلك تقرير الأمم المتحدة لعام 2000 تعريفاً واسعاً للأمن الإنساني، حيث رأى كوفي عنان أن: "الأمن الإنساني في أوسع معانيه يتضمن أكثر بكثير من مجرد غياب النزاعات المسلحة. فهو يمتد ليشمل حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وضمان الفرص والخيارات لكل فرد حتى يبلغ أقصى قدراته الكامنة. وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضاً خطوة في اتجاه تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، والتحرر من الحاجة، والتحرر من الخوف وحرية الأجيال المستقبلية في أن يرثوا بيئة طبيعية صحية".

<sup>2</sup>United Nations Development Programme Human Development Report 1994 (New York:

Oxford

University Press, 1994), p. 23.



رهانات أمنية تتجاوز التصورات التقليدية للأمن، التي يقتصر تركيزها على البعد السياسي والعسكري، ويمكن من خلالها تقديم إطار منهجي منسق لإدماجها في مفهوم واحد.<sup>1</sup>

وعلى الرغم من القبول الكبير الذي لاقته هذه المقاربة ذات التوجه الإنمائي في أوساط السياسة مثل اللجنة اليابانية لرعاية الأمن الإنساني، إلا أن سعيها في توسيع مجموعة القضايا والتحديات القابلة للأمن بما في ذلك الفقر، سوء التغذية، الأمراض والتغير المناخي بوصفها تهديد أمني، عمق صعوبة الربط بين الأبعاد والمضامين المختلفة للأمن الإنساني، وترتيبها في إطار تحليلي واحد. ومع ذلك برر أصحاب المعنى الواسع للأمن الإنساني شمولية المفهوم، في أنه يعكس حقيقة الوضع الدولي الراهن، ويأخذ في الحسبان جميع المشكلات والمخاطر التي تهدد مستقبل البشرية.<sup>2</sup>

ثانياً: المقاربة الضيقة: تعريفاً ضيقاً للأمن الإنساني .

على خلاف المعنى الواسع الذي يأخذ في الحسبان جميع مظاهر التنمية البشرية، والتي توجزه العبارة التي وردت في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية "التحرر من الحاجة" Freedom from want، تقدم المقاربة الضيقة للأمن الإنساني بقيادة مجموعة من الأكاديميين، وكذلك الحكومة الكندية تعريف ضيقاً للأمن الإنساني تقتصر أبعاده على مظاهر العنف، والتركيز على الآثار الإنسانية للتراعات المسلحة، والأخطار التي تهدد المدنيين من الحكومات القمعية وحالات الدولة الفاشلة، التي تؤدي إلى ارتفاع معدل الضحايا والمدنيين المشردين، وبخاصة النساء والأطفال.<sup>3</sup> وفقاً لهذه المقاربة، يقصد بالأمن الإنساني: "التحرر من التهديدات المتزايدة لحقوق وسلامة وحيات الأفراد"، فعلى سبيل المثال تركز الحكومة الكندية على حماية المدنيين، عمليات دعم السلام، الوقاية من التراعات الحكم الراشد، المساءلة السياسية والسلامة العمومية، وهي إجراءات تركز على الفرد وقابلة للتطبيق.

بحيث يعتقد أصحاب هذه المقاربة أن التعريف الواسع هو مجرد "مجموعة كبيرة من القضايا التي لا يوجد رابط ضروري بينها"، وهو ما يؤدي برأيهم إلى جهد تحليلي ضخم دون تحقيق النتائج المرجوة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>Gary King and Christopher Murray, 'Rethinking Human Security', May, 2000. (accessed 12/11/2011)

<http://heapol.oxfordjournals.org/content/13/4/345.full.pdf>

<sup>2</sup>Alex J. Bellamy and Matt McDonald, 'The Utility of Human Security': Which Humans? What Security?

*Security Dialogue*, vol 33, (2002), p227

<sup>3</sup> Edward Newman, 'Critical human security studies', op.cit., p18.

<sup>4</sup> Andrew Mack, 'A Signifier of Shared Values', *Security Dialogue*, vol 35, (2004), p138.

بحيث يؤكدون على أن عملية تفحص الروابط بين الحرب، الفقر، الحكم و غيرها من التهديدات تستوجب التعامل مع كل عنصر من هذه العناصر على حدا، وتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة وتمييزها بدقة. فبالنسبة إليهم افتقار التصور الواسع للأمن الإنساني للبراغماتية، الوضوح المفهومي والصرامة التحليلية هو السبب الذي يدفع إلى تركيز التفكير على التهديدات العنيفة وبالتالي تبني تصورا ضيقا للأمن الإنساني.

فالأمن الإنساني بشكله الموسع يصعب تطبيقه عمليا، لأنه لا يحدد الأولويات التي تفرضها الطبيعة الاستعجالية للتحديات.<sup>1</sup>

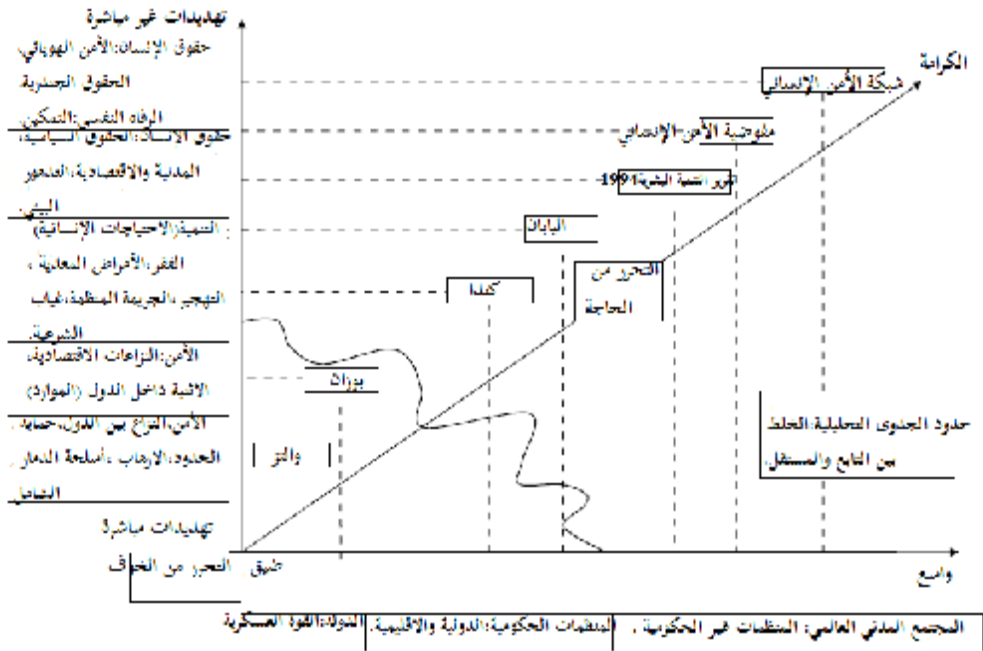
وبالرغم من محاولة تعريف الأمن الإنساني على أساس أنه الحماية ضد التهديدات العنيفة، فإن البحث يقيى مفتوحا ما دامت هناك صعوبة في تحديد العنف، هل هو العنف المادي و الأضرار الجسدية أو يمكن إدراج مظاهر مثل عدم التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي، التمييز، أو أشكالاً أخرى من العنف. ويقدم الشكل التالي بعض التعريفات الأساسية حول الأمن الإنساني ومقارنتها مع بعضها البعض، لإظهار العلاقة بينها. "المحور العمودي" يرتب التعريفات\* بحسب التهديدات التي تشملها سواء مباشرة أو غير مباشرة، أما "المحور الأفقي" فيحول هذا الترتيب إلى مجال لغة الأمن الإنساني كما شاع استخدامه في مناقشة المفهوم: التحرر من الخوف (في البداية)، التحرر من الحاجة (في منتصف المجال) والكرامة في نهاية المجال، كما يحاول هذا المحور قياس الكيفية التي تطبق بها الفواعل القضايا الأمنية المتضمنة في كل تعريف، سواء الضيق أو الواسع .

أما الخط غير المنتظم الذي يعبر "المحور المركزي" فيمثل حدا للفائدة أو الجدوى التحليلية لمفهوم الأمن الإنساني وفقا لبعض المنتقدين، فهو يفصل نسبيا بين التعريفات الضيقة التي تشمل "التهديدات المباشرة"، والتعريفات الواسعة التي تجعل التمييز بين المتغيرات التابعة والمستقلة مستحيلا.

---

<sup>1</sup> Ibid, p.13.

\* شبكة الأمن الإنساني هي عبارة عن تجمع واسع من ثلاث عشرة حكومة ملتزمة بجملة من المبادئ في سياستها الخارجية، بما في ذلك التنمية التي محورها الأفراد، ومعالجة مصادر انعدام الأمن.



الشكل رقم 3-: مخطط مفاهيمي حول الأمن الإنساني والتهديدات الأمنية.

المصدر: Shahrbanou Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy , op.cit., p.53.

في مقابل هذه الصعوبات التي تعيق مهمة تحديد مفهوم الأمن الإنساني ووضع إطار تحليلي ملائم له يسعى بعض الأكاديميين إلى إيجاد أطر تحليلية أكثر مرونة، يمكن للفاعلين فيها أن يعملوا معا على قضايا مختلفة أو متشابهة. تندرج هذه الجهود في إطار ما يعرف "بالمقاربة الحدية" (threshold approach). بحيث يتم إدراج التهديدات كتحديات أمنية عندما تصل إلى عتبة أو حد معين من التأثير الإنساني.

ومن بين هذه الإسهامات، الإطار الذي قدمه تايلور أوون Taylor Owen الذي يهدف إلى التوفيق بين التصورات الموسعة و الضيقة للأمن الإنساني وتوفير المرونة اللازمة للتحليل و تحديد المستويات التي يصبح فيها الأفراد تحت طائلة التهديدات والمخاطر.<sup>1</sup> وقد نجح هذا الإطار إلى حد ما في تجاوز الصعوبات التي يواجهها مفهوم الأمن الإنساني خاصة مسألة تحديد العلاقات بين الأبعاد و تحديد الأولويات .

<sup>1</sup> Taylor Owen, 'Human Security – Conflict, Critique and Consensus: Colloquium Remarks and a Proposal for a Threshold-Based Definition', Security Dialogue, (2004),p138.

من جهتهما اقترح كينغ (King) و موراي (Murray) تعريفا للأمن الإنساني يتميز بالبساطة والدقة والقابلية للقياس، فهو يشير إلى: " عدد السنوات المستقبلية التي يقضيها الأفراد خارج حالة الفقر العام"، فالفقر العام يحدث عندما يقع الفرد تحت عتبة أي مجال أساسي من مجالات رخاء الإنسان.<sup>1</sup> فقد قام كلا الباحثين بإثراء النقاش الذي يسعى إلى تحديد مؤشرات تمكن من قياس ومعرفة المستويات التي يصبح فيها الأفراد في وضعية اللا أمن، عندما أشارا إلى أن الأمن يتضمن عنصرين: معرفة بالمخاطر المستقبلية، وتركيزاً على المخاطر التي تقع تحت حد خطير من الحرمان، والتي تتحدى الحياة الكريمة. وبهذا فقد حدد كل من كينغ (King) و موراي (Murray) ثلاثة مكونات أساسية للأمن الإنساني قابلة للقياس تتمثل في:

- إحساساً مستداماً بالكرامة الإنسانية.
  - شبكات عائلية واجتماعية بناءة .
  - التعامل مع موضوع سلامة الإنسان باعتباره جزءاً لا يتجزأ من تحقيق الأمن والسلام العالميين.
- وبالمثل اقترح (Roberts) قياس كمي لانعدام الأمن الإنساني من حيث "عدد القتلى المدنيين الذي يمكن تجنبه". أما (Tadjbakhsh) و (Chenoy) فقد أكدوا على ضرورة تبني الأمن الإنساني مجموعة واسعة من التهديدات على أساس العلاقة الترابطية التي تجمع هذه الأخيرة.

### المطلب الثاني: مكونات الأمن الإنساني

ارتبط مفهوم الأمن الإنساني بتقرير التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP سنة 1994، والذي حرره كل من الباكستاني محبوب الحق و الهندي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد 1998 أمارتيا سين (Amartiya Sen) ، باستخدام ترابط عضوي بين مصفوفة قيمية (normative matrix) تحمل عدة متغيرات معقدة ومنها<sup>2</sup>:

- 1- بناء منطلق عالمي متكامل ونفعي لحقوق الإنسان بشكل يؤسس لحركيات وظيفية ترفع من احتمالات انتفاع على المستويات الفردية و الجماعية من الحقوق والحاجات الإنسانية.
- 2- بناء منطلق سياسي يقوم على ديمقراطية مشاركاتية، تحقق للإنسان حرية المبادرة السياسية الحزبية المدنية و الانتخابية القادرة على خلق نظام جودة سياسية، تلغي شروط التعسف والتجاوز، والفساد والقهر، وتمكن من توفير الضمانات الدستورية والقانونية والسياسية لحكم

<sup>1</sup>Gary King and Christopher Murray, op.cit.,p20.

<sup>2</sup> Roland Paris: "Human security: paradigm shift or hot air?", International Security, 26(2), 2001, PP. 87\_102

ديمقراطي يتميز بالرشادة الحكمانية، العقلانية وخاصة الفعالية في الاستجابة الايجابية لأكبر قدر من المطالب والحاجات بأسرع وقت وأقل تكلفة .

3- بناء منطق اقتصادي يؤمن حقوق المبادرة الإنتاجية والاستثمارية للجميع ،من أجل تفعيل حق الملكية الشخصية المنتجة في النهاية لفرص العمل والاسترزاق الضرورية لتمكين الإنسان من حقوق الكينونة (الحياة ) و الكرامة ( العيش باستقلالية ذاتية دون الحاجة للتضامن ولا للاستدانة). فيإمكان هذه الحقوق أن تؤسس لفلسفة جديدة للتنمية الاقتصادية قوامها الإنسان وهدفها ازدهار الدولة ورفاه المجتمع.

4- بناء منطق لدولة الحق والقانون .

5- بناء فلسفة لتنمية سياسية توازن بين حاجات الهوية الذاتية (الأقليات ) والولاء المطلق للوطن .

6- تفعيل حرية التفكير والتعبير والمعتقد .

7- بناء منطق حكم قائم على الشفافية والأمانة .

8- بناء منطق تنموي قائم على مفاهيم الجيلنة والاستدامة .

9- الحفاظ المستديم على البيئة من مخاطر التلوث و الكوارث البيئية .

10- عقلنة وترشيد الحكم العالمي باسم الذكاء الإنساني المشترك - human co-intelligence

والتضامن المشترك co-solidarity ،بشكل ينتج قواعد التزام دولي لمنع اللجوء للحرب و الاحتواء الاستباقي للأزمات.<sup>1</sup>

وبالنظر لهذه المصفوفة المركبة، حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية ،"خارطة مضامنية"<sup>2</sup> حول محتوى الأمن الإنساني في سبعة مكونات حركية متكاملة و غير مرتبة وهي:

(أ) - الأمن الشخصي :

<sup>1</sup> أمحمد برفوق. الأمن الإنساني: مقارنة اينمو- معرفية. تم تصفح الموقع يوم:13 أكتوبر 2011، نقلا عن موقع:

<http://berkouk-mhand.yolasite.com>

<sup>2</sup> Rob McRae: "Human security in a globalized world" , in Rob McRae , Don Huber( eds), *Human security and the New Diplomacy: Protecting people, promoting peace*( Montreal: McGill University Press, 2002), pp. 18,25.

\* إلى جانب العناصر السبعة يشير أيضاً البرنامج إلى مجموعة من التهديدات الأخرى العالمية العابرة للحدود، تتمثل في نمو السكان الذي يضاعف من الضغط على الموارد غير المتجدد اتساع التفاوت بين الدول العالمية، الهجرة الدولية المتزايدة بسبب نمو السكان، والفقر، وسياسات الدول الصناعية؛ مما أسهم في ارتفاع معدلات اللاجئين، الأشكال المختلفة للتدهور البيئي(والتي تسبب الأمطار الحمضية وارتفاع حرارة الأرض و انخفاض التنوع البيولوجي) ، كذلك الإرهاب الدولي الذي أصبح ظاهرة عالمية.

يعتبر الأمن الشخصي أو الفردي من أهم عناصر الأمن الإنساني، نظرا لما لهذا المفهوم من أهمية على حياة البشر. إذ يتمحور حول كيفية تأمين الحماية للأفراد في ظل وجود النزاعات المسلحة، وتزايد معدلات الجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات وبالبشر كتهديدات كبيرة لأمن الأفراد، فقد شهدت عمليات الاتجار بالنساء وبيع الأطفال مستويات مرتفعة، كما تأتي "النزاعات المسلحة" (الدولية والإقليمية والمحلية) كعامل آخر يهدد الأمن الشخصي نظرا لما تحمله هذه النزاعات من أخطار تهدد حياة البشر، وتلحق أضرارا فادحة بالإنسان.<sup>1</sup>

فخلال الفترة 1989-1998 حصل 61 نزاعا مسلحا، ثلاث فقط كانت بين الدول، والباقي كان حروبا أهلية لأسباب إثنية أو دينية أو قومية، وصار المدنيون ضحايا النزاعات المسلحة أكثر من أي وقت مضى. حصل ذلك مع انتشار الأسلحة الفردية الخفيفة، والاستخدام العشوائي للألغام الأرضية والقنابل العنقودية المضادة للأفراد.

كما يشمل الأمن الفردي تمكين الإنسان من تحقيق خصوصياته العقيدية، اللغوية والثقافية. وكذلك تمكينه من تحقيق طموحه في ظل نظام مجتمعي قائم على التساوي في الفرص و العدالة في التوزيع.<sup>2</sup>

#### ب)- الأمن الغذائي :

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية، سليمة ومغذية تلي حاجياتهم الأساسية. بشكل يحقق التوازن في نمو الإنسان وفي بقائه في صحة جيدة.<sup>3</sup> ويشير واقع الأمن الغذائي اليوم إلى معطيات سلبية، تؤكد موت قرابة 11 مليون طفل كل عام، قبل أن يكملوا عامهم الخامس، ثلاثة أرباعهم في البلدان النامية، في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، وهما المنطقتان اللتان ترزخان تحت وطأة المعدلات الأعلى للجوع وسوء التغذية والفقر. وهذا ما يستدعي ضرورة توافر الجهود الدولية وتكثيفها من أجل منع وقوع كوارث المجاعة وسوء التغذية.<sup>4</sup>

#### ج)- الأمن الصحي:

يقصد بالأمن الصحي تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض، كما توفر له أيضا الحق في التداوي والاستشفاء والوقاية منها، فهو يتمحور حول كيفية حماية أفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحية التي

<sup>1</sup> عدنان السيد حسين، "العرب في دائرة النزاعات الدولية" (بيروت، مطبعة سيكو، الطبعة الأولى، 2001)، ص55.

<sup>2</sup> إلياس أبو جوده، "الأمن البشري وسيادة الدول" (بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، 2008)، ص53.

<sup>3</sup> غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية: ترجمة مركز الخليج للأبحاث (الطبعة الثانية، بنغوين للنشر، مارس 2000)، ص25.

<sup>4</sup> عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص46

تواجههم. وعلى الرغم من التقدم الذي شهدته مستويات الرعاية الصحية، ثمة أكثر من عشرين مليون إنسان يموتون بسبب الأمراض التي لا يمكن تفاديها<sup>1</sup>، ومن أهم العوامل التي تؤثر على الأمن الصحي نجد سوء التغذية، سواء في حالة نقص كمية الغذاء أو في سوء نوعيته، التلوث البيئي والفقر.<sup>2</sup> والجدول التالي يقدم الأمراض الأكثر انتشارا وتهديدا لحياة الأفراد على المستوى العالمي .

المرض	السبب	أهم المناطق المتأثرة	الوفيات السنوية
الأمراض التنفسية	الأنفلونزا و فيروس الالتهاب الرئوي عن طريق السعال والعطس	عالمي، لكنه قاتل في البلدان الأقل	3.9 مليون
البلذخ	فيروس ينقل عن طريق سوائل الجسم	عالمي، لكنه أكثر انتشارا في أفريقيا وجنوب الصحراء	2.9 مليون
الإسهال	العديد من الأمراض التي تحملها البكتيريا والفيروسات التي تنقل عن طريق المياه والبقايا والظلمات (مثل الكوليرا)	الهند، الصين وإفريقيا جنوب الصحراء.	2.1 مليون
السل	العدوى البكتيرية المنقولة عن طريق السعال والعطس	البلدان الأقل تطورا، خاصة إفريقيا وجنوب شرق آسيا	1.7 مليون
السلالما	الظلمات المنقولة عن طريق العنبر	المناطق الاستوائية	1.1 مليون
الحصبة	فيروس يستهدف الأطفال	عالمي	0.8 مليون
التهاب الكبد الوبائي	فيروس ينقل عبر الدم	عالمي، وبخاصة في إفريقيا وآسيا	0.6 مليون
الكزاز	عدوى بكتيرية تصيب الأطفال والأمهات عند الولادة	الدول الأقل تطورا إفريقيا وآسيا	0.3 مليون
السعال الديكي	عدوى بكتيرية عن طريق السعال	إفريقيا	0.3 مليون
التهاب السحايا	عدوى بكتيرية	عالمي لكنه قاتل في إفريقيا جنوب الصحراء	0.2 مليون

### جدول رقم-3-: أهم تهديدات الأمراض العالمية المعدية

المصدر: 'Understanding Global Security' (London: Routledge.2004),p.155 Peter Hough .

### (د) - الأمن البيئي :

يركز الأمن البيئي على اتخاذ سياسة بيئية على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي لحماية الطبيعة والبشر من الأخطار البيئية الرئيسية التي تهدد الكرة الأرضية، كالاحتباس الحراري، التلوث الهوائي، النفايات

<sup>1</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2000: الأهداف الإنمائية للألفية، ص12.

<sup>2</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، ص66.

الصناعية الخطيرة المطر الحمضي، تناقص طبقة الأوزون وتلوث البحار والمحيطات والأهوار، الاكتظاظ السكاني، ظاهرة التصحر وتدمير الغابات الاستوائية. فهو يركز على خلق السياسات والآليات والقوانين التي تدرج في منطقتها التسييري العقلاني ضرورة حماية البيئة من التلوث كشرط أساسي لاستمرار الحياة.<sup>1</sup>

#### (ه) - الأمن السياسي :

الذي يعني تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية والسياسة في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي. ويتجسد هذا النوع من الأمن من خلال استقرار النظام السياسي ومشاركة المواطن في ديناميات هذا النظام وانفتاحه على التطور .

#### (و) - الأمن الاقتصادي:

يعتبر الأمن الاقتصادي من أهم دعائم الأمن الإنساني، نظرا لما لعامل الاقتصاد من أهمية وتداخل في شتى مجالات الحياة. فلا يمكن الحديث عن تنمية بشرية من صحة وغذاء وتعليم، إلا في ظل اقتصاد قوي. ففي ظل عولة الاقتصاد، أصبحت اقتصاديات الدول مترابطة مع بعضها البعض على جميع المستويات، وهذا ما يجعل أي خلل يصيب اقتصاد إحدى الدول سوف يؤثر بالضرورة على اقتصاد دولة أخرى. وبالتالي ضمان الأمن الإنساني يتطلب تأمين الاستقرار في الاقتصاد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي .

#### (ي) - الأمن المجتمعي:

الذي يعني خلق توازن فعلي بين الخصوصية (الثقافية/ الدينية اللغوية/ العرقية) وضرورة بناء منطلق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي وعادل. كما يشمل "الأمن الثقافي" الذي يقتضي التمكين الفعلي للأقليات من حقوقها الثقافية دونما استثناء باسم أمن الدولة أو ضرورات التجانس المجتمعي، من خلال الحفاظ على الهوية القومية، وتأمين الحوار الثقافي والحضاري على المستوى العالمي.<sup>2</sup> في ظل هذه المعطيات، يتبين أن الأمن الإنساني بمضامينه الشاملة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية البيئية والثقافية، لم يعد يقاس فقط بمدى مواجهة وتقليص التهديدات العسكرية، بل بمدى تأمين الحاجيات الأساسية والضرورية لوجود الإنسان. وبسبب ارتباطه بنوعية الحياة بعيدا عن مجرد البقاء، أي الوجود بكرامة حدد التقرير أربع خصائص شمولية لمفهوم الأمن الإنساني:

- الأمن الإنساني "كوني"، يخص كل البشر في الأمم الغنية والفقيرة. فقد توحى طبيعة تهديدات الأمن الإنساني (البطالة، المجاعة، الفقر، الأوبئة...) بأن هذا الأخير يخص دول الجنوب، لكن

<sup>1</sup> مارتن غريفش وتيري أوكالاها، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية" (دبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2002)، ص 80.

<sup>2</sup> إلياس أبو جودة، مرجع سبق ذكره، ص 59، 57.



في الحقيقة يتعلق الأمر بالبشرية كافة. فالحق في التربية، في الصحة، في مياه الشرب، في بيئة صحية طبيعية، في العمل، في توزيع فوائد النمو (العدالة الاجتماعية) قضايا تخص كل العالم، وإن كانت

1

أكثر حدة في البلدان النامية.

● تكامل مكوناته وترابطها، فلا ينبغي أن تكون هناك مفاضلة بينها، أو تهديدات ذات الأولوية حيث تتوقف كل واحدة منها على الأخرى، فلما يتعرض هذا الأمن للتهديد فإن كل الأمم المعنية بذلك، لأن المجاعة، الأوبئة، الفقر، التلوث، تهريب المخدرات عبر الحدود، الإرهاب، الصراعات العرقية والتفكيك الاجتماعي ليست أحداثا منعزلة أو معزولة ومحصورة في حدود وطنية. فالأمن الإنساني يتضمن مقاربة شاملة تؤكد الحاجة إلى استجابات تعاونية متعددة القطاعات (multi-sectoral) تؤكد على الترابط بين كل من التهديدات

2

والاستجابات عند التعاطي مع انعدام الأمن.

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى مفهوم "الانكشاف المشترك" (mutual vulnerability) الذي قدمه جورج نيف (George Nef)، والمتعلق بترابط التهديدات الأمنية ذات الصلة بشكل منهجي: "الاختلال في مجال معين ينتقل هيكليا وبشكل متتالي إلى نظم فرعية أخرى و يؤدي إلى حلقة مفرغة من الأسباب والآثار، فالأمن الإنساني يعد في الوقت نفسه المتغير التابع والمستقل"، وبالتالي لا تنحصر تهديدات الأمن الإنساني فقط في المستوى الشخصي، المحلي أو الوطني، بل هي تهديدات عالمية تتجاوز الحدود الوطنية ونتائجها

عابرة للحدود.<sup>3</sup>

- الوقاية المبكرة هي أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق في صيانة الأمن الإنساني.
- الأمن الإنساني محوره الإنسان وهو يخص نوعية حياة البشر، كيف يعيشون في المجتمع وكيف يمارسون بحرية مختلف خياراتهم، فالأمن الإنساني يضع الفرد في مركز التحليلات، وذلك من

<sup>1</sup> مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، العالم الاستراتيجي، العدد، 3-ماي 2008، ص10.

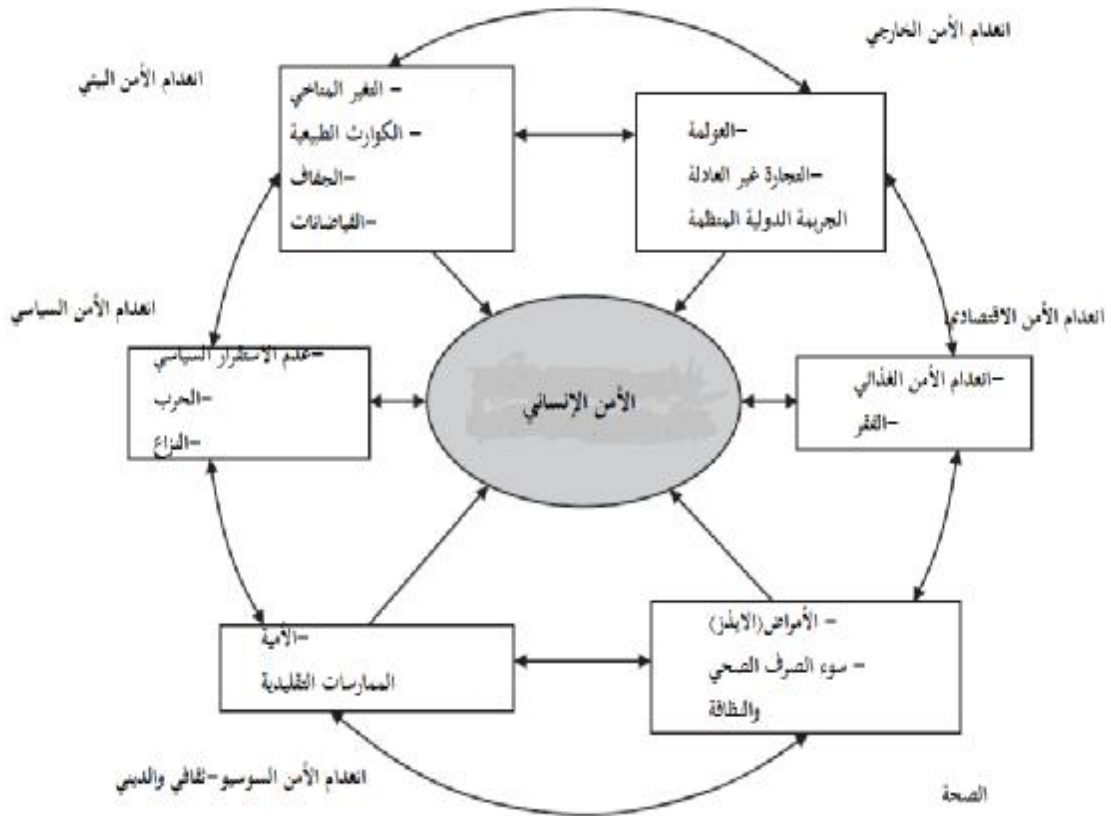
<sup>2</sup> عبد النور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي" (الجزائر، المكتبة العصرية للنشر، 2005)، ص29.

<sup>3</sup> Shahrbanou, Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy, op.cit.,p16.

خلال تحديد مجموعة واسعة من الظروف التي تهدد بقاءه ورفاهيته، وتحديد العتبة التي تكون فيها

الحياة الإنسانية مهددة. 1

والشكل التالي يمثل ترابط تهديدات الأمن الإنساني .



الشكل رقم 3-: شكل يمثل ترابط أسباب تهديدات الأمن الإنساني.

المصدر: Shahrbanou Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy , op.cit., p.53

المطلب الثالث: الحدود المختلفة بين الأمن الإنساني والمفاهيم المتقاربة

أدت شمولية الأمن الإنساني إلى تشابك وتداخل هذا المفهوم مع حقول بحثية أخرى مثل التدخل الإنساني، التنمية الإنسانية، حقوق الإنسان، حل النزاعات وغيرها من المفاهيم المترابطة. فحسب دانيال

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص29.

كولار يمكن أن يسمح مفهوم الأمن الإنساني بتطوير العلاقات الدولية باتجاه دولة القانون والديمقراطية والتنمية، أما كوفي عنان: "الأمن الإنساني في أوسع معانيه، يعني أكثر من مجرد غياب التراع العنيف انه يشمل حقوق الإنسان ، الحكم الصالح، الحق في التعليم و الرعاية الصحية ، ضمان امتلاك كل فرد لفرص وخبرات لتفجير طاقته... التحرر من الحاجة، التحرر من الخوف و ضمان أن أجيال المستقبل سترث بيئة طبيعية صحية".<sup>1</sup>

وهذا ما جعلنا نتساءل ما إذا كان المفهوم الواسع للأمن الإنساني يشكل محاولة إيجاد إطار تحليلي واحد يجمع الحقول البحثية والمفاهيم التي أشرنا إليها. وبالتالي حاولنا من خلال هذا المبحث فحص واستكشاف التشابك والتفاعل بين الأمن الإنساني ومفهوم حقوق الإنسان، التنمية الإنسانية والتدخل الإنساني/مسؤولية الحماية .

## 1/الأمن الإنساني وحقوق الإنسان :

هناك علاقة وثيقة بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان على اعتبار أن محصلة تركيز كل من المفهومين هو 'الفرد' كمركز للتحليل<sup>2</sup>، فما هي مظاهر التقارب بين المفهومين انطلاقاً من عالمية حقوق الإنسان واعتبار الأمن الإنساني كمفهوم كلي (holistic concept) .

### أولاً: الأمن كحق إنساني

لطالما ارتبطت حقوق الإنسان بأمن الأفراد، فالأمن هو في حد ذاته حق إنساني<sup>3</sup>، وهو ما انعكس في القانون الدولي لحقوق الإنسان إذ يدعم هذا الأخير ثلاث مفاهيم أساسية للأمن وهي: "الأمن الشخصي" (Personal security)، وهذا في إطار رؤية محدودة للتحرر من الاعتقال بأشكاله المختلفة تفصل في الوقت نفسه بين هذا المفهوم والأمن الإنساني كمفهوم أشمل، الأمن المجتمعي (Social security) بحيث أن انعدام الأمن المجتمعي يعد جزءاً أساسياً في أجندة الأمن الإنساني والأمن الدولي (International' security): المادة 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقاً تاماً).<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Roland Paris, op.cit., p5.

<sup>2</sup> Kat Moss, 'Balancing Liberty and Security Human Rights, Human Wrongs' ( UK: Palgrave Macmillan, 2011), p10.

<sup>3</sup> سالم الحاج ساسي، " المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان عبر الزمان والمكان" (الإسكندرية: منشورات الجامعة المفتوحة، 1998)، ص25.

<sup>4</sup> Kate Moss, "Balancing Liberty and Security Human Rights" ( UK: Palgrave Macmillan, 2011) ,p20.

كما أن هناك ارتباط كبير بين مفهوم الأمن الإنساني كـ"تحرر من الخوف" وحقوق الجيلنة أو حقوق الإنسان الواردة في الجيل الأول (الحقوق المدنية والسياسية)، اندماج الجيل الثاني لحقوق الإنسان (الحقوق الاجتماعية والاقتصادية) مع مفهوم "التحرر من الحاجة" للأمن الإنساني، إلى جانب توافق حقوق الجيل الثالث (المطالب الجماعية والثقافية) مع الحق في التنمية، الصحة والبيئة والتي تدور حول "الكرامة الإنسانية" في سياق كلي.

فكل هذه الأمثلة هي مؤشر على الكيفية التي يمكن للقانون الدولي لحقوق الإنسان تبني مفهوم واسع للأمن بعيدا عن العلاقة بين الدولة كطرف في معاهدة معينة والأفراد المنتمين لها.<sup>1</sup> وقد تضمنت معاهدات حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية اعترافا صريحا بالفرد كموضوع للقانون الدولي، وهذا ما انعكس بدوره على نقاش الأمن الإنساني.<sup>2</sup> (أنظر إلى الجدول الذي يبين مكونات الأمن الإنسان المتضمنة في إطار اتفاقيات حقوق الإنسان).

#### ثانيا: حقوق الإنسان كجوهر الأمن الإنساني:

إذا كان البحث عن مصطلح الأمن في اتفاقيات حقوق الإنسان يعكس حقيقة أن الأمن الإنساني هو "حق إنساني"، فإن الأمن الإنساني بمفهومه الواسع "التحرر من الخوف" و"التحرر من الحاجة" كمفاهيم إنسانية تحتل الصدارة في نظام حقوق الإنسان وأجندة الأمن الإنساني على حد سواء .

من جهة أخرى يطرح اعتبار نظام حقوق الإنسان كمجموعة من الحقوق والحريات المعترف بها دوليا، أو كمفهوم ديناميكي واسع لحماية، إعمال حقوق، كرامة، حاجيات، رفاه، حرية وأمن الفرد إشكالية جدوى الحديث عن الأمن الإنساني، بعبارة أخرى ما هي القيمة المضافة لمقاربة الأمن الإنساني، والتي تجعل من هذا الأخير يتميز عن مفهوم حقوق الإنسان؟<sup>3</sup>

يتضمن الأمن الإنساني بمعناه الواسع الحقوق الأساسية، القدرات والحاجيات الرئيسية، إلى جانب هذا يشمل الأمن الإنساني التهديدات التي لم تعن بها حقوق الإنسان كالكوارث الطبيعية، التهديدات من الدولة والفواعل غير الدولاتية على حد سواء، متجاوزا بذلك الفصل بين العام والخاص الموجود في

<sup>1</sup> Oberleitner, Gerd. 'Human Security and Human Rights', European Training and Research Center for Human Rights and Democracy, Human Rights and Security – The Two Towers Centre for the Study of Human Rights Discussion group, issue no. 8 June 2002. pp.18,17.(accessed1/4/2011)

[http://www.lse.ac.uk/Depts/human-rights/Documents/Security\\_and\\_human\\_rights.pdf](http://www.lse.ac.uk/Depts/human-rights/Documents/Security_and_human_rights.pdf)

<sup>2</sup> Shahrbanou, Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy, op.cit.,p125.

<sup>3</sup> Oberleitner, Gerd, op.cit.,p19.

حقوق الإنسان فهذه الأخيرة هي جزء من الأمن الإنساني، وتوصف باعتبارها جوهره، إلى جانب توفيرها إطار معياري لهذا الأخير. فكلا المفهومين يركزان على الحريات واستدامة الكرامة الإنسانية. بحيث كثيرا ما ينظر إلى تهديدات الأمن الإنساني كما وردت في التعريفات المختلفة للأمن الإنساني كانتهاكات لحقوق الإنسان.

فمثل العالمية التي تميز حقوق الإنسان يتمحور الأمن الإنساني حول الاحتياجات الأساسية للأفراد في كل جزء من العالم-الغذاء، الصحة:التعليم، فضلا عن توفير بيئة ملائمة لتحقيق إمكانيات جميع الناس، والتي أعيد صياغتها وقبولها كحقوق إنسان عبر التاريخ. فعن طريق تحديد الأمن الإنساني لمجموع التهديدات والواجبات، تم وضع الحقوق على المحك في حالات معينة وتوفير الطبيعة الوصفية لاعتبارات الأمن في الحياة الإنسانية.<sup>1</sup>

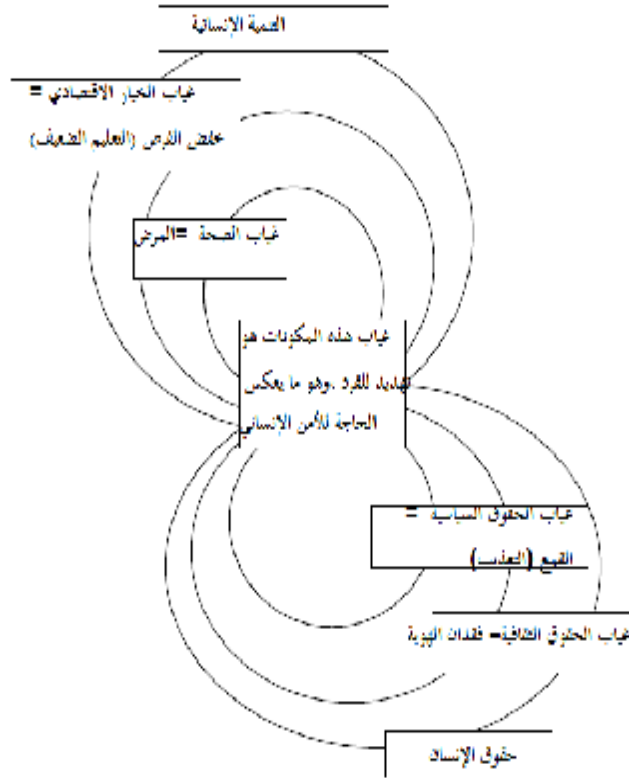
إذن يمكن تلخيص حدود العلاقة والتأثير المحتمل بين مفهوم حقوق الإنسان والأمن الإنساني في النقاط التالية :

- إن المقاربة المرتكزة على الحقوق (rights-based approach) توفر الأساس المعياري والمفهوماتي للأمن الإنساني، فهي أساس الحياة الكريمة، الأمن والرفاه.
- غالبا ما تكون انتهاكات حقوق الإنسان الأسباب الرئيسية أو الجذرية في النزاع ، وفي هذه الحالة يكون للأمن و الاستقرار العنصران الأساسيان في المقاربة التي تركز على التهديدات (threat-based approach) لتفسير الأمن الإنساني. على اعتبار أن الأمن الإنساني يوفر الإطار التحليلي للصلات والروابط السببية بين مختلف التهديدات والمخاوف في حالة غياب حقوق الإنسان ،وعلى هذا الأساس فإن احترام حقوق الإنسان يقلص احتمالات حدوث النزاعات واللا أمن .
- يعزز احترام حقوق الإنسان انسجام العلاقات الاجتماعية وتماسكها وبالتالي ضمان الأمن المجتمعي البيئي.
- من جهة أخرى يملك الأمن الإنساني بمضامينه المختلفة إضافات أخرى تساعد في تعزيز وتكريس حقوق الإنسان وهي كالتالي:
- يمكن للأمن الإنساني المساعدة في تجاوز الفجوة أو الانقسام بين الأجيال المختلفة لحقوق الإنسان وحل النزاع بينها .

<sup>1</sup> Shahrbanou, Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy, op.cit.,p126.

- لا يقتصر الأمن الإنساني على ضمان حقوق الإنسان، بل يحاول فهم مصادر التهديدات المختلفة لهذه الحقوق ، وأنواع المؤسسات والترتيبات الحوكمية اللازمة لاستدامتها ، مثل تركيزه على أهمية دور الفواعل غير الدولائية في تكريس هذه الحقوق . إلى جانب مساهمته في توسيع نقاش حقوق الإنسان وتقديم قضايا جديدة مثل التدخل الإنساني . بموجب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ، واستخدام القوة .
- يرتبط الأمن الإنساني بحقوق الإنسان على نحو أفضل لمنع النزاع وبناء السلام ما بعد النزاع .
- إن منح الاهتمامات الأمنية الأهمية والأولوية للأمن الإنساني إلى جانب أمن الدولة سيوفر مجال أكبر لعدم إهمال حقوق الإنسان ، وهو ما أشار إليه سايدنستيكر (Seidensticker) "حقوق الإنسان لا يمكن أن تنتهك أو تهمل باسم الأمن" .
- ساهم الأمن الإنساني في توسيع مفهوم حقوق الإنسان عبر التهديدات التي لا تنشأ فقط من الدول ولكن أيضا من التهديدات غير المباشرة الناجمة عن الكوارث الطبيعية وهو ما أشار إليه "جون غالتونغ" (Galtung) بالعنف البنيوي أو الثقافي (structural violence)<sup>1</sup> . وعلى هذا الأساس يشكل الأمن الإنساني مقاربة جديدة لكيفية تحقيق الإحساس بالطمأنينة ليس باستخدام منطق الإدارة العقلانية للتسلح، بل عن طريق تحقيق معادلة تجمع بين الاعتراف بالحقوق وتمكين الإنسان منها ( في النصوص الدولية أو الجهوية أو الوطنية) والانتفاع الفعلي بها. فالأمن الإنساني قائم بالأساس على فلسفة ديناميكية لحقوق الإنسان، وربطها بمفاهيم كينونة الإنسان وكرامته وحق الأجيال في البقاء في عالم آمن وايكولوجي وصحي.

<sup>1</sup> Seidensticker, E. 'Human Security, Human Rights, and Human Development', paper presented at Harvard Kennedy School, February (2002), p.23. (accessed 1/04/2011).  
<http://www.humansecuritychs.org/activities/outreach/0206harvard.pdf>



شكل رقم -4-: الحاجة للأمن الإنساني: عدم كفاية التنمية الإنسانية وحقوق الإنسان.

المصدر: Shahrbanou Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy, op.cit., p.55.

بحيث تمثل الدائرتين الكبيرتين الأجنحة الكلية للتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان على التوالي، داخل كل من هذه الدوائر حددت جوانب أو أبعاد معينة من التنمية وحقوق الإنسان بدوائر مركزية أصغر. كما يبين عدد الدوائر الدرجة التي يمكن أن تعتبر فيها هذه الجوانب حاسمة في بقاء الأفراد ورفاهيتهم، أما المربع الموجود في الوسط فيشير إلى الحاجة إلى الأمن الإنساني كتهديدات ناجمة عن غياب تنمية ناجحة، أو حقوق إنسان قابلة للتطبيق، يتوسع أو يضيق هذا المربع حسب مستوى إدراك التهديد.<sup>1</sup>

## 2/الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية

أشارت فترة نهاية الحرب الباردة إلى ضرورة توسيع نطاق الأمن أفقياً ليشمل التهديدات غير التقليدية وتعميقه عمودياً ليشمل موضوعات مرجعية جديدة بعيداً عن أمن الدولة، مع التركيز على الأفراد، وبالتالي إرساء الأرضية أو الأساس لإدراج التفكير التنموي في الدراسات الأمنية، وسنحاول معرفة الإضافات الجديدة والملموسة التي قدمها الأمن الإنساني إلى نقاش التنمية الإنسانية. بحيث في تقرير التنمية الإنسانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السنوي الصادر عام 1994، تم طرح فكرة الأمن

<sup>1</sup> Shahrbanou Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy, op.cit., p.55.

الإنساني باعتباره ضامنا لاستمرارية التنمية الإنسانية فضلا عن دوره في تحديد أولويات متغيراتها الأكثر إلحاحا. فقد اقترح بأن الأمن الإنساني لا يدور فقط حول السلامة خلال التراعات ، ولكن أيضا الحماية و الحفاظ على مكتسبات التنمية. وفي هذا السياق أكد غاسبر (Gasper) بأن " لغة الأمن الإنساني تحيي فكرة الاحتياجات الأساسية تحت تسمية جديدة من الأمن ، فإذا كان الموضوع الأساسي للتنمية الإنسانية هو الرفاه فإن الأمن الإنساني يركز على أمن مكاسب التنمية ( development gains).<sup>1</sup> فقد قدم هذا التصور للأمن الإنساني عدد من العناصر الجديدة في إطار النقاش حول التنمية الإنسانية:<sup>2</sup>

(أ) - تقوم التنمية الإنسانية بالأساس على تحسين أوضاع الفقراء في العالم (التركيز على المستويات المطلقة للحرمان) إلا أنها تفتقر إلى استراتيجيات العمل في حالة تدهور الأوضاع ، (الأزمة الاقتصادية الآسيوية). في المقابل يركز الأمن الإنساني على خطر التغيرات المفاجئة للأسوأ، بحيث أن انعدام الأمن الإنساني يكون نتيجة مباشرة لبنى القوة القائمة، عندئذ يكون الأمن الإنساني بمثابة إطار لحماية الفئات الأكثر ضعفا. فهو بذلك يمثل ضمانا لوجود شبكة أمان اجتماعي للاستجابة والرد على فقدان أو الاضطراب المفاجئ.

(ب) - إذا كان محور التنمية البشرية حول الناس وتوسيع خياراتهم لعيش حياة قيمة ، فإن الأمن الإنساني يدرك الظروف التي تهدد بقاء ، استمرار الحياة اليومية وكرامة الإنسان ، مثل الإفقر المدقع ، التلوث البيئي ، التدهور الصحي والأمية وغيرها. وعلى هذا الأساس يصبح الأمن الإنساني "شرط مسبق" للتنمية الإنسانية ، وفي نفس الوقت ضامنا لاستدامتها واستمرارها. على حد سواء ، ويشير غاسبر (Gasper) إلى أن الأمن الإنساني هو الإضافة التي تهتم ب"الاستقرار المستدام" للسلع المقدمة في إطار التنمية الإنسانية.

(ج) - يساعد الأمن الإنساني في تحديد أولويات التنمية الإنسانية من خلال تركيز السياسات على السلع الأساسية اللازمة للحد الأدنى والتي يمكن أن تحسن كلا من الرفاه والأمن. فتقليل بعض تهديدات الأمن الإنساني يمكن أن يحسن الرفاه أو الأمن أو كليهما. وإذا كانت التنمية البشرية تحمل قائمة طويلة

<sup>1</sup> Shahrbanou, Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy, op.cit.,p105.

<sup>2</sup> Caroline Thomas, "Global Governance Development and Human Security" (London: Pluto, 2000),p15.



من القدرات لتحقيقها فإن الأمن الإنساني يختار الأكثر إلحاحاً، أي تلك المتعلقة بالبقاء وسبل العيش والكرامة.

(د)- في مقابل "الحريات في" (freedoms to) يركز الأمن الإنساني على " الحريات من" (freedoms from). والجدول التالي يبين أهم التمايزات الموجودة بين مفهوم التنمية الإنسانية والأمن الإنساني.

الأمن الإنساني	التنمية الإنسانية	
يهدف الأمن الإنساني إلى تمكين الأفراد لممارسة الخيارات الممنوحة أو المقدمة من طرف التنمية الإنسانية في إطار من الحرية والسلامة. فالأمن الإنساني يهدف إلى ضمان استمرارية واستدامة الفرص التنموية عبر الأجيال.	تهدف التنمية الإنسانية إلى توسيع خيارات الأفراد. -عادت أمارتيا سين (Amartya Sen) مفهوم الخيارات (choices) مع الحريات (freedoms)، فتوسيع حريات الأفراد هي هدف وغاية التنمية. -أكد محبوب الحق أن التنمية الإنسانية تتضمن توسيع جميع الخيارات الإنسانية سواء الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية.	مرجعية التعاريف
الأمن، الاستقرار، استدامة الرفاه.	الرفاه	القيم
التأكيد على الوقاية: من خلال توسيع آليات تجنب الفقر، احتمالات النزاع والاستعداد للكوارث، الضمان ضد المخاطر وهذا ما يتطلب حد أدنى من شبكات الأمان الاجتماعية.	حول الأفراد، حول توسيع الخيارات والفرص (النمو، التوسع مع العدالة).	الأهداف العامة
مزاوجة بين الإجراءات قصيرة	مدى طويل.	المدى الزمني

المدى في التعامل مع المخاطر وجهود الوقاية طويلة المدى ،أعمال الإغاثة في حالات الطوارئ،جهود حفظ السلام لمنع قيام دورات عنف جديدة.		
إلى جانب تمكين الأفراد يؤكد الأمن الإنساني على حمايتهم.	ينظر للأفراد كغاية ووسيلة على حد سواء. تؤكد على مشاركة وتمكين الأفراد.	<b>النظر إلى دور الأفراد</b>
التركيز على الأفراد .	رؤية كلية: التنمية للمجتمع ككل .	<b>النظر إلى المجتمع</b>
بالرغم من عدم وجود مؤشر للأمن الإنساني، إلا أن هناك مجموعة من المؤشرات الكيفية التي يمكن أن تحدد مستويات الأمن الإنساني باعتباره شعور أو إحساس ذاتي بالرضا والأمان.	تقيس مؤشرات التنمية الإنسانية مستويات التنمية المحققة في المجتمع كميا بالتركيز على الدخل، التعليم، الصحة والرعاية.	<b>المقاييس</b>
محور كل من التنمية الإنسانية والأمن الإنساني هو "الإنسان"، يتقاسم المفهومين نفس الاهتمامات: حياة الأفراد، التعليم، المشاركة. فكلاهما ضروري بالنسبة للحريات التي يمكن أن يتمتع بها الناس، إلى جانب أن التنمية الإنسانية والأمن الإنساني أساسيان في عملية طرح الأخلاق على مستوى النقاشات الأكاديمية والخيارات السياسية.		

جدول رقم-5-: مقارنة بين الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية .

المصدر. Shahrbanou Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy. pp107,108.

### 3/ الأمن الإنساني والتدخل الإنساني:

يشكل الفرد العنصر الأساسي في فهم وتحليل مفهوم الأمن الإنساني، ويؤسس على ذلك أن أمن الدول وعلى أهميته ليس وحده الكفيل بتحقيق أمن الأفراد، ففي بعض الحالات تفقد الدولة مبررات وجودها وتتحول ضد أمن مواطنيها. وبالتالي ركز مفهوم الأمن الإنساني الذي يندرج في إطار ما يعرف بـ "الخير العام العالمي" Global Public Good على محورين لدور المجتمع الدولي في الحالة التي تكون فيها الدولة غير قادرة على الاضطلاع بمهامها الأساسية أو المناسبة، الأول هو مسؤولية حماية المدنيين في بلد معين كمسؤولية أخلاقية تجاه رفاة الأفراد الذين تتعرض حقوقهم للانتهاك، والآخر الثاني يركز على مسؤولية الدولة في حماية الناس من التخلف وتوفير متطلبات التمكين.<sup>1</sup>

وعلى هذا الأساس يبرز الأمن الإنساني استخدامه كإطار لدراسة التحول من واجب التدخل duty to intervene إلى مسؤولية الحماية responsibility to protect، وانعكاسات هذا التحول على إعادة التفكير في ترتيبات الأمن الجماعي.

وفي سياق علاقته مع مفهوم التدخل الدولي الإنساني يثير الأمن الإنساني إشكالية مهمة، تتمثل في أن التدخل الدولي الإنساني وإن كان محكوم باعتبارات إنسانية بالأساس تسعى لوقف الانتهاكات الشديدة لحقوق الأفراد الأساسية وهو ما يصب في تحقيق الأمن الإنساني، إلا أن الممارسة الفعلية للمفهوم في فترة ما بعد الحرب الباردة أثبتت أن التدخل الدولي الإنساني أصبح الآن محكوم باعتبارات سياسية واقتصادية وإستراتيجية، وبذلك فقد أضحى مفهوم الأمن الإنساني يمثل عنصرا مهما في سياق الجدل الدائر حول فكرة التدخل الدولي الإنساني.<sup>2</sup>

أما عن حدود الاختلاف بين مفهوم الأمن الإنساني والتدخل الإنساني فيمكن تمييزها عبر حالات التدخل الإنساني الذي تقوده المنظمات الدولية والإقليمية، والذي يميل إلى التركيز على تدعيم "التحرر من الخوف" وتكريس حقوق الإنسان، من خلال السعي لمنع أو وضع حد لحالات فقدان الحياة، التي تدعمت من خلال المعايير التي جاءت تحت عنوان 'قضية عادلة' (just cause) في التقرير الذي صدر بشأن "مسؤولية الحماية"، ووضع حدود للتدخل الإنساني\* في "الحسائر الكبيرة للتدخل" و"التطهير العرقي الواسع النطاق".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أحمد علم واتل، "مركز الفرد في النظام القانوني للمسؤولية الدولية" (القاهرة، دار النهضة العربية، 2001)، ص35.

<sup>2</sup> عماد جاد، "التدخل الدولي: بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية" (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000)، ص107.

\* ظهرت فكرة التدخل الإنساني لأسباب إنسانية أول مرة بسبب ما خلفته الحرب الأهلية في مقاطعة برافيا (Brafia) بنيجيريا خلال الفترة ما بين 1967-1970، وكانت هذه السابقة سببا في ظهور المنظمات غير الحكومية مثل منظمة أطباء بلا حدود، التي أكدت أن الأوضاع الصحية الاستثنائية

إن الطريقة الرئيسية التي يمكن أن يتجاوز بها إشراك الأمن الإنساني human security (engagement) التدخل الإنساني (humanitarian intervention) هي معالجة مجموعة واسعة من التهديدات لأمن الأفراد، وبالتالي يمكن أن تمنح مقارنة إشراك الأمن الإنساني دور أكبر في تحقيق "التحرر من الحاجة". في حين لا يعالج التدخل الإنساني مشكل المسؤول عن حماية الأمن الإنساني من مظاهر "العنف البنيوي" بما فيها الفقر، المرض، الكوارث الطبيعية أو الانخفاض الاقتصادي. كما أن التركيز على الإشراك الواسع للأمن الإنساني يكون وقائي بدل التعامل مع الأزمات، بحيث أن تحقيق الأمن الإنساني يستوجب التزام طويل المدى، وتوحيد قضايا التنمية، والوقاية من الحروب، وحقوق الإنسان في إطار حملة أو إستراتيجية شاملة ومتكاملة فالأمن الإنساني يركز على الوقاية وآليات الإنذار المبكر، والبحث عن جذور الأسباب، والحماية (شبكات السلامة الاجتماعية، الحماية من التغيير المفاجئ)، ومعايير التمكين (التنمية، التعليم والديمقراطية).<sup>2</sup> والجدول التالي يبين أهم الفروقات بين إشراك الأمن الإنساني والتدخل الإنساني .

---

هي مبرر شرعي للحد من سيادة الدول. وهكذا يكون مجلس الأمن بصفته المسؤول الرئيسي عن السلم والأمن الدوليين عملاً بنص المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة فقد طور من مفهوم الأوضاع المهددة للسلم الدولي، ولم يعد يحددها في العدوان بالمفهوم الكلاسيكي.

<sup>1</sup> Shahrbanou, Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy, op.cit.,p185.

<sup>2</sup> الأحمر، العدد 25، ماي 1992، ص10. للصليب الدولية الإنساني، المجلة التدخل إلى الإنسانية المساعدة تتحول توريللي مورييس، هل

المدى الزمني	التحديات	الالتزامات	الأدوات	الوكالة	الأعضاء	
أزمات قصيرة المدى	-الفقدان الواسع النطاق للحياة/ التطهير العرقي.	مسؤولية الحماية .	-عسكرية -عمليات حفظ السلام.	مجلس الأمن	الدول أعضاء الأمم المتحدة	التدخل الإنساني
التزام متوسط إلى بعيد المدى لمعالجة جذور الأسباب.	-البقاء وتهديدات الرفاه والكرامة.	مسؤولية الحماية، الوقاية والتمكين.	عمليات دعم السلام المساعدة الإنسانية التنموية تدعيم الأمن الإنساني(الاتفاقيات، العقوبات، الفضح). التدخلات العسكرية كآخر حل.	مجلس الأمن -شبكة الفواعل من أعضاء مجلس الأمن إلى الدول أين يتم التدخل؛ -مفوضية بناء السلام، - التعاون مع السكان المحليين	-الدول أعضاء الأمم المتحدة، المنظمات الإقليمية، المنظمات غير الحكومية، المجتمع المدني والأفراد.	إشراك الأمن الإنساني

جدول رقم-6-: مقارنة بين إشراك الأمن الإنساني والتدخل الإنساني.

المصدر. Shahrbanou Tajbaksh and Anuradha M.Chenoy,p201.

## المبحث الثالث: العلاقة بين الأمن الإنساني والمنظمات الدولية غير الحكومية

### المطلب الأول: مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة جملة من التغيرات التي تتسم بالعمق وسرعة الوتيرة، مما استوجب ضرورة استبدال نموذج السياسة الدولية "international politics" بنموذج السياسة العالمية "world politics" وقد تدعمت أسس هذا النموذج الأخير مع ما أفرزته كل من العولمة واللامساواة وانعدام الأمن كاتجاهات عالمية أصبحت في ظلها الدول عاجزة وحدها عن إدارتها<sup>1</sup>، فاسحة بذلك المجال للعمل المدني، وتنامي دور العديد من الفواعل غير دولالية كالمنظمات الدولية غير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات، مجموعات التفكير وغيرها من الفواعل الأخرى، في إطار تفاعلي شامل يحاول الجمع بين النشاطات الرسمية وغير الرسمية من جهة، ومن جهة أخرى يعمل على تأسيس مجموعة قواعد تعين الأدوار وتوجه التفاعل لتمكين الدولة والفواعل غير الدولالية من مواجهة التهديدات الأمنية العابرة للحدود.<sup>2</sup>

ورغم تعدد التعاريف حول المنظمات الدولية غير الحكومية كأحد أعضاء المجتمع المدني العالمي، أو ما أسمته ماري كالدور Mary Kaldor " بالشبكات الأفقية العالمية العابرة للحدود horizontal transnational global networks يمكن الإشارة إلى تعريف البنك الدولي الذي عرفها بأنها " منظمات خاصة مستقلة جزئياً أو كلياً عن الحكومات، وتتسم بصورة رئيسية بأن لها أهدافاً إنسانية أو تعاونية أكثر من كونها أهدافاً تجارية، وتسعى بصورة عامه إلى تخفيف المعاناة، أو تعزيز مصالح الفقراء، أو حماية البيئة، أو توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو الاضطلاع بتنمية المجتمعات."

فمن هذا التعريف فإن مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية يشمل ما يلي :

- أن ينشئ هذه المنظمات أشخاص طبيعيين ومعنويون خاصون، يسعون إلى التغيير، لهم اهتمامات مشتركة تكون مستقلة عن الحكومات كلياً أو جزئياً.
- أن يكون لها وضع التنظيم الدولي لنشاطاتها، وذات صفة تطوعية باعتبارها كيانات عبر قومية لا تستهدف الربح، وتمحور نشاطها حول التغيير، فهي تعمل من أجل تغيير أساليب الحياة وتقليص الثغرات القانونية من قبيل تغيير واقع قانون حقوق الإنسان أو البيئة أو الصحة.

<sup>1</sup> أسامة المحذوب، المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة الدولية، السياسة الدولية، العدد 109، جويلية 1992، ص3

<sup>2</sup> سعد حقي توفيق، "مبادئ العلاقات الدولية" - عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2000، ص63

- أن يكون لها نشاطاتها في عدد من دول العالم، ولذلك فهي تمثل الوجه الآخر لكل من المنظمات الحكومية والمجتمع المدني، وأحد القوى الجديدة القادرة على تغيير السياسات الحكومية في المجتمع الدولي.
  - أن يكون لها إطار مؤسسي، يتضمن أجهزة يقوم كل منها بوظائف وأدوار مختلفة اجتماعية وإنسانية في مواجهة عجز الدول وأجهزتها على المستوى الإقليمي والدولي.
  - أن يكون لها امتيازات لا سيما الحاصلة على "صفة المراقب". حيث يجوز للأخيرة أن توفد مراقبا (لا يتمتع بحق التصويت) لحضور الاجتماعات الدولية.<sup>1</sup>
- وقد ترافق تزايد الاهتمام العالمي بأهمية المنظمات غير الحكومية في موضوع الأمن الإنساني أكثر من باقي الفروع الأخرى للمجتمع المدني وهذا بالنظر إلى السمات الإيجابية أو ما يمكن أن يصطلح عليه "المزايا النسبية" (Comparative Advantages) التي تؤهل المنظمات غير الحكومية وتجعلها الأكثر ملاءمة لمبادرات الأمن الإنساني وهي:
- مرونة المنظمات غير الحكومية وقابليتها للتكيف: إذ تتمتع المنظمات الدولية غير الحكومية بالقدرة على التكيف مع العمل في ظل موارد، هياكل ومعلومات محدودة. فضمان الأمن الإنساني يتجه أكثر نحو بناء مؤسسات سياسية اقتصادية واجتماعية فعالة، أو تحدي سياسة حكومية أو أولويات التمويل.
  - كما يعبر عن الاستعداد للجفاف المفاجئ، وهو ما يمنح هذه الأخيرة القدرة على لعب دور مهم في التخفيف من حدة التهديدات المفاجئة للأمن الإنساني.<sup>2</sup>
  - قدرة المنظمات غير الحكومية على "التجديد"، وأخذ المخاطر في برامجه وتنظيمها بحيث أن عدد من المنظمات غير الحكومية له القدرة على تمويل وتطوير نسبة كبيرة من برامجها والتنوع بين المخاطر الكبيرة والصغيرة. في مقابل الحكومات التي تعاني من مشاكل ضخامة جهازها البيروقراطي. إذ تختلف بنيتها الشبكية الكثيفة و الواسعة عن بنية الدولة و الشركات.
- بهذا المعنى، تقديم الاحتياجات الأساسية للخدمة الاجتماعية وضمان حقوق الإنسان الأساسية هي بالفعل التحديات التي تستوجب موارد غير محدودة، على أساس أن التعاطي

<sup>1</sup> عمر سعد الله، "المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور" (الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، 2009)، ص 19.

<sup>2</sup> ريجانا سامي، "العالم في مطلع القرن 21" (بيروت: دار العلم للملايين، 1999)، ص 14.

الفعال مع الأمن الإنساني يتطلب وجود منظمات تكون لها القدرة الكافية على تحمل المخاطر والتفكير في طرق جديدة لمواجهه تنامي مجموع التهديدات المحتملة للأمن الإنساني.<sup>1</sup>

● **الحجم والمدى** : بسبب التوسع العالمي المتنامي في عدد ومدى المنظمات غير الحكومية مقارنة مع منظمات أخرى تنشط في موضوع الأمن الإنساني، وباعتبارها مانحة لخدمات التنمية، فهي تعد أكثر الفواعل المرشحة لمعالجة قضايا الأمن الإنساني، إذ تعمل على الوقاية من نشوء تهديدات الأمن الإنساني من خلال استجابتها السريعة لحالات الانخفاض أو التوتر المفاجئة في مناطق تواجدتها.

فلا يوجد شك بأن المنظمات الدولية غير الحكومية تلعب دورا بارزا في السياسات العالمية، وذلك بالنظر إلى قدرتها في التأثير على السياسات والمساهمة في تطوير المعايير الدولية، وضمان الاستجابة السريعة بالتعاون مع التنظيمات الدولية الأخرى<sup>2</sup>، فقد وصل عددها إلى ما يقارب 6600 منظمة في عام 2004، فالיום أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية تعمل في العديد من القضايا وتعمل على تطوير مجموعة من الأهداف والمبادئ في مواضيع حقوق الإنسان، البيئة وحقوق المرأة، المساعدة التنموية والإنسانية، السلم والقضايا العائلية. فالعديد منها يسعى لتشكيل مخرجات ومضامين المفاوضات الدولية.<sup>3</sup>

وهو الطريق الثالث الذي من خلاله يمكن للمنظمات غير الحكومية. فليس من الضروري أن تكون تهديدات الأمن الإنساني ناشئة حديثا، فالأمن الإنساني لا يعد تحديا جديدا للقانون الدولي أكثر من كونه خطاب، أو إعادة صياغة جديدة يحاول من خلالها تقديم تفسير أفضل وتفعيل مضامينه الشاملة. ويمكن في هذا السياق تقديم مجموعة من الأمثلة، التي تبرز الإسهامات التي يمكن أن يقدمها العدد الكبير للمنظمات غير الحكومية في تعزيز الأمن الإنساني، ففي حالات النزاع العنيف أو الانهيار الاقتصادي الوطني تستطيع المنظمات غير الحكومية ضمان الأمن الإنساني للأفراد الذين تتعامل معهم، وهو ما يتيح الفرصة للمنظمات غير الحكومية في التعامل مع التهديدات المختلفة للأمن الإنساني.

<sup>1</sup> Sarah Michael, The Role of NGOs in Human Security, (Working Paper #12, November 2002), (The Hauser Center for Nonprofit Organizations and The Kennedy School of Government Harvard University), pp.7,8 (accessed 9/11/2010).

[http://zunia.org/uploads/media/knowledge/NGOs\\_human\\_security.pdf](http://zunia.org/uploads/media/knowledge/NGOs_human_security.pdf)

<sup>2</sup> أحمد عبد الله، السيادة الوطنية في ظل التغيرات العالمية، السياسة الدولية، العدد 132، جانفي 2001، ص 8.

<sup>3</sup> Kerstin Martens, “NGOs and the United Nations Institutionalization, Professionalization and Adaptation” (New York: Palgrave Macmillan, 2005), p4.



إضافة إلى التوسع الذي عرفته هذه المنظمات في مجالات عملها، فهي تتحرك بين قطاعات التنمية وإدماج مجالات اهتمام جديدة في قائمة الخدمات التي تقدمها، بحيث إلى جانب منظمات البحث والمناصرة (advocacy NGOs) تركز المنظمات غير الحكومية على مجموعة القضايا الاجتماعية والسياسية التي تشمل القضايا الجندرية، حقوق الإنسان، الديمقراطية، الأمن الغذائي، المسؤولية الاجتماعية والبيئية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أهمية المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني

حلل تقرير التنمية البشرية لعام 1994 تهديدات السلام الدولي في سياق سلسلة من التحديات العابرة للحدود، وعلى رأسها النمو السكاني المتزايد، تفاوت الفرص الاقتصادية، التدهور البيئي، فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز (HIV/AIDS)، المخدرات، الإرهاب، المتاجرة بالبشر والأسلحة الصغيرة واللا إنسانية مثل الألغام المضادة للأفراد،<sup>2</sup> مؤكداً بذلك أن العالم يحتاج إلى إطار جديد من التعاون الدولي للتعاطي مع هذا النوع من التهديدات العالمية تعمقت الحاجة إليه بسبب:

1/ تزايد الوعي بتنوع طبيعة المخاطر والاضطرابات السلبية التي تواجه المجتمعات الإنسانية، ففي حين افترض المنظور التقليدي لأمن الدولة بأن المخاطر الدولية تأتي من الدول الأخرى في شكل تهديدات عسكرية، وبهدف التوسع الإقليمي، أخذت أعنف التفاعلات في وقتنا الحالي شكل الحروب الأهلية أو الإرهاب الذي تقوم به فواعل غير رسمية، وبالإضافة إلى العنف المباشر أصبحت المجتمعات الإنسانية تواجه انتشار أوبئة خطيرة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلاً عن الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، الجفاف والزلازل وتقلبات السوق المفاجئة والأزمات الاقتصادية.

2/ فجائية نشوء المخاطر السلبية مثل الكوارث الطبيعية والاضطرابات الداخلية والإقليمية استلزم ظهور منظور أمني جديد يؤكد حاجة المجتمعات الإنسانية إلى تطوير قدراتها الجماعية على معالجة المخاطر ووضع نظم للإنذار المبكر.

3/ محدودية الدور الذي تلعبه الدولة في التعامل مع هذه التهديدات المتنوعة والمعقدة، مقابل تعزيز أهمية الدور الذي تقدمه المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>Gayle Allard, Candace Agrella Martinez, "The Influence of Government Policy and NGOs on Capturing Private Investment" (Working Paper, march 2008), p.27,28.

<http://www.oecd.org/dataoecd/24/33/40400836.pdf>

<sup>2</sup> مصطفى لطفي عبد الفتاح، "الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات" (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص18.

<sup>3</sup> Yoichi Mine, "Downside Risks and Human Security", in Giorgio Shani and Makoto Sato (eds.) *Protecting Human Security in a Post 9/11 World :Critical and Global Insights* (New York: Palgrave Macmillan, 2007), p70.

وعلى هذا الأساس من البديهي أن الطبيعة الانتقالية للتهديدات الأمنية الجديدة، تجعل من الضروري معالجتها بأسلوب انتقالي مماثل، من خلال وضع أهداف وجهود مشتركة تدرج شبكة متعددة الأطراف، تمتد من الدولة إلى الكيانات الفوق وطنية كالمؤسسات الدولية الحكومية وغير حكومية، وعلى مستويات متعددة: المحلية الوطنية الإقليمية والعالمية.<sup>1</sup> فراهية معظم الدول أصبحت مرهونة بالتداخل المتبادل فيما بينها، وبانفتاحها على المسارات المتعددة الأطراف، لأنه لا يمكن مكافحة التهديدات المشتركة بين الأمم بفعالية من داخل حدود دولة واحدة .

خاصة أن أغلبية مناطق العالم تسعى لتشكيل منظمات غير حكومية، تستطيع تقديم قيمة مضافة لجهة منع النزاعات ومجموعة التهديدات الأمنية المعقدة، بحيث أصبحت الفواعل غير الدولانية جزء ضروري من أي حل أممي شامل.<sup>2</sup> فحسب كارولين توماس يشير الأمن الإنساني إلى تلبية الاحتياجات المادية الأساسية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق الكرامة الإنسانية، التي تشمل الاستقلال الشخصي، تحكم المرء في حياته والمشاركة بدون عوائق في الحياة الاجتماعية، وبهذا فهي ترى أن الأمن الإنساني يركز على افتراضين أساسيين:

- على عكس المفاهيم التقليدية للأمن، التي تركز على التهديدات العسكرية ينظر الأمن الإنساني إلى الأمن بطريقة موسعة ومتكاملة (على سبيل المثال الكيفية التي يمكن أن تكون بها الكوارث الطبيعية سببا في النزاعات المسلحة).

- لا يعني الأمن الإنساني مجرد أجندة أمنية موسعة، لتشمل أبعاد الأمن غير العسكرية، إنما يشمل كذلك توسيع الفواعل المشاركة في تعزيز الأمن الإنساني وتفعيل مضامينه، وعلى هذا الأساس القوات الأمنية من الدول ليست سوى مجموعة واحدة من الفواعل، والتي تتعايش جنباً إلى جنب مع الفواعل الأخرى، بما فيها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.<sup>3</sup>

بحيث شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تزايد ملحوظ في حجم الفواعل الأنطولوجية الجديدة، والتي تختلف في تكوينها عن الشكل التقليدي للفواعل المركزية (الدول)، بحيث أصبحت دراسة العلاقات الدولية تمتد إلى مستويات قومية -فرعية، عبر وفوق قومية، يشارك في هذه المستويات فاعلون جدد تركز الاهتمام عليهم ليس نظراً لحدثهم ولكن لأهمية مستويات تفاعل وديناميكية

<sup>1</sup> التسليح و نزع السلاح و الأمن الدولي. الكتاب السنوي 2003، تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. ترجمة: فادي حمود و آخرون) بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، جانفي 2004، ص 69

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 79

<sup>3</sup> Hussein Solomon, "Human Security in Sub-Saharan Africa: Conflict Resolution and the Role of Civil Society" in Giorgio Shani and Makoto Sato (eds.) *Protecting Human Security in a Post 9/11 World :Critical and Global Insights* (New York: Palgrave Macmillan, 2007), p131.

أدوارهم، بحيث أن الفاعل في العلاقات الدولية هو كل سلطة أو جهة، جماعة أو حتى شخص قادر على أن يلعب دور فعال على المسرح الدولي. فإضفاء صفة الفاعل في العلاقات الدولية مرتبطة بمدى تأثيره ومساهمته في التدفقات الدولية.<sup>1</sup>

وعلى هذا الأساس تمتلك المنظمات الدولية غير الحكومية هامشا واسعا من الحركة، من خلال النشاطات المتعددة والمتنوعة التي تضطلع بها، والتي جعلتها تتمتع بقدرة كبيرة في التأثير على أنماط معينة من التفاعلات الدولية. فعالبا ما يتم تقسيم أنشطة المنظمات غير الحكومية إلى خمسة أنشطة أساسية، يمكن حصرها في نطاق الأنشطة الموجهة إلى "الرعاية والرفاه" (care and welfare) للفئات المحرومة أو المهمشة، وأنشطة "التغيير والتنمية" (change and development) الموجهة إما للاهتمامات والقضايا التي تؤثر على الفئات المحرومة، أو التي تؤثر على رفاه الأفراد أو المجتمع ككل. بحيث تسمح هذه التقسيمات التي تصف توجهات عمل المنظمات غير الحكومية بمعرفة طبيعة العمل والأدوار التي تقوم بها. على أن هذين التصنيفين غير متعارضين أو متناقضين، إذ يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تدمج الوظيفتين، فكثيرا ما تصف المنظمات غير الحكومية نفسها بالمتعددة الوظائف (multi-functional).

ويشير الجدول التالي إلى تنوع أنشطة المنظمات غير الحكومية الحديثة، بين أنشطة الرعاية والرفاه، وبين الأنشطة المرتكزة على التغيير والتنمية. وهو ما يعكس المسعى الطوعي للمنظمات غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني من خلال تركيزها على الأفراد خاصة المحرومين والفقراء، فهناك من الناس من لا يزالون يفتقرون إلى القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، في حين يفتقر البعض الآخر إلى الفرصة، المساواة في المعاملة، الحقوق الكرامة والاحترام الذاتي، إلى جانب عدم القدرة على الحصول على المعلومات والموارد.

فقد أصبح نطاق عمل المنظمات غير الحكومية واسعا ومتنوعا، يمتد إلى أبعد من تلبية الاحتياجات المادية للفقراء نحو جهود تطوير المهارات والاهتمامات السياسية، الوعي وخلق فهم أفضل بالقضايا والتهديدات الجديدة الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية التي تستهدف أمن الأفراد وسلامتهم.<sup>2</sup>

فانطلاقا من عام 1996، قامت أكثر من ألف منظمة غير حكومية بتقديم المساعدات الإنسانية على سبيل المثال حالة الطوارئ في الصومال (1991-1993)، حيث تم إشراك أكثر من خمسين

<sup>1</sup> منصور محمد إبراهيم، الدولة القطرية ومستقبل العولمة، المستقبل العربي، العدد 282، أوت 2002، ص 5.

<sup>2</sup> Colin Ball, Leith Dunn, "Non-Governmental Organisations: Guidelines For Good Policy and Practice"

(London: The Commonwealth Foundation, 1995), p.19.

منظمة غير حكومية في أنشطة المعونة أو المساعدة الإنسانية، في حين خلال أزمة كوسوفو عام 1999 شاركت أكثر من 400 منظمة غير حكومية في جهود الإغاثة الإنسانية .

مثال آخر يعكس أهمية دور المنظمات غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني، من خلال عمليات رصد امتثال الجماعات المسلحة لمعايير الأمن الإنساني الناشئة، أو المعايير المنصوص عليها في القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وذلك عبر مزيد من المصلحة الموجهة، بناء التحالفات المتخصصة بين الدول والمنظمات غير الحكومية المنظمات ما بين الحكومية، مجتمع الأعمال وغيرها.<sup>1</sup>

فمع نهاية الحرب الباردة، ومع الأهمية التي منحت للأمم المتحدة في حفظ السلام وما يرتبط به من أشكال التدخل الدولي في مناطق الصراع، برزت المنظمات غير الحكومية (NGOs) كفاعل حيوي، سواء بالاشتراك مع الأشكال التقليدية لحفظ السلام، أو في الوقاية طويلة المدى و مهام بناء السلام.

وحتى الآن، أصبح للمنظمات غير الحكومية دور حاسم في مجالات القضايا الاجتماعية، السياسية والاقتصادية الدولية التي تشكل مظاهر الصراع الاجتماعي الدولي، لا سيما في تحديد أو تحديث المجتمعات الممزقة والمنقسمة إعادة بناء البنية التحتية وتوفير السلع الاجتماعية الأساسية. ففي الواقع، كثيراً ما يشار إلى أن المنظمات غير الحكومية تؤدي أدوار حيوية، التي لا يمكن للدول والوكالات التابعة لها القيام بها. ويبرز هذا سواء من حيث المشاركة المباشرة في المشاريع التي تهم مجالات هذه القضايا، أو من خلال أدوارها في عملية الرصد والمطالبة. مما جعلها جزءاً لا يتجزأ من الحوكمة العالمية الإنسانية والقانون الدولي.<sup>2</sup>

كما ترجع أهمية المنظمات الدولية غير الحكومية في الأمن الإنساني، بالنظر إلى طبيعة الدور المزدوج لقطاع الأمن الوطني باعتباره مانح ومهدد للأمن الإنساني على حد سواء، فوجود مؤسسات أمنية فاسدة غير خاضعة للمساءلة يزيد من احتمالات اللامن أو انعدام الأمن الإنساني وبخاصة في حالات الدول المنهارة أو الفاشلة التي أصبحت تعتبر كتهديد محتمل للسلم. فبالنسبة لمضامين الأمن الإنساني المختلفة، الجيش والشرطة لا يمكن اعتبارهما المانحان الوحيدان للأمن فالمنظمات الإنسانية، حركات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية يمكن أن تعتبر فواعل أمنية مهمة إن لم تكن متساوية خاصة في حالات الأزمات الإنسانية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>Henry F.Carey and Oliver P.Richmond', "Mitigating Conflict: The Role of NGO"( London. Frank Cass.2003),P.11.

<sup>2</sup> Ibid,p.11.

<sup>3</sup> Guillaume Devin,' Making Peace The Contribution of International Institutions'(New York: Palgrave Macmillan,2011) ,p8.

نطاق للنشاطات المنظمات غير الحكومية	الرعاية والرعاية	
	الخدمة والتوزيع	
	تعبئة الموارد	تقوم المنظمات غير الحكومية بتحديد الخدمات التي سيتم توفيرها بالتنسيق مع الجمعيات المستهدفة، أو لتدعيم الخدمات للحكومة، أو تمويل الوكالات التي تحدد الخدمات.
	البحث والإشراك	تقوم المنظمات غير الحكومية بتعبئة الموارد على المستوى الفردي أو الجماعي، وتشمل الموارد الإنسانية، المالية أو المادية. كما تشمل الأنشطة الإنتاجية لكسب الموارد.
	تعبئة الموارد البشرية	تهدف هذه الأنشطة للحصول على الدعم، تمويل أو إلهام طرق جديدة في عملية الإسهامات للمؤسسات والشركات التي تؤثر على المجتمع والأفراد والمؤسسات.
	الإعلام، التعليم والتعبئة	إننا ما نوصف بأنها نشاطات "التكبير"، بحيث يُركز على بناء القدرات الإنسانية ومهارات الأفراد أو المؤسسات المهنية، حيث تستخدم أساليب متعددة لخلق الوعي وتمكين الأفراد من المشاركة في تحديد الإسهامات، والإجراءات المعنى معها.
	التغيير والتنمية	تعتمد على الأنشطة البحثية تعبئة الوعي العام، الحملات المطالبة بالتغيير أو الإصلاح.

جدول رقم 7-7: مجال نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية

المصدر:

Colin Ball, Leith Dunn, op.cit., p23.

### المطلب الثالث: أهمية الأمن الإنساني بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية

إلى جانب أهمية الأمن الإنساني في تبنيه كعقيدة لتوجيه السياسات الخارجية والمساعدة الدولية التنموية تبرز أهمية اعتماده كأرضية للعمل الإنساني للمنظمات الدولية غير الحكومية بالنظر إلى العناصر التالية:

#### 1/ الأمن الإنساني بوصفه إطاراً للحماية والتمكين :

بحيث يوفر الأمن الإنساني عبر سياقه المزدوج الذي يعتمد على الحماية والتمكين فرصاً كبيرة لعمل المنظمات الدولية غير الحكومية. فتفعيل هذا المفهوم يقدم مقاربة ديناميكية تعزز دور المنظمات غير الحكومية في:

- عملية تأسيس قواعد القانون، الحكم الراشد، المساءلة وأدوات الحماية الاجتماعية التي تدعم أهمية دور الأفراد والمجتمعات كفواعل في تحديد وتنفيذ حرياتهم الأساسية .
- المساعدة على تحديد ثغرات البنية التحتية الأمنية القائمة، والكشف عن طرق التخفيف من آثار العجز الأمني القائم.
- ضمان استدامة البرامج والسياسات، إذ تساعد المنظمات الدولية غير الحكومية في تقديم الحماية والتمكين بطريقة وقائية منهجية بعيدة المدى.
- تعزيز قدرة الناس على خدمة مصالحهم الخاصة.
- تقوية تكييف الأفراد والمجتمعات مع ظروف انعدام الأمن وتشجيع عمليات المشاركة .

#### 2/ الأمن الإنساني بوصفه مفهوم شامل:

بحيث يوفر الأمن الإنساني مجالاً للمنظمات الدولية غير الحكومية تتعامل فيه مع المخاوف والتهديدات الإنسانية. بمجالها الواسع وتساهم في:

- تقديم أهمية متساوية للحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للأفراد والفئات المهمشة.
- تعيين عتبات أولية كحد أدنى، والتي لا يجوز من خلالها تهديد حياة أي شخص وكرامته .
- معالجة التهديدات داخل وعبر الحدود على حد سواء.
- تشجيع التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف.<sup>1</sup>

#### 3/ بوصفه مفهوماً متعدد القطاعات :

<sup>1</sup> Shahrbanou Tadjbakhsh , “Human Security in International Organizations: Blessing or Scourge?”, Human Security Journal, Volume 4, Summer 2007. p75.

لضمان التدخلات الايجابية، يسمح الأمن الإنساني للمنظمات الدولية غير الحكومية بتطوير أجندة متعددة القطاعات تعمل على :

- تقديم إطار عملي لتقييم العوامل الايجابية والسلبية للتدخلات والمشاريع التي تركز على الأمن الإنساني.
- التمكين لحلول شاملة ومتكاملة من مجالات حقوق الإنسان، التنمية والأمن على نحو مشترك.
- المساعدة على ضمان الانسجام والتنسيق بين مجالات مختلفة.

#### 4/ التأكيد على الوقاية:

العنصر المميز في الأمن الإنساني هو تركيزه على الوقاية المبكرة لتقليل الحد من آثار انعدام الأمن، ووضع حلول طويلة المدى وبناء القدرات الإنسانية، والتي تسمح للمنظمات الدولية غير الحكومية ب:

- الاضطلاع بالعمل الوقائي لمعالجة الأسباب الجذرية للتهديدات والمخاوف الإنسانية.
- التأكيد على الوقاية المبكرة بدلا من التدخل المتأخر الذي يكون أقل فعالية .
- توظيف الاستراتيجيات المهمة بتطوير آليات الوقاية والتخفيف من آثار الضرر في حال حدوث الاضطرابات، إلى جانب مساعدة الضحايا على التعامل مع الوضع القائم .

#### 5/ الشراكات والتعاون :

بتركيزه على ترابط التهديدات يسمح الأمن الإنساني للمنظمات الدولية غير الحكومية بتطوير شبكة مترابطة من الشركاء وأصحاب المصلحة، مع الاستفادة من خبراتهم ومواردهم على المستويات المحلية، الوطنية، الإقليمية والدولية. فالأمن الإنساني بهذه الصورة يمكن أن يساهم في خلق تعاون وشراكات تستفيد من المزايا النسبية للأعضاء المشاركين فيها والمساعدة في تمكين الأفراد والمجتمعات للعمل لمصلحتهم الخاصة.<sup>1</sup>

من جهة أخرى، وفي محاولتها الإجابة عن أسباب اهتمام المنظمات غير الحكومية بالمشاركة في المسائل المتعلقة بالأمن الإنساني، حددت سارة ميشال (Sarah Michael) ثلاث أسباب رئيسية تفسر توجهات أنشطة المنظمات غير الحكومية للتعاطي مع مسائل الأمن الإنساني وتمثل في:

<sup>1</sup> Ibid,p.78.

## المبرر الأول:

إن تأكيد الأمن الإنساني على وجود مسؤولية أخلاقية في إعادة توجيه الأمن نحو الأفراد، ونشأة معايير عابرة للحدود، يجعله يهتم بقضايا تكون في كثير من الأحيان محور توجهات المنظمات غير الحكومية مثل الصحة التعليم، التنمية الاقتصادية وبناء السلام. فعدد كبير من المنظمات غير الحكومية لديها الخبرة في هذه المجالات. فهي تسعى إلى معرفة مجموعة التهديدات التي تؤثر على الأمن الإنساني للأفراد الذين تستهدفهم في عملها وأوجه القصور الموجودة في برامج التخطيط من أجل ضمان الأمن الإنساني. فالشيء الذي يجعل المنظمات غير الحكومية متميزة في عالم السياسة هو أهدافها التي تميل إلى التأكيد المسبق على المعايير الإنسانية والأخلاقية. إذ عادة ما تتحرر هذه الغايات من المكافآت المادية التي يمكن أن تفيد المنظمات غير الحكومية نفسها. من جهة أخرى يساعد الإطار العملي للأمن الإنساني منظمات غير حكومية مختلفة في تطوير أفكار إبداعية لمعالجة مخاوف الأمن الإنساني.<sup>1</sup>

## المبرر الثاني:

الاشتراك في "مبادرات الأمن الإنساني" سيساعد المنظمات غير الحكومية على الحصول على علاقات أساسية في عملية بناء سمعتها وكسب مؤيدين إضافيين. فعلى المستوى الوطني، تساعد هذه المبادرات في زيادة التفاعل بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، بحيث يتم التعرف على الخبرات النسبية لكل من المنظمات واحترامها كما تستفيد المنظمات غير الحكومية أيضا من مساعي الأمن الإنساني، من خلال زيادة فرص حصولها على الاتصالات الدولية، بحيث أن الارتباط بالمؤسسات الأكاديمية يساعد المنظمات غير الحكومية في تطوير قدراتها البحثية والحصول على نتائج لأبحاثهم المنشورة، وكذلك تدريب و تثقيف العاملين لديها. حيث تم اعتماد العديد من المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود في المؤسسات الدولية، كجزء من النخبة الدولية إلى جانب المنظمات الدولية. كذلك يمكن للتحالفات مع المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات المساعدة في تمويل مشاريع المنظمات غير الحكومية، تقديم التجهيزات، الخبرات المهنية والتقنية والدعم الدولي لحملائها. من ناحية أخرى تساعد العلاقات مع وسائل الإعلام الدولية المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في اكتساب السمعة الجيدة (good reputation) وهو ما عبر عنه (Bourdieu) 'بالقوة الرمزية' (symbolic power) أو "رأس المال الرمزي" الذي يحسن صورتها، ويتم النظر إليها كسلطات أخلاقية أو مانحي معلومات ذات مصداقية. فمن خلال مشاركتها المتعاضمة في تفاعلات السياسة الدولية أصبح للمنظمات غير الحكومية سمعة، ليس فقط كفواعل أخلاقية وإنما كخبراء موثوق بهم، خاصة تلك التي اكتسبت مزيدا من المهنية عبر

<sup>1</sup>Sarah Michael, op.cit., pp.25,26.



السنوات وتعد منظمة "العفو الدولية" كأحسن مثال على المنظمات غير الحكومية التي تحولت من منظمات ذات توجه محلي (قاعدي)، تركز على دعم فردي لأعضائها إلى منظمات عالمية محترفة في حقوق الإنسان بالإضافة إلى التعريف بنشاطاتها كما تساعد أيضا في ضمان سلامة العاملين في المنظمات غير الحكومية والمستفيدين في أوقات الصراع مع الحكومة.<sup>1</sup>

### المبرر الثالث:

يقدم الأمن الإنساني للمنظمات غير الحكومية فرصة لتغيير الطريقة التي تعمل بها . بحيث يتطلب التعامل مع قضايا الأمن الإنساني التركيز على تدابير وقائية، ووضع خطط طويلة المدى الطويل وأقل تنظيما، تسمح لهم بالاستجابة السريعة للتغيرات المفاجئة. وهذا ما يمنح المنظمات غير الحكومية فرص الاستفادة من مصادر تمويل ودعم متعددة لبرامج كاملة وليس فقط لمشاريع فردية.<sup>2</sup>

وكالات الأمم المتحدة	برامج المساعدة للمنظمات غير الحكومية أو المجتمع المدني.
- تمويل الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف)	- منذ 1948: تمويل المنظمات غير الحكومية كمنفذي برنامج الأمم المتحدة للأطفال. -1889: العمل مع المنظمات غير الحكومية في مجال حماية الطفل، تشغيله، الأطفال في النزاعات المسلحة والأطفال العاجزين.
- مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR)	منذ عام 1951: تمويل المنظمات غير الحكومية كمنفذي برامج الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 1993: الشراكة في العمل، المشاورات والمساعدة التقنية، برامج بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية. 1989-1994: المؤتمر الدولي للاجئين أمريكا

<sup>1</sup> Kristina Hahn and Anna Holzscheiter."The Ambivalence Of Advocacy: International NGOs and their discursive power of attributing identities', (Istanbul Bilgi University, August 2005), p.26.

<sup>2</sup> Sarah Michael, op.cit., p.27.

<p>الوسطى 1997: تمويل منظمة غير حكومية للمنظمات غير الحكومية في شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة.</p>	
<p>- إدراج المنظمات الدولية غير الحكومية / المنظمات غير الحكومية كمنفذين وشركاء أساسيين لبرنامج الأغذية العالمي .</p>	<p>برنامج الغذاء العالمي (WFP)</p>
<p>- منذ 1980 :برنامج المشاركة الشعبية، وصندوق تمويل للمنظمات غير الحكومية</p>	<p>- منظمة التغذية والزراعة (الفاو)</p>
<p>- توفير الأموال لتمكين مشاركة المنظمات غير الحكومية في اجتماعات الأمم المتحدة ومشاريع حقوق الإنسان: 1981 :صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب. 1985: صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين 1991: الصندوق الاستئماني للتبرعات بشأن أشكال الرق المعاصرة. 1998: المساعدة الجماعية للمجتمعات المحلية</p>	<p>- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان</p>
<p>-أواخر 1980: دعم وتمويل برامج المنظمات غير</p>	<p>- برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)</p>

<p>الحكومية (الشركاء في البرنامج التنموي الأول والثاني) مؤتمر القمة العالمي لبرنامج التنمية لاجتماعية</p> <p>برنامج التنمية والبيئة</p> <p>فريق تعليم التمكين والمشاركة؛</p> <p>البرنامج العالمي، وبرنامج الاستدامة البيئية والاجتماعية.</p> <p>1990: برنامج التنمية للنازحين واللاجئين</p> <p>1992: برنامج شبكة التنمية المستدامة</p> <p>1996: المجتمع المدني للحد من الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء .</p>	
--	--

الجدول رقم -8- تمويل وبرامج دعم الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية واستفادتها من موارد مالية وبرامج دعم الأمم المتحدة لها.

المصدر (): Richard Jolly and Deepayan Basu Ray, "The Human Security Framework and National Human Development Reports, p50

### خلاصة الفصل الأول:

يعد التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي بشكل نوعي، وهو ما أدى لإعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية، فمن ناحية لم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكراً على الدولة القومية، إذ أصبح هناك فاعلين دوليين من غير الدول مثل المنظمات الحكومية الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية، ومن ناحية أخرى حدث تحول في طبيعة مصادر التهديد إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الأفراد، فلقد ظهرت أنماط عدة من مصادر التهديد والتي ليست بالضرورة مصادر عسكرية منها تجارة المخدرات عبر الحدود، انتشار الأمراض والأوبئة مثل الايدز انتشار الفقر والتلوث البيئي، مقابل عجز المنظور التقليدي والقوة العسكرية عن التعامل مع تلك الأنماط من مصادر التهديد. فنشأة مفهوم الأمن

الإنساني تعكس تأثير القيم والمعايير في العلاقات الدولية، كما أنها تتضمن سلسلة من التحالفات، الفواعل والأجندات التي تم فهمها بعيدا عن المجال التقليدي للأمن الدولاتي.

فقد أصبحت مسألة الأمن الإنساني تشكل الآن مسألة جوهرية، يكرسها الواقع الدولي بصورة تحتم إعادة النظر في مفهوم الأمن وتجديده وفق هذه المتغيرات، وذلك بتضمينه قيما جديدة تستجيب لمتطلبات المرحلة ومتغيراتها، تعمل على الربط بين أمن الأفراد والأمن العالمي، فكل تهديد للفرد يعتبر تهديدا للأمن الدولي. فالأمن الإنساني لم يعد مجرد ضرورة أخلاقية، بل هو أفضل إستراتيجية لأمن الدولة والنظام الدولي ككل.

## الفصل الثاني:

# آليات عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني

## الفصل الثاني: آليات عمل المنظمات غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني

تم في الفصل الأول عرض الإطار النظري والمفهوماتي للأمن الإنساني، والذي كانت له الأهمية في الكشف عن التحديات أو الإشكاليات التي تواجه مفهوم الأمن الإنساني، على المستوى النظري والعملية التطبيقي.

وسنحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء على تطبيقات الأمن الإنساني من الناحية العملية، أو المستوى الممارساتي للمفهوم باعتباره ضماناً لأمن وسلامة الفرد من التهديدات الأمنية الجديدة، وتلبيةً لاحتياجاته المادية الأساسية وتحقيق كرامته الإنسانية وضمناً مشاركته بدون عوائق في الحياة الاجتماعية. وذلك من خلال التركيز على المنظمات الدولية غير الحكومية، التي أصبحت جزءاً من بيئة العمل الدولي، خاصة لما أثاره النظام الحوكمي من نقلة نوعية وجدل في النظام الدولي الحالي، من حيث عدم وجود سلطة مركزية قادرة على التنظيم ومعالجة القضايا العالمية .

إن سعي المنظمات الدولية غير الحكومية في توفير الأرضية الملائمة لتفعيل الأمن الإنساني واستدامة مضامينه المختلفة يقودنا إلى التركيز على إدراك الأدوار، الترتيبات والآليات التي تعتمد عليها هذه المنظمات في عملها .

## المبحث الأول: آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في الوقاية من تهديدات الأمن الإنساني

أظهرت النقاشات التي دارت حول إشكالية تعريف الأمن الإنساني المساهمات الأساسية التي قدمها أصحاب المقاربة الحديثة في محاولتهم تقليص حدة النقد الذي تعرض إليه الأمن الإنساني باعتباره مفهوم واسع يثير العديد من التساؤلات حول الكيفية التي يتم بها التعاطي معه كمقاربة "عملية".  
فإضافة إلى مشكلة ضبط تعريفه، يواجه مفهوم الأمن الإنساني مشكلة تحديد مختلف الكيفيات التي يمكن أن يطبق من خلالها، إذ بالنسبة للعديد من الباحثين ليس لهذا المفهوم أي فائدة إذا لم يتم تطبيقه في الواقع العملي. وذلك من خلال اختيار الفواعل الأكثر ملائمة وتحديد الكيفية التي تتم بها تعبئة الإمكانيات الإيجابية لهذه الفواعل ضمن المجتمع الأمني والاستفادة من مهاراتها.

وفي هذا الإطار تعتمد المنظمات الدولية غير الحكومية كإحدى أهم فواعل الأمن الإنساني على مجموع الآليات التي تعمل على توفير الأرضية الملائمة لتفعيل الأمن الإنساني واستدامة مضامينه، وذلك من خلال تقديم أجندة عمل تركز على ثلاث جهود أساسية وهي: الوقاية وتقييم الخطر (risk assessment and prevention)، الحماية (protection) والتعويض (compensation).<sup>1</sup>

وعليه سيركز هذا المبحث على الآليات الوقائية كمستوى أول لمساعي المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني.

### المطلب الأول: مفهوم آليات المنظمات الدولية غير الحكومية الوقائية

ترتكز مقاربة الأمن الإنساني على التهديدات غير التقليدية، المتصلة بالعوامل الاقتصادية، الغذائية والصحية والبيئية، إضافة إلى تلك المتصلة بالمخدرات، الإرهاب، الجريمة المنظمة والألغام المضادة للأفراد. فهي مقاربة تهدف إلى اقتراح بعد تعددي للمسائل الأمنية، يمثل فيه الأمن الإنساني اعترافاً بأهمية حاجات البشر الأمنية إلى جانب حاجات الدول، والحد من المخاطر باتخاذ الإجراءات الوقائية للتخفيف من هشاشة الأوضاع الإنسانية واللجوء إلى الإجراءات العلاجية عند فشل العمل الوقائي.<sup>2</sup>

وعلى هذا الأساس تعتمد المنظمات غير الحكومية في المستوى الأول لضمان تفعيل الأمن الإنساني على ما يعرف بـ "الآليات الوقائية"، التي تهدف إلى الحيلولة دون حدوث انتهاكات وشيكة، بحيث تعمل على معرفة الوقت الذي يكون فيه الناس أو الأفراد عرضة لخطر مادي (وذلك في

<sup>1</sup>Gary King and Christopher Murray, op.cit.,p.23

<sup>2</sup> غادة علي مرسى. إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية: المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، 2005. تم تصفح الموقع يوم: 2011/12/26

<http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001540/154030a.pdf>

الأحوال التي يتم فيها تقييد حرية الحركة، حق العمل...)، أو عندما تواجه مجموعة ما خطر فقدانها لصوتها المسموع داخل المجتمع، أو عندما يبدأ شكل من أشكال الحياة الأصلية بالاختفاء. وتستهدف بشكل كبير الدول المنهارة أو المعرضة للسقوط في هاوية الفقر. فاعتماد آليات وقائية يجعل من المنظمات الدولية غير الحكومية لا تتعامل فقط مع نتائج أو تداعيات انعدام الأمن، وإنما التعمق في التعاطي مع جذور العوامل أو المخاوف الإنسانية الرئيسية التي تؤدي إلى انعدام أمن الأفراد ومنعها أو الحد منها.<sup>1</sup> ولتجاوز المنظمات الدولية غير الحكومية مشكل صعوبة قياس الأمن الإنساني ركزت في آليات عملها الوقائية على قياس مؤشرات تزايد اللا أمن أو انعدام الأمن بالنظر إلى توافر شرطين أساسيين\*  
:"التهديد" threat و"المشاشة" أو "القابلية للتضرر" vulnerability<sup>2</sup> الناتجة عن التهديد. يعرف "أولمن" التهديد بأنه ذلك العمل أو تتابع الأحداث الذي :

- يهدد بصورة عنيفة نمط العيش الذي يتبناه سكان الدولة (الأفراد).
  - أو الذي من شأنه أن يجد من البدائل المطروحة أمام الأفراد داخل الدولة .
- فالتهديد يظهر، عندما تشير الظروف السائدة إلى آثار سلبية على الإنسانية، أو عند المساس بالجوهر الحيوي لحياة الإنسان (Vitalcore)، أي مجال حريات وحقوق الإنسان المرتبطة بإمكانية البقاء وبقاعدة الكرامة .
- وفي هذا الإطار قدم مورغان (Morgan) في محاولته دراسة العلاقة بين الأمن الإنساني وبناء السلام ثلاث مصادر للتهديد وانعدام الأمن الإنساني صنفها في:

• المصادر الفردية لانعدام الأمن الإنساني (Individual sources of human insecurity) أي الأنشطة الضارة الموجهة ضد الأفراد أو المنشآت بنتائج ملموسة وتشمل أعمال اللصوصية، النهب، الاضطرابات بين الاثنيات، والأكثر تضررا في هذا النمط هم الأطفال، النساء وكبار السن.

• المصادر المؤسسية لانعدام الأمن (Institutional sources of human insecurity)، أي الأنشطة الضارة وإهمال المؤسسات التي تقوض حقوق الإنسان والأمن

<sup>1</sup> عماد عمر، ممدوح عبد الجواد، "التكتيكات الجديدة في مجال حقوق الإنسان" (لبنان، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008)، ص 41.

\* قدم باونيك (Bonwick) معادلة للعناصر التي يتضمنها وجود خطر، الخطر = الانكشاف × التهديد / قدرة الأفراد المتضررين للاستجابة

<sup>2</sup> المشاشة: يتم استخدام هذا المصطلح للدلالة على الطبيعة المششة وغير الآمنة، وتبلور إدراك حديد بالخطر وأشكال التهميش وهو مصطلح لاتيني مشتق من الكلمة (wound? : vulnus) ارتبط بالتهديدات التي يتعرض لها الإنسان مثل الكوارث الطبيعية .

<sup>2</sup> Barbara A. Misztal, "The Challenges of Vulnerability In Search of Strategies for a Less Vulnerable Social Life" ( UK: Palgrave Macmillan, 2011), p12.



الإنساني، وتشمل عجز أنظمة الرعاية الاجتماعية، التسييس، خفض الأجور، تسريح العمال، فساد الخدمة المدنية.

• المصادر البيئية والثقافية لانعدام الأمن (Structural and cultural sources of human insecurity)، الأعمال الصارة والنتائج المرتبطة بأنماط التفكير والإدراك في المجتمع ككل، تشمل الفقر المجاعة والبطالة.<sup>1</sup>

ومع ذلك تبقى صعوبة في تحديد درجة التهديد الباعثة على التحرك "العتبة"، أو درجة التهديد التي تشكل خطراً أساسياً على الفرد. وهنا تظهر محاولة المنظمات الدولية غير الحكومية اعتماد مقاربة شاملة، وعتبة متحركة تربط بين مستويات الأمن الإنساني واتجاهات التنمية الإنسانية في حالات الأزمة، ويمكن تصور هذه العتبات المتحركة للأمن الإنساني والتنمية الإنسانية من خلال مؤشرات تدرجية مركبة، مرتبطة بمستويات التحرر من الخوف والحاجة، وحرية العيش بكرامة. والجدول التالي يوضح عتبات متحركة لمؤشرات الأمن الإنساني كمية كيفية مثل ما يتضمنه برنامج الأمم المتحدة لمؤشرات التنمية الإنسانية .

فأليات المنظمات الدولية غير الحكومية الوقائية يجب أن تضم ليس فقط حجم التهديدات القائمة أو المحتملة ولكن أيضاً طبيعة الهشاشات ونقاط الضعف الموجودة وكيف يتم النظر إليها .

---

<sup>1</sup> Earl Conteh-Morgan, "Peace Building and Human Security: A Constructivist Perspective" , *International Journal of Peace Studies*, Volume 10, Number 1 (Spring/Summer 2005):p70.

العتبة -1- الخوف الكبير	العتبة -2- الحاجة الكبيرة	العتبة -3- الحاجة الموسعة	العتبة -4- الكرامة
-مواجهة العنف -معدل وفيات عنيف	مواجهة صعوبات كبيرة قضايا الوصول إلى الموارد والعدالة في التوزيع (الأمن المائي والغذائي).	بناء الخيارات والكرامة معدلات التعليم	العيش في بيئة آمنة مستويات الفساد والحكم الجيد.
-معدل وفيات الأطفال -إحصائيات السكان النازحين -مستويات العنف الجنسدي .	مستويات التغذية الإحصائيات الصحية القضايا الصحية، الماء الأوبئة سريعة الانتشار.	شبكات الحماية الاجتماعية معدلات البطالة توزيع الدخل التضخم، معايير القدرة الشرائية .	طبيعة قواعد القانون والأمن القضائي القضايا البيئية مستويات الرضا، المساواة والرفاه.

جدول رقم-9- مقارنة حدية لمؤشرات الأمن الإنساني

المصدر: Shahrbanou Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy,p121

فقد أصبحت هناك حاجة لفهم الأسباب التي تجعل من هذه المؤشرات الديناميكية تهدد حياة الإنسان، ومعرفة الكيفية التي يتم من خلالها التكيف مع هذه التهديدات والحد منها. أما بالنسبة للعنصر الثاني الذي ركزت عليه آليات المنظمات غير الحكومية الوقائية، أي "الانكشاف" فيكون موجودا عندما يتعرض الأفراد لتطورات يمكن أن تكون ضارة، إلى جانب نقص الوسائل لمنعها بشكل فعال والحد أو مواجهة الضرر الذي يمكن أن يحدث لهم.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Marvin S. Soroos, " Approaches to Enhancing Human Security", in Richard A . Matthew, Jon Barnett (eds.) *Global Environmental Change and Human Security :An Introduction* (Cambridge: MIT Press,2010),p.178.

فقد تم تطوير مجموعة من الدراسات تقوم على علاقة الارتباط بين "الأمن الإنساني والانكشاف الإنساني"، فالأمن الإنساني يتحقق عندما يتمكن الأفراد أو المجتمعات من العيش في الظروف التالية:

• الخيارات (الحلول) اللازمة للحد والتخفيف، أو التكيف مع تهديدات حقوقهم الإنسانية، البيئية والمجتمعية.

• الحرية والقدرة على ممارسة هذه الخيارات .

• فرصة المشاركة بفعالية لتحقيق هذه الخيارات.

وعلى هذا الأساس يعكس الأمن الإنساني قدرة التغلب على الضعف أو الانكشاف، والاستجابة بصورة إيجابية للتغير البيئي، التزاغات وغيرها من التهديدات .

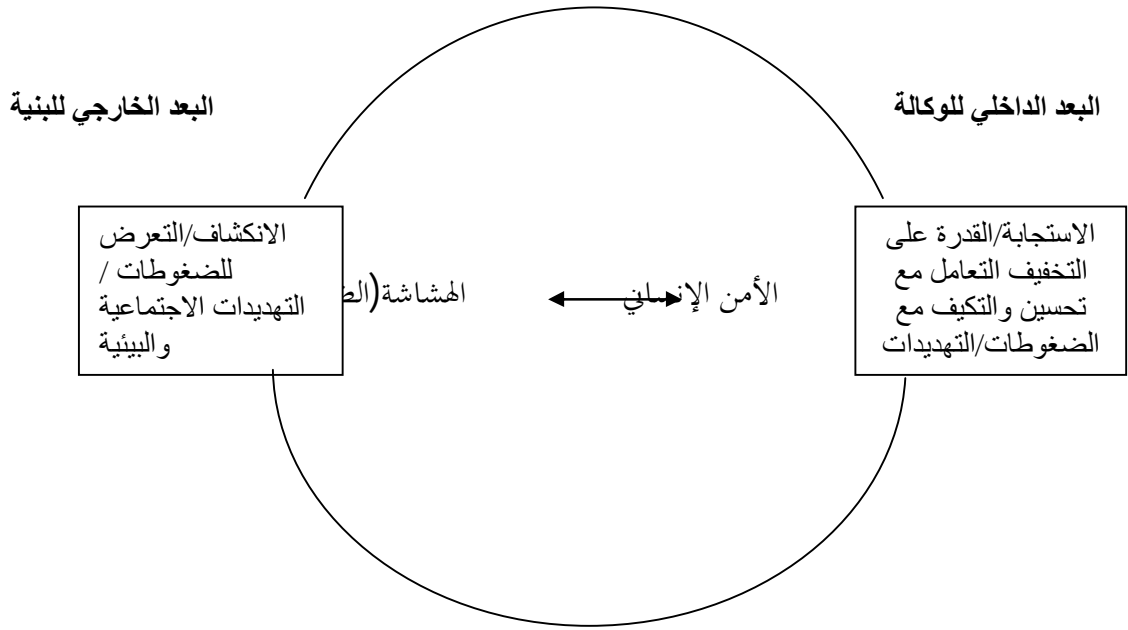
أما **الانكشاف الإنساني** فقد عرفه بول (Bohle) بأنه "التفاعل بين بعدين، البعد الخارجي من الانكشاف الذي غالباً ما يشير إلى التهديدات ذات الطبيعة غير بنوية، والتي تعد إلى حد كبير خارجة عن سيطرة جماعة معينة، مثل التغير المناخي العالمي والعولمة الاقتصادية، والبعد الداخلي الذي يركز على الأعمال الداخلية للمجتمعات والأفراد وقدرتهم على الإدراك والاستجابة للضغوطات المرتبطة بالبعد الخارجي من الانكشاف".

وقد بلور بول (Bohle) هذا التعريف من خلال تقديم نموذج "البنية المزدوجة" (double structure)، لمحاولة فهم التفاعل بين البعد الخارجي والداخلي للانكشاف، معتمداً بالأساس على فرضية أنه كلما كانت قدرات التأقلم والتكيف أكبر، كلما كان المجتمع أو الأفراد قادرين على إقامة حالة آمنة، وبالتالي الانتقال من الانكشاف (الضعف) الإنساني إلى الأمن الإنساني .

وتكمن أهمية ثنائية **التهديد-الانكشاف** في أنها تسمح للمنظمات الدولية غير الحكومية باختبار الإدراكات أو التصورات الإنسانية للخطر، وطبيعة العلاقة بين أسباب الانكشاف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وبالتالي محاولة إعادة ترتيب أولويات الآليات الوقائية نحو فهم أسباب الضعف، بدلا من الحلول التكنوقراطية التي تعزز استمرارية الوضع الراهن وتعميق الانكشاف الإنساني<sup>1</sup>.

والشكل التالي يوضح النموذج الذي اقترحه بول (Bohle) في فهم التفاعل بين بعدي الانكشاف الداخلي والخارجي وتأثيره على إمكانيات الانتقال من حالة الانكشاف الإنساني إلى حالة الأمن الإنساني .

<sup>1</sup> Mike Brklacich and Hans-Georg Bohle, "Human Security, Vulnerability, and Global Environmental Change" in Richard A. Matthew, Jon Barnett (eds.), pp37,38.



شكل رقم 5-:- المشاشة الإنسانية: نموذج البنية المزدوجة لبول

المصدر: Mike Brklacich and Hans-Georg Bohle, p38

## المطلب الثاني : مستويات وأنماط العمل الوقائي في حالات انعدام الأمن

تقترح جهود المنظمات الدولية غير الحكومية الرامية لتفعيل الأمن الإنساني التحول من استجابات رد الفعل (reactive responses)، التي غالبا ما تكون مؤقتة أو عفوية التكيف مع التهديدات الموجودة والمحتملة لأمن الأفراد إلى ما يعرف بالاستباقية أو القدرة التوقعية (anticipatory)، بمعنى القدرة على التحرك قبل الوصول إلى المرحلة التي تكون فيها الظروف المهددة موجودة فعلا، بحيث توجه هذه الجهود الاستباقية إما نحو منع أو تقليص مهددات الأمن الإنساني، أو الحد من هشاشة المجتمعات والأفراد نتيجة لتأثير هذه التهديدات.

فهذا النوع من الآليات يحتاج إلى بعد النظر لتحديد التهديدات، التي يمكن أن تنشأ آثارها الخاصة بصورة تؤثر على الأفراد. وهي في نفس الوقت تقدم تخطيط وتنفيذ الإجراءات التي من شأنها التقليل من التهديدات والقابلية للتضرر، وتشمل أنظمة الإنذار المبكر، تعليمات الإجلاء، إمدادات الإغاثة التي يمكن أن تقلل من عدد الضحايا في حال وقوع كارثة طبيعية أو نزاع معين.<sup>1</sup> وهذا ما أكدته كارثة تسونامي في عام 2004 حول ضرورة وجود رؤية عالمية حول التعامل مع الكوارث الطبيعية بحيث تكون رؤية مسبقة لا تأتي لاحقة للكارثة الإنسانية التي أودت بحياة ما يزيد عن 125 ألف شخص، وتشريد أكثر من 5 ملايين شخص.<sup>2</sup>

وعلى هذا الأساس تركز محددات عمل المنظمات غير الحكومية في الوقاية من التهديدات الأمنية الجديدة من التغيرات البيئية، الفقر، المجاعة وانتهاكات حقوق الإنسان على:

- الآليات التي تعتمد عليها المنظمات غير الحكومية لإدارة التهديدات\* (manage threats)، من خلال منع نشوءها، تقليصها أو إزالتها بصورة عامة، فمثلا بالنسبة للمشاكل البيئية يكون ذلك عن طريق المطالبة بالحد من انبعاث الملوثات التي يمكن أن تشكل خطرا على صحة المجتمع، خاصة تلك التي تكون نتيجة للنشاطات الإنسانية .
- آليات التقليل من الضعف والانكشاف (reduce vulnerabilities)، من خلال تجنب التعرض لظروف التهديد، إذ تحاول المنظمات غير الحكومية عبر هذه الآليات التركيز على الخطوات التي يقوم بها الأفراد في حد ذاتهم لضمان سلامتهم وكرامتهم. فالأفراد لهم القدرة على تقليص احتمالات التعرض للتهديد كأن يختاروا مثلا تجنب العيش في المناطق المعرضة للزلازل، أو

<sup>1</sup> Ibid, p.179.

<sup>2</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2008، ص26.

المناطق التي تكون فيها البراكين أو الفيضانات نشطة، كما يمكن في هذه الحالة تقليص الانكشاف من خلال وضع حواجز حمائية، تعزل المجتمع عن أضرار وشيكة، أي بناء ما يعرف بالجدران البحرية للحماية من ارتفاع مستويات المحيطات وتعزيز المباني المقاومة للزلازل، الصدمات أو الأعاصير إلى جانب برامج التلقيح التي يمكن أن تحد من انتشار الأمراض المعدية . فالأفراد يكونون أقل عرضة للتهديدات بالنظر إلى توسيع قدرتهم على التعاطي مع آثار التطورات المدمرة والعمل على:

- التقليل من التهديدات.
  - التقليل من عوامل القابلية للتضرر.
  - زيادة قدرات الحماية.
- التكيف مع التهديدات المحتملة، فالقدرة على التكيف تعكس مدى مرونة المجتمع والأفراد وبالأخص قدرتهم على امتصاص الآثار واستعادة حالة الأمن الإنساني.<sup>1</sup>
- Risk إلى جانب اعتماد هذا النوع من الآليات الوقائية على "تقييم المخاطر" (الذي يمكن من توفير المعرفة الجيدة بطبيعة المخاطر التي تهدد أمن الإنسان، عن طريق Assessment استخدام ما يعرف بأنظمة الإنذار المبكر.<sup>2</sup>
- (خلال الحرب الباردة، في ميدان early warning فلقد برز استخدام مفهوم الإنذار المبكر ) الاستخبارات العسكرية الوطنية لتعزيز القدرة على التنبؤ بالهجمات المحتملة، ليتم تطويره كأداة للتنبؤ بالكوارث الطبيعية ، أو الاستجابة على نحو مبكر بالكوارث الطبيعية والصراعات العنيفة.
- ( الإنذار المبكر بأنه "أي مبادرة تركز على جمع Alexander Austin يعرف ألكسندر أوستين ) المعلومات بصورة منهجية، تحليل أو صياغة التوصيات بما في ذلك تقييم المخاطر وتبادل المعلومات بغض النظر عن الموضوع، سواء كان كمي أو نوعي أو مزيج على حد سواء".<sup>3</sup>
- بحيث تكمن أهمية الإنذار المبكر في إمكانية تطوير خيارات إستراتيجية للاستجابة، وليس مجرد جمع المعلومات وتحليلها فقط، فهو يشمل العناصر الأساسية التالية:

<sup>1</sup> Marvin S. Soroos, op.cit.,p178.

\*إدارة التهديدات هي عملية تحديد، قياس، السيطرة وتقليص المخاطر الأمنية .

<sup>2</sup> Gary King and Christopher Murray, op.cit.,p17.

<sup>3</sup> Alexander Austin, " Early Warning and The Field:A Cargo Cult Science?" , (Berghof Research Center for Constructive Conflict Management , Aug 2004) p.3.

- تقدير حجم وتوقيت المخاطر النسبية للتهديدات الناشئة .
- تحليل طبيعة هذه التهديدات، ووصف سيناريوهات محتملة.
- إيصال تحليلات التحذير لصناع القرار.<sup>1</sup>

وعلى هذا الأساس تتطلب فعالية نظام الإنذار المبكر أن يكون شامل وعملي، "شامل" بحيث يتم تحليل وتتبع جميع جوانب، أو مؤشرات انعدام الأمن العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، البيئية والسوسيو-ثقافية، ومن بين أهم هذه المؤشرات نجد:

- ارتفاع مستويات الفقر.
- اختلال التوزيع بالمناطق الجغرافية: بزيادة هيمنة جماعة عرقية على المناطق الجغرافية التي تزخر بالموارد الطبيعية الحيوية.
- تدهور النمو الاقتصادي وضعف البنية التحتية.
- تزايد مستويات الفساد التي تعكس عدم الرضا الشعبي.
- التوترات الإثنية، والتي تزداد حدة بسبب ضعف الإمكانيات الاقتصادية والهوة في توزيع الموارد .
- زيادة نسبة التسلح، بارتفاع عدد الصفقات العسكرية وتزايد معدلات الجرائم .
- الهجرة والناجحة عن ضعف الأطر الرقابية لتنظيم حركة المواطنين داخل الدولة المعنية.
- تزايد مستويات عدد اللاجئين في إقليم الدولة.<sup>2</sup>

و"عملي"، من خلال تحديد نوع وطبيعة الأدوات التي سيتم توظيفها في معالجة حالات معينة من انعدام الأمن فمثلا يجب أن يركز العمل الوقائي من النزاعات التي تهدد أمن الأفراد، على أنواع النزاعات التي لديها القدرة على

خلق حالة العنف واللا أمن بالنسبة للإنسانية<sup>1</sup>. بحيث يقوم التخطيط الوقائي عبر آليات الإنذار المبكر الفعال بمسح واسع وشامل لمجموعة المؤشرات والعوامل السببية المحتملة، التي لديها القدرة على خلق

<sup>1</sup> Herbert Wulf and Tobias Debiel, "Conflict Early Warning And Response Mechanisms : Tools For Enhancing The Effectiveness Of Regional Organisations ?"( Working Paper no. 49, May 2009),( Crisis States Research Centre, London),p.5.

<sup>2</sup> Bipasha Choudhury, " Historical Background Of Conflict ", (Carleton University, October, 2002),pp.3-4.

التراع وتصعيده عبر السعي التنافسي للاحتياجات الإنسانية (الاعتراف بالهوية والثقافة، الوصول إلى وذلك العملية السياسية والمشاركة الفعالة في الاقتصاد المحلي...) من طرف الفئات المحرومة أو المهمشة بهدف:

- الكشف عن علامات تصعيد التراع في وقت مبكر، من أجل الشروع في اتخاذ تدابير وقائية (الاستجابة المبكرة، أو العمل المبكر) .

- للتأثير على مسار الصراعات وبالتالي منع تصعيد العنف.

2

- تحليل حالة معينة و تحديدها، بهدف الكشف عن اتجاهات التنمية في المستقبل .

وفي هذا الإطار، يمكن التمييز بين ثلاث مستويات للوقاية :

1/ الوقاية العملية (*operational prevention*): تشمل جهود قصيرة المدى، تستخدم الوسائل السياسية، أو العسكرية لمنع التراع أو منع احتمالات تصعيد العنف.

2/ الوقاية البنيوية (*structural prevention*): تعتمد على الوسائل الاقتصادية والتنموية، لمعالجة الأسباب الجذرية للتراع، وتهدف إلى تقليص أو الحد من الخطر، والدعوة إلى تحسين الأطر التنظيمية .

3/ الوقاية الشاملة (*systemic prevention*): والتي تحاول تقليص التراع على أساس عالمي، بعيداً

3

عن الآليات التي تركز على دولة معينة.

---

<sup>1</sup> Hussein Solomon, "Human Security in Sub-Saharan Africa: Conflict Resolution and the Role of Civil Society", in Giorgio Shani and Makoto Sato (eds.) *Protecting Human Security in a Post 9/11 World :Critical and Global Insights* (New York: Palgrave Macmillan, 2007), p135.

<sup>2</sup> John G. Cockell, "Human Security and Preventive Action Strategies", in Edward Newman and Oliver P. Richmond, *The United Nations and Human Security* (New York: Palgrave, 2001) ,p17.

<sup>3</sup> Herbert Wulf and Tobias Debiel, op.cit. ,p4.



### المطلب الثالث: أهمية المعلومات في العمل الوقائي للمنظمات الدولية غير الحكومية .

إن اعتماد المنظمات الدولية غير الحكومية على آليات الوقاية من تهديدات الأمن الإنساني لا يعني بالضرورة تحقيق واقعا بشريا خال من التهديد، وإنما أن ينجح الأفراد والمجتمعات في اكتساب المعرفة والمهارات التي تمكنهم من التعامل مع التهديد بمرونة ووعي كبيرين<sup>1</sup>. فدورها يتمحور حول رفع مستويات الوعي، وجعل الانتهاكات مكشوفة وظاهرة للعيان على المستوى المحلي، الوطني والدولي، أمام ناظري المتأثرين والأشخاص الذين لديهم إمكانية تغييرها. ويمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات رئيسية :

- المستهدف/المستهدفون (targets): وهي ما تسعى المنظمات الدولية غير الحكومية إلى التأثير فيهم .
- الحلفاء الفاعلون (active allies): وهم الأشخاص أو المنظمات الذين يدعمون عمل المنظمات الدولية غير الحكومية بنشاط وفعالية .
- الحلفاء السليبيون (passive allies): هم الأشخاص أو المنظمات الذين يدعمون أهداف المنظمات غير الحكومية في الوقاية من التهديدات المستمرة، إلا أنهم لا يشاركون في تحقيق التقدم .

وتعد " المعلومات " القوة الأساسية التي تعتمد عليها المنظمات الدولية غير الحكومية، بحيث أن إمكانيات الحصول على معلومات ذات مصداقية يمكنها من الذهاب بعيدا باتجاه منع الانتهاكات والتهديدات، وتحقيق مستويات أفضل لتفعيل الأمن الإنساني واستدامته<sup>2</sup>.

فلقد استفادت المنظمات الدولية غير الحكومية من ثورة المعلومات، وتقنية الاتصالات ووسائل الإعلام، التي أصبحت تعني في أحد أهم أبعادها أنه بات لدى هذه المنظمات المزيد من المعطيات وأساليب العمل الإضافية بعدما كانت المعلومات أداة لسلطة الدول عبر استعمال الترويج الإعلامي المقنع، وحجب المعلومات أو تجميد تدفقها. وعلى هذا الأساس ساهم انتشار تكنولوجيا المعلومات

<sup>1</sup> Nayef R.F. Al-Rodhan, " The Politics of Emerging Strategic Technologies Implications for Geopolitics, Human Enhancement and Human Destiny" ( UK: Palgrave Macmillan, 2011),p16.

<sup>2</sup> عماد عمر، ممدوح عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص 150.

والسهولة المتزايدة في تداولها، تجاوز القيود التي كانت تفرضها المتغيرات المتعلقة بالمكان والزمان<sup>1</sup>، مما أدى إلى تعزيز التواصل بين الأفراد والمنظمات الدولية غير الحكومية في طابع غير رسمي، على شكل مكالمات هاتفية، رسائل الكترونية، رسائل عبر الفاكس، وتداول الكتيبات والنشرات من جهة أخرى، وتمكين المنظمات الدولية غير الحكومية من التأثير على السياسات الدولية، الرأي العام وصانعي القرار.<sup>2</sup>

للمعلومات يسمح للمنظمات الدولية غير الحكومية ب: فعال نظام فتوافر

- **تحقيق الكفاءة:** تشير الكفاءة إلى أداء المهام بصورة أسرع، فكلما كانت البيانات والمعلومات متوفرة بأكبر دقة، كلما منحت المنظمات الدولية غير الحكومية فرصاً أكبر في تحسين عملها، وكذلك ضمان التفاعل والانسجام بين الآليات التي تعتمد عليها و برامج عملها.
- **الوصول إلى الفعالية:** تشير الفعالية إلى مدى نجاح المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق أهدافها.

- **تحسين أداء الخدمة:** تساعد نظم المعلومات المنظمات الدولية غير الحكومية على تقديم خدمات ذات مستوى عالي للأفراد على جميع المستويات، وتنسيق جهود التعاون بين الفواعل الأخرى.
- **التعرف على الفرص واستغلالها:** تعد أنظمة المعلومات وسيلة ضرورية لتحقيق تكيف المنظمات الدولية غير الحكومية مع التغيرات التي تطرأ على حياة الأفراد، تحديدها والمساعدة في إيجاد الحلول خلق الفرص واستغلالها بأحسن صورة.

- **ربط الفواعل وبناء الشبكات:** بحيث تتمكن المنظمات الدولية غير الحكومية عبر سهولة تدفق المعلومات من إنشاء شبكات المناصرة، التي تتكون من النشطاء والجماهير الذين قد يكونوا متباعدين جغرافياً أو اجتماعياً.<sup>3</sup>

وفي بعد آخر وإلى جانب قوة المنظمات الدولية غير الحكومية في الاستخدام الاستراتيجي للمعلومات وقدرتها على جعل جميع الناس في مختلف أنحاء العالم يدركون أنهم يتشاركون العديد من المصالح والقيم وتمكينهم من العمل معاً لتحقيق الأهداف المشتركة.<sup>4</sup> تعتمد المنظمات الدولية غير الحكومية في زيادة

<sup>1</sup> Paul Frissen ,” The virtual state: Post-modernisation, Information and Public Administration”, in Brian D. Loader and Thomas.Day (eds.) *The Governance Of Cyber Space, Politics, Technology and Global Restructuring*(London: Routledge,1997), p112.

<sup>2</sup> مارغريت كيت، كاترين بكنك، "نشاط بلا حدود: شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية"، ترجمة: لينا حمدان البلاونة (لبنان، دار البشير، 2005)، ص37.

<sup>3</sup> محمد سعد المحرسي، "الاتصالات والمعلومات" (الإسكندرية، دار الثقافة العلمية، الطبعة الأولى، 2000)، ص37.

<sup>4</sup> آن فلوريني، "القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية"، ترجمة: تانيا بشارة (لبنان، دار الساقى للنشر، الطبعة الأولى، 2005)، ص247.

مستويات الوعي بمصادر انعدام الأمن على المفاهيم الأساسية لنظرية الأمننة (Securitisation Theory)، وذلك من خلال اعتماد عملية خطابية لغوية (speech act) تستهدف مدركات الأفراد وصناع القرار حول التحديات التي تطرحها التهديدات الأمنية الجديدة، تضخيم المخاطر الناجمة عن استمرارها وإحالتها إلى حيز القضايا الطارئة وهذا ما يساهم في جعل الأمن الإنساني قضية حيوية.<sup>1</sup> ويعود الفضل في تطوير هذه النظرية إلى مدرسة كوبنهاغن Copenhagen School، التي كانت ثمرة أجنحة البحوث الجماعية لعدد من الأكاديميين في معهد كوبنهاغن لبحوث السلام في الدنمارك، وبالأساس حول أعمال جاب ديفيلد Jaap de Wilde، باري بوزان Barry Buzan و أول وافر Ole W ver. والتي توجت في 1998 مع كتاب "الأمن : إطار جديد للتحليل" Security :A New Framework For Analysis، بحيث طرحوا فيه مجموعة من التساؤلات، تمركزت حول كيف يعمل الأمن في السياسة العالمية؟ وكيف يمنح نفسه معنى من خلال عمليات تذاثانية intersubjective تسعى لتضمين مجموعة واسعة من المخاوف المهمة أو المهمشة، التي تزايد ضغطها مثل التغير البيئي والفقر وحقوق الإنسان في الأجنحة الأمنية الدولية.<sup>2</sup> وبناء على الإسهامات التي قدمها أول وافر في مقاله "Securitization and Desecuritization" توصف الأمننة بأنها "عملية استطرادية Discursive process تبرز من خلالها القضية على أنها تهديد وجودي يتطلب تدابير طارئة، وتبرر الإجراءات خارج الحدود الطبيعية للعملية السياسية".<sup>3</sup>

أي العملية التي يعلن بها الفاعل قضية معينة، أو ديناميكية أو فاعل ليكون 'تهديد موجود' لموضوع مرجعي معين. وإذا تم قبول هذه العملية من قبل الجماهير ذات الصلة، فإن ذلك يتيح تعليق أو وقف السياسة العادية واستخدام تدابير أو إجراءات طارئة في محاولة الاستجابة لتلك الأزمة المتصورة. على اعتبار أن مسألة تهديد الأمن تتطلب الأولوية عن باقي المسائل الأخرى.

ويعد العمل في مجال مكافحة "فيروس نقص المناعة البشرية أو الايدز" أحسن مثال على جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في رفع مستويات الوعي بأهمية الوقاية، وخاصة في البلدان الإفريقية حيث لا يزال

<sup>1</sup>David Roberts," Global Governance and Biopolitics: Regulating Human Security"(New York: Zed Books, 2010), p21.

<sup>2</sup> Paul D. Williams ,op.cit., p68.

<sup>3</sup> - Aline Leboeuf and Emma Broughton, " Securitization of Health and Environmental Issues:process and effects", IFRI, Bruxelles, 2008. (accessed 28/10/2011), p4.

[http://www.ifri.org/downloads/securitization\\_health\\_environment.pdf](http://www.ifri.org/downloads/securitization_health_environment.pdf)

هذا الموضوع محل تضليل على مستوى النقاشات العامة\*، بحيث تقوم بتوعية الناس حول طرق انتقال المرض، القيام بحملات من أجل حقوق المصابين بالمرض . وعلى هذا الأساس تعد المنظمات غير الحكومية من الجماعات الأولى التي طالبت بتكريس فهم الأيدز كقضية متعددة القطاعات (multi-sector issue)، فلا يكفي التعاطي مع هذا المرض من منظور صحي فقط وإنما التركيز على الزوايا الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي يجب أن تواجهها المشكلة.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية الأمن الإنساني

يستهدف هذا المبحث معرفة دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية الأمن الإنساني، بالتركيز على الآليات الجديدة التي تطرحها المنظمات الدولية غير الحكومية كقوة في حماية أمن الأفراد وسلامتهم. وذلك بالتطرق إلى رصد تطور الآليات التي تعتمد عليها المنظمات غير الحكومية في حماية الأفراد في الحالة التي يتعرضون فيها للتهديد أو انتهاك حقوقهم وسلامتهم الشخصية، والإشارة إلى طبيعة نماذج تفاعل هذه الآليات مع حالات انعدام الأمن الإنساني.

### المطلب الأول: تطور آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية الأمن الإنساني

قبل عشر سنوات ركزت المنظمات الدولية غير الحكومية بصورة مبدئية على التنديد بالانتهاكات السابقة أو الحالية لأمن الأفراد وكرامتهم، وكانت الأداة الرئيسية في صندوق أدوات هذه المنظمات هي ما يعرف ب'المطرقة'، حيث كانت المنظمات غير الحكومية تعتمد على سياسات 'الفضح' و'الإحاق العار'، بالنظر إلى وجود انتهاكات موثقة. إلا أن صندوق الأدوات توسع بشكل كبير، فالمنظمات غير الحكومية لا تقوم بتوجيه الانتقادات فقط بل تتولى تشكيل شراكات مع مؤسسات حكومية وغير حكومية من أجل المساعدة في حماية أمن الأفراد.<sup>2</sup>

ففي ظل تعدد وتعقد التحديات الأمنية التي تواجهها الإنسانية كالتدهور البيئي، الفقر، المجاعة، المؤسسة السياسية للتمايزات الثقافية والتطلعات الاثنية، الإرهاب، التزاعات المسلحة والجرائم ضد الإنسانية، والتي

\* حتى عام 1999 اعترف الرئيس الزيمبابوي موغاب (Mugabe) بوباء الإيدز، بعد أن أصبح خمس سكان زيمبابوي مصابين بالفيروس.

<sup>1</sup> Sarah Michael, op.cit., p23.

<sup>2</sup> عماد عمر، ممدوح عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص41

تشكل تهديدا للأمن الإنساني المحور والركيزة الأساسية للأمن والسلم الدوليين برز مفهوم 'الإدارة الجماعية الدولية' كتعبير عن تعاون دولي من منظمات دولية حكومية ومنظمات إقليمية، مؤسسة الدولة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من أجل تفعيل الأمن الإنساني بمضامينه الجديدة ومفهومه الشامل.<sup>1</sup>

وفي دراسته حول المجتمع المدني كقوة للسلم طور شادويك أليجز (Chadwick Alger) نموذج يضم مجموعة من الأدوات التي يتم استخدامها في عملية بناء السلم والتعامل الفعال مع تهديدات الأمن الإنساني، بحيث تم استبدال المفهوم الواسع للاستغالي للدبلوماسية بنمط تعاون عابر للقوميات، يتضمن نسق واسع من الأدوار المشتركة لكل من الدولة والكيانات غير الدولانية، المتفاعلة بطريقة تتجاوز نظام مركزية الدولة، وتشمل هذه الآليات التشبيك وبناء التحالفات والشراكات، الحملات العالمية، المؤتمرات. ويتم استخدامها من أجل الحماية والتدخل في حالات تتضمن انتهاكات وتهديدات مستمرة للأمن الأفراد وسلامتهم، فهي تحاول قلب الأوضاع القائمة من خلال وقف انتهاكات فعلية أو الحد من تعرض الأفراد للخطر وتقليل النتائج والآثار.<sup>2</sup>

#### 1/ آلية التخجيل (الإقناع / الفضح):

توفر المنظمات الدولية غير الحكومية آليات على عدة مستويات للضغط أو إقناع الأفراد والحكومات والمنظمات الدولية لتحسين سجلات حقوق الإنسان، حماية البيئة، إنشاء حظر للألغام المضادة للأفراد ومعالجة قضايا الفساد وتعتمد المنظمات الدولية غير الحكومية آلية التخجيل عند التعاطي مع الحكومات المنتهكة لحقوق وسلامة الأفراد، في هذه الحالة تهدف هذه الآلية إلى إبلاغ الحكومة المعنية بأن أعمالها ستؤدي إلى وضعها خارج الأسرة الدولية، بحيث يتضمن التخجيل إقناع القادة بأن سلوكهم لا يتوافق مع الهوية التي يطمحون إليها .

أي أن المنظمات الدولية غير الحكومية يمكن أن تؤثر في الدول وحثهم على حماية أمن الأفراد من التهديدات المتنوعة التي يمكن أن تضر سلامتهم عبر ما يعرف ب'القوة الناعمة' \* (soft power)، التي تعتمد على الإقناع والجذب (persuasion and attraction).

<sup>1</sup> إلياس أبو جودة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

<sup>2</sup> Roger A. Coate, 'Civil Society As A Force For Peace', May, 2000. (accessed 12/11/2011)  
<http://heapol.oxfordjournals.org/content/13/4/345.full.pdf>

القدرة التأثير بوصفها/الإقناع قوة ناي القيادة، وعُرِّف إلى الإقناع أو القوة الناعمة في كتابه 'الطريق قوة مصطلح صاغ من ناي أول جوزيف يعد\* فهي تعبر العسكرية، التهديدات أو الاقتصادية الوعود سواء باستخدام المكافأة، أو بالتهديد بما يقوموا يكونوا لم بأفعال القيام إلى الآخرين دفع على . الإكراه من والإقناع بدلاً الجذب خلال من الأهداف تحقيق على عن القدرة

فوفقا ل آن فلوريني(Florini) تركز القوة الناعمة للمنظمات غير الحكومية على سلطتها الأخلاقية والمعلومات الموثوقة التي توفرها .

وقد قدمت كيك سيكينك(Sikkink) تصنيف لسياسات القوة الناعمة تتضمن أربع مستويات :

● استخدام المنظمات الدولية غير الحكومية لسياسات المعلومات أو المعرفة ( information politics).

● استخدام المنظمات الدولية غير الحكومية للسياسات الرمزية (symbolic politics).

● استخدام المنظمات الدولية غير الحكومية لسياسات النفوذ (leverage politics) ، التي تعني اتجاه هذه المنظمات إلى دعوة فواعل أكثر قوة، إما عن طريق ممارسة الضغط أو ربط القضايا (مثل حقوق الإنسان والعقوبات الاقتصادية).

● استخدام المنظمات الدولية غير الحكومية لسياسات المساءلة ( accountability politics) ، التي تحمل الحكومات مسؤولية المبادئ والاتفاقيات التي وافقت عليها مسبقا .<sup>1</sup>

وعليه فإن استخدام المنظمات الدولية غير الحكومية لسياسات المعلومات، يجعلها تتمتع بآليات قوة إضافية تدعم أدوارها في:

○ المنظمات الدولية غير الحكومية كوسطاء :

بحيث كثيرا ما ينظر إلى المنظمات غير الحكومية كوسطاء بين المستويات المحلية والعالمية، إذ تتمثل مهمة هذه الأخيرة في تقديم "المعرفة المحلية" أو تجارب الناس وخبراتهم في المجال الدولي .

○ المنظمات الدولية غير الحكومية كخبراء:

حيث أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية أكثر تخصصا في معالجة بعض المواضيع من ممثلي الدول فممثلي المنظمات غير الحكومية غالبا ما يعملون لفترة طويلة بشأن قضية معينة، وعلى هذا الأساس تعد المعرفة الخبيرة<sup>1</sup> أهم الموارد ذات القيمة بالنسبة للعديد من ممثلي الدول.

○ المنظمات الدولية غير الحكومية كمبدعين في مجال الدعاية :

حيث أن المنظمات الدولية غير الحكومية لا تكتفي فقط بتقديم المعلومات حول ما يحدث في الساحة الدولية، أو حول القضايا المطروحة للجمهور على نطاق واسع، وبهذا فهي تجعل

---

<sup>1</sup> Kristina Hahn and Anna Holzscheiter, "The Ambivalence Of Advocacy: International NGOs and their discursive power of attributing identities", pp9,10(accessed 15/07/2011)  
[http://www.bigsss.uni-bremen.de/fileadmin/gsss/macht/Paper\\_HahnHolzscheiter.pdf](http://www.bigsss.uni-bremen.de/fileadmin/gsss/macht/Paper_HahnHolzscheiter.pdf)

المفاوضات الدولية أكثر شفافية، إلى جانب قدرتها على ممارسة بعض الضغط في منحها المعلومات حول الدول التي لم تف بوعودها (التوبيخ والتشهير).<sup>1</sup>

## 2/ آلية بناء دوائر المناصرين للأمن الإنساني (بناء الشبكات العالمية):

تهدف هذه الآلية للوصول إلى أطراف جدد، وإشراكهم في النشاطات التي تسعى إلى حماية الأفراد من تهديدات الأمن الإنساني، وذلك من خلال تطوير شراكات فعالة من أجل التغيير، وتعزيز الجهود التي يبذلها المدافعون عن الأمن الإنساني، وهو ما يضيف في نفس الوقت مزيداً من المصداقية، وإيجاد مرونة أكبر في العمل .

ويعرف (Walter Powell) الشبكات العالمية بأنها "شكل ثالث من أشكال المنظمات الاقتصادية يختلف بشكل مميز عن الأسواق وعن التسلسل الهرمي، بحيث تكون أكثر خفة في حركيتها، حيث أن المجموعات ضمن الشبكة الواحدة تجمعها قيم مشتركة، وتقوم بتبادل المعلومات فيما بينها بشكل منظم" .

و يتألف أعضاء الشبكات من مجموعة من الخبراء يسعون من خلال علاقاتهم المهنية التأثير في السياسة العالمية، أو من نشطاء تربطهم مجموعة من الأفكار المنسجمة والقيم المشتركة يطلق عليها (transnational advocacy networks) أو ما يعرف بـ "شبكات المناصرة العالمية"، والتي تهدف إلى تغيير سلوك الدول والمنظمات الدولية، كما يضطلع أولئك الأعضاء أيضاً بمهام ابتداء الأفكار وأنماط جديدة من الخطاب لحماية الأفراد وأمنهم .

وفي دراسة لها ولد سيباندا (Harold Sibanda) على دور المنظمات غير الحكومية في حماية الأفراد حدد آليات تلك المنظمات في:

- **التعاون** : وهي الآلية التي تكون فيها المنظمات غير الحكومية في حالة توافق وتناغم مع الحكومات، والعلاقات بينهما جيدة مبنية على الثقة المتبادلة وهي تدعو إلى الشفافية داخل الجانبين المتعاونين.
- **التعليم**: وهي الآلية التي تهدف إعطاء الحكومة الكثير من المعلومات والتحليل والبدائل السياسية.
- **الإقناع**: حيث تتصرف المنظمة غير الحكومية كمجموعة ضغط لتغيير السياسة وإبداء الدعم الشعبي وتتراوح وسائل الإقناع بين التجمعات وورشات العمل والمؤتمرات، وبين الضغط والتظاهر والحملات المناهضة؛

<sup>1</sup> مارغريت كيت، كاترين بكنك، مرجع سبق ذكره، ص12.

• رفع الدعاوى: حيث تستخدم المنظمات غير الحكومية المحاكم للضغط من أجل القضايا التي تدافع عنها.

• المواجهة : وتتضمن التكتيكات الراديكالية مثل المظاهرات العنيفة<sup>1</sup>.

و الجدول التالي يلخص هذه الآليات :

الآليات	التكتيكات	مجالات المهارات	الموارد	الصفات الإنسانية المطلوبة
التعليم	التجمعات الإعلام. ورشات العمل	البحث تحليل المعلومات والاتصال	موارد وتجهيزات ثابتة ومتنقلة	الصبر، الإبداع. المظهر الجيد
التعاون	بناء العلاقات والتعاون مع الحكومة	الاتصال والتنظيم	التجهيزات المكتبية النقل، والتمويل	الشفافية الانفتاح والتزاهة
الإقناع	اللقاءات وورشات العمل. التحالفات والضغط الإعلام والتظاهر	التنظيم، الاتصال التحفيز والتفاوض	التجهيزات المكتبية والنقل	الوضوح، الإبداع. الرؤية والمساومة. الالتزام.
رفع الدعاوى	استخدام المحاكم	التشريع والاتصال	المحاكم ورجال القانون.	العدالة. الإنصاف. والوضوح.
المواجهة	التظاهر والتجمعات الشعبية والخطابات.	التعبئة و الاتصال التحفيز و القيادة	القادة ورأس المال. ومتحدثون جيدون	التضحية المساومة والالتزام.

جدول رقم: -10- آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية الأمن الإنساني

<sup>1</sup> Harold Sibanda, "NGO Influence On National Policy Formation In Zimbabwe", IDR Reports

Vol. 11, N. 2 ( UK: Institute for development research, 1994), p.6,7.



## المطلب الثاني : أنواع آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية الأمن الإنساني

تتطلب الاستجابة الفعالة لمصادر انعدام الأمن من المنظمات الدولية غير الحكومية تطوير علاقات قدرات وأدوار مختلفة لحماية الأفراد من مصادر انعدام الأمن.

فحماية ومساعدة المتضررين من الأزمات وحالات انعدام الأمن هو مركزي في الأجندة الإنسانية، وهذا يعني أنه بالإضافة إلى أنشطة المساعدة التي يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على حماية الناس، ينبغي على المنظمات غير الحكومية المشاركة أيضا في أنشطة الحماية المختلفة التي تهدف إلى تشجيع الجهات المسؤولة على الالتزام بمسؤولياتها، ويتم ذلك حسب (Ann Marie Clark) من خلال:

1- التمثيل المأسس أي الوضع الاستشاري لها لدى المنظمات والمؤتمرات الدولية الحكومية<sup>1</sup>، فقد نصت المادة (71) من ميثاق الأمم المتحدة "على أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه، إذا رأى ذلك ملائما مع هيئات أهلية، وبعد التشاور مع أعضاء الأمم المتحدة في هذا الشأن".<sup>2</sup>

2- الضغط (lobby) ، والذي يعد الوسيلة التي تتيح للمنظمات غير الحكومية التأثير على عملية وضع المعايير، وصياغة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي من شأنها حماية أمن الأفراد وسلامتهم.

3 - المساعدة على صياغة وتنفيذ ومراقبة سياسات الدول والمنظمات الدولية.<sup>3</sup>

وفي هذا الإطار حددت سوزان جاسبرس (Susanne Jaspars) مستويات الحماية التي تعتمدها المنظمات غير الحكومية في دفع الدول للالتزام بمسؤولياتها كالتالي: المطالبة (advocacy)، بناء القدرات (Capacity-building) أنشطة الدعم أو المساعدة، والتي غالبا ما تسمى بأنشطة الاستبدال أو الإحلال (substitution/support activities).

<sup>1</sup> Ann Marie and Kathryn Hochstetler, "The Sovereign Limits of Global Civil Society: A Comparison of NGO Participation in UN World Conferences on the Environment, Human Rights, and Women"(USA: The Johns Hopkins University Press, 1998), p 4.

<sup>2</sup> هاني سليمان الطعيمات، "حقوق الإنسان وحرياته الأساسية" (الأردن، دار الشروق للنشر، الطبعة الأولى، 2006)، ص 411

<sup>3</sup> Ann Marie and Kathryn Hochstetler, op.cit.,p4

## 1/ المطالبة:

بحيث تتضمن المطالبة إقناع أو الضغط على السلطات للالتزام بمسؤولياتها في حماية مواطنيها وضمن أمنهم، التعبئة للتأثير على الأطراف الأخرى، وتسليط الضوء على التجاوزات والانتهاكات بالتركيز على الجانب الإنساني في القضية وجمع الأدلة عن الضرر الإنساني. فقد اعتمد تحالف مكافحة الذخائر العنقودية في حملته ضد الذخائر العنقودية على إدراج الناجين والأفراد المتضررين. وإشراكهم في الحملة التي نجحت في الاستفادة منهم بشكل ايجابي .

2/ **بناء القدرات:** يتضمن المساعدة المادية أو التقنية التي تمنحها المنظمات الدولية غير الحكومية للسلطات، لمساعدتها في انجاز وتنفيذ مسؤولياتها في حماية الأفراد أو المجتمعات للحد من تعرضها للخطر. بحيث لا تكفي المنظمات الدولية غير الحكومية بمجرد تقييم شامل للهشاشات وعناصر الضعف الإنساني، وإنما العمل على تقديم تقييم للآليات المطلوبة للمساعدة في منع والحد من تكرار انعدام الأمن بصورة تضمن فعالية أكبر في الربط بين آليات عملها والتهديدات والقدرات المطلوبة. والجدول التالي يلخص آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز حماية وتمكين الأفراد وفقا للقدرات المطلوبة.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> Ann Marie and Kathryn Hochstetler, op.cit.,p5

القدرات المطلوبة	آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز الحماية والتمكين	مكونات الأمن الإنساني
<ul style="list-style-type: none"> <li>- رأس المال الاقتصادي.</li> <li>- رأس المال البشري .</li> <li>- الدعم العام.</li> <li>- المدخرات المالية .</li> <li>-تنوع الاقتصاد والزراعة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>-ضمان الحصول على اجر قاعدي.</li> <li>-التوظيف في القطاع العام والخاص.</li> <li>-العمل المأجور والعمل الحر.</li> <li>-في الحالات الضرورية تقوم المنظمات غير الحكومية بتمويل شبكات الحماية الاجتماعية(شبكات الأمان) .</li> <li>-تنوع الزراعة والاقتصاد.</li> </ul>	الأمن الاقتصادي
<ul style="list-style-type: none"> <li>-تنوع الاقتصاد والزراعة .</li> <li>- أنظمة توزيع محلية ووطنية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>-الحق في الحصول على الغذاء و ضمان القدرة على شرائه،أو من خلال نظام عام لتوزيع المواد الغذائية .</li> </ul>	الأمن الغذائي
<ul style="list-style-type: none"> <li>-تعليم عالمي أساسي ومعرفة بالمسائل المرتبطة بالصحة .</li> <li>-الممارسات الصحية التقليدية.</li> <li>-الحصول على المعلومات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>-الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والخدمات الصحية.</li> <li>-ترتيبات تقاسم الخطر التي تجمع أموال الأعضاء وتعزز نظم التأمين الاجتماعي .</li> <li>-أنظمة رقابة مترابطة لتحديد انتشار المرض على جميع المستويات</li> </ul>	الأمن الصحي
<ul style="list-style-type: none"> <li>-وضع الحواجز الطبيعية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>-ممارسات مستدامة تأخذ بعين</li> </ul>	

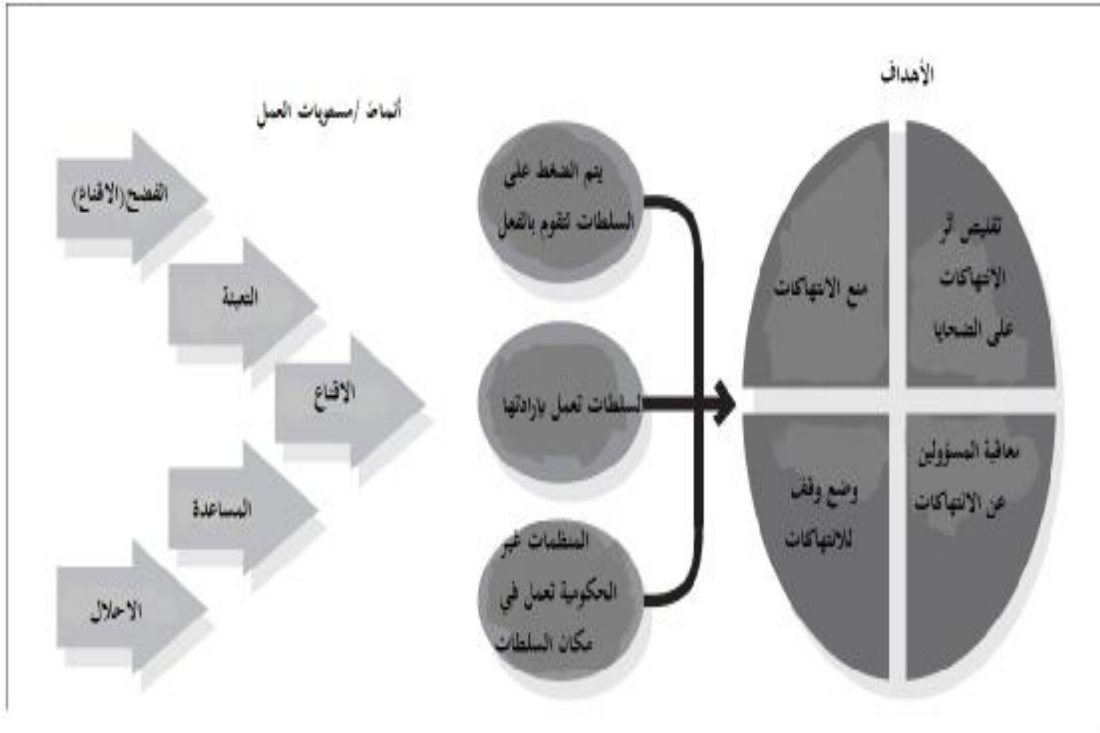
<p>التغطية البيئة الطبيعية. -التنوع البيولوجي. -الممارسات التقليدية التي تحترم البيئة.</p>	<p>الاعتبار الموارد الطبيعية والتدهور البيئي. -آليات الإنذار المبكر والاستجابة للمخاطر الطبيعية أو الكوارث الإنسانية على جميع المستويات.</p>	<p><b>الأمن البيئي</b></p>
<p>آليات التكيف. -ترسيخ الأحداث الماضية.</p>	<p>-سيادة القانون. -حماية واضحة وملزمة لحقوق الإنسان والحريات المدنية.</p>	<p><b>الأمن الشخصي</b></p>
<p>-رأس المال الاجتماعي. -آليات التعامل مع الواقع والتكيف معه. -ترسيخ الأحداث والانتهاكات الماضية . - التعاون مع منظمات غير حكومية محلية.</p>	<p>-حماية واضحة وملزمة للجماعات والهوية المجتمعية. -الحماية من الممارسات القمعية التقليدية، المعاملة القاسية تجاه المرأة أو التمييز العنصري بين الجماعات الاثنية، اللاجئيين أو السكان الأصليين.</p>	<p><b>الأمن المجتمعي</b></p>
<p>-الحكم الرشيد. -المعايير الأخلاقية. -القيادة المحلية. -آليات المساءلة.</p>	<p>-حماية حقوق الإنسان . -الحماية من الانتهاك والديكتاتورية العسكرية . الحماية من التعسف السياسي أو الدولي، التعذيب والمعاملة السيئة. -الاعتقال والسجن غير القانوني.</p>	<p><b>الأمن السياسي</b></p>

جدول رقم-11-: يلخص آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في تعزيز حماية وتمكين الأفراد .  
المرجع:

Human Security In Theory and Practice, op.cit.,p13

### 3/ مستويات الإحلال أو الاستبدال:

والتي تشير إلى قيام المنظمات غير الحكومية بتوفير المساعدة أو الخدمات في مكان السلطات غير القادرة أو المؤهلة للقيام بمسؤولياتها في الحماية، ويتضمن هذا النوع من الأنشطة "الحماية الجسدية" مثل إجلاء الأفراد من مناطق الخطر، المساعدة القانونية والطبية.<sup>1</sup> والشكل التالي يبين مستويات آليات الحماية التي تعتمدها المنظمات الدولية غير الحكومية .



شكل رقم -6- : مستويات آليات الحماية

المصدر: Susanne Jaspars and Sorcha O'Callaghan, p19.

المطلب الثالث: نماذج تفاعل آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية الأمن الإنساني

<sup>1</sup> Susanne Jaspars and Sorcha O'Callaghan , 'Challenging choices: protection and livelihoods in conflict :

Case studies from Darfur, Chechnya, Sri Lanka and the Occupied Palestinian Territories”  
Humanitarian Policy Group Report, (31 ,May 2010), pp.19,20

ركزت دراسات مختلفة على دور المنظمات غير الحكومية في كيفية تحركها لممارسة الضغط على الحكومات لضمان حماية أمن الأفراد وسلامتهم في حالات تهديدات ناشئة أو انتهاك لحقوقهم الأساسية .

وقدمت مارغريت كيك (Margaret Keck) وكاترين سيكنيك (Kathryn Sikkink) نموذجين حاولتا من خلالهما معرفة ديناميكيات تفاعل آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية الأفراد في حالات انعدام الأمن أو تعرض حقوقهم للانتهاك، وهما نموذج "الأثر المرتد" و "النموذج اللولبي".<sup>1</sup>

### 1/ نموذج الأثر المرتد:

ينشأ هذا النموذج في الحالة التي تكون فيها القنوات ما بين الدولة والأفراد، أو الجهات المحلية الفاعلة مسدودة ففي حال انتهاك الحكومة للحقوق،—ورفضها الاعتراف بها على نحو يهدد سلامة الأفراد،—تنعدم جدوى لجوء الأشخاص أو الجماعات المحلية إلى الميادين السياسية أو القضائية المحلية. لذا يصبح ملاذهم الوحيد هو اللجوء إلى المنظمات غير الحكومية لضمان حماية أمنهم، وبالتالي تتجاوز المنظمات غير الحكومية الدولة لتبحث مباشرة عن حلفاء دوليين، بهدف الضغط على هذه الدولة من الخارج .

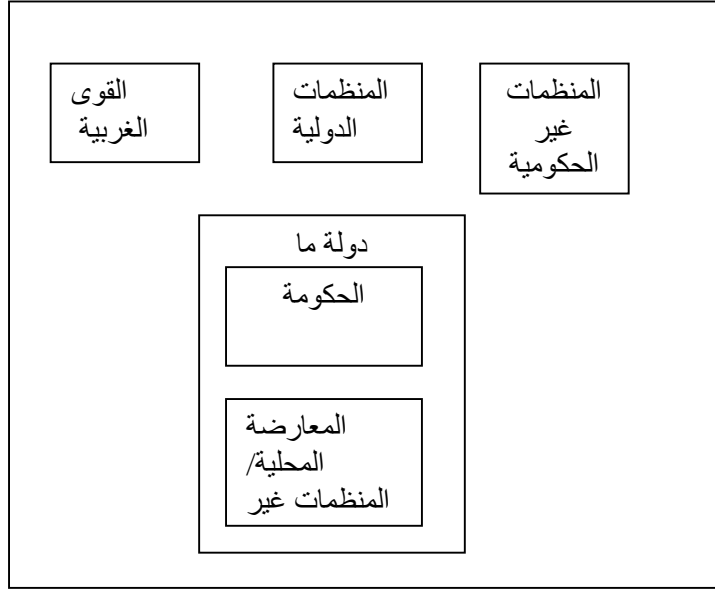
وعلى هذا الأساس يركز هذا النموذج على آليات الإقناع، أو ممارسة المنظمات الدولية نفوذها عن طريق الإقناع بحيث تقوم المنظمات غير الحكومية بإنشاء الصلات مع أعضاء جدد مثل المنظمات الدولية، المؤسسات المانحة أو القوى العظمى الذين يقومون بدورهم بالضغط على الدول المنتهكة للمعايير، من أجل حماية أمن الأفراد .<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> Wolfgang H. Reinicke and Francis Deng.” Critical choices : the United Nations, networks, and the future of global governance” (Canada: Better World Fund, United Nations Foundation, 2000 ),p.31.

<sup>2</sup> مارغريت كيك، كاترين بكنك، مرجع سبق ذكره، ص29

والشكل التالي يمثل رسم توضيحي للنموذج المرتد.



شكل رقم 7-: رسم توضيحي لأعضاء نموذج الأثر المرتد.

المصدر: آن فلوريني، ص 216

## 2/ النموذج اللولبي :

يحاول هذا النموذج أن يكشف تفاعل آليات المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعتمد في حماية الأفراد، عن طريق تتبع مسار استجابة الحكومات ورددها على الضغط الذي تمارسه هذه المنظمات، وفي نفس الوقت الكشف عن أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية في إحداث التغيير في ممارسات الدول على نحو يكرس ضمان أمن الأفراد وسلامتهم .

واعتمدت كل من مارغريت كيك (Margaret Keck) وكاترين سيكينك (Kathryn Sikkink) "تغييرات حقوق الإنسان"، كمثال توضيحي لكيفية عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في خلق المعايير التي تضمن حماية أمن الأفراد. بيد أن حقوق الإنسان لها دور أيضا في معالجة النزاعات وعملية بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع.<sup>1</sup>

### المرحلة الأولى: القمع وإطلاق المنظمات الدولية غير الحكومية

يبدأ اللولب بوضع قمعي في دولة ما، يكون في غالب الأحيان السبب الأساسي لانعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان، وفي هذه المرحلة تعد جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في عملية التعبئة

<sup>1</sup> آن فلوريني، مرجع سبق ذكره، ص 222

شرطا ضروريا لدفع العملية إلى الأمام، كما يتم فيها تبادل المعلومات كأداة أساسية في إنشاء الصلات بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وأعضاء المجتمع المدني العالمي الأخرى .

### المرحلة الثانية: إنكار المعايير

تضع المرحلة الثانية من اللولب الدولة المنتهكة للمعايير على جدول الأعمال الدولي، بحيث يبدأ الضغط على الحكومة القمعية كي تحسن حقوق الإنسان لديها، وغالبا ما يرد منتهكو المعايير على الفور بإنكار التهم الأساسية المتعلقة بحرق حقوق الإنسان، ويتعدى الإنكار مجرد الاعتراضات على اتهامات معينة، بحيث تزعم الحكومة المنتهكة للمعيار بأن الانتقاد يشكل تدخل غير شرعي في شؤون الدولة الداخلية، وفي هذا الإطار قد يبدو أن الرمية المرتدة أو المرحلة الأولى لا تحقق النتائج المرجوة بما أنها تتيح للنظام القمعي تعزيز الدعم المحلي، عبر تقوية مشاعر الخطر والخوف المحلية، لكن في نفس الوقت تدرك الحكومات التي تنكر علنا سلطة قانون حقوق الإنسان الدولي كتدخل في الشؤون الداخلية ضمنا على الأقل أنها ستواجه مشكلة تتعلق بسمعتها الدولية .

قد تدوم مرحلة الإنكار لوقت طويل، وقد تعتمد أيضا إلى إهفاء المعارضة المحلية أو استمالتها عندما تكون ضعيفة وعاجزة عن فرض تحد كبير على النظام، وبالتالي فإن الانتقال إلى المرحلة الثالثة يشكل تحدي أكبر، ويعتمد في الأساس على قوة تحرك المنظمات غير الحكومية الدولية.

### المرحلة الثالثة: التنازلات التكتيكية

إذا نجحت المنظمات غير الحكومية الدولية في زيادة الضغط، فإن الدولة المنتهكة للمعيار ستسعى على الأرجح إلى تهدئة الانتقاد الدولي، وفي هذه المرحلة تقدم الحكومة القمعية التنازلات لاستعادة المساعدة الاقتصادية أو للتخفيف من العزلة الدولية .

وعلى الرغم من أن الحكومة قد تسعى إلى تحسين الوضع مؤقتا، إلا أن التحسينات الطفيفة تعطي المعارضة المحلية التي تم انتهاك حقوقها شجاعة جديدة، وتؤمن لها فسحة لإعداد حملتها الخاصة من الانتقادات الموجهة ضد الحكومة .<sup>1</sup>

إن الأثر الأهم في جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في التعبئة ضد حكومة معينة ليس تغير سلوك حكومة بقدر ما هو تسهيل التعبئة الاجتماعية على المستوى المحلي للدولة القمعية، ومن المرجح في هذه المرحلة أن يتحول تركيز الأنشطة الآن من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي، بحيث تتجه تحركات المنظمات الدولية غير الحكومية نحو منح مطالب المعارضة المحلية القوة الشرعية، كما تعمل على حماية السلامة الجسدية للناشطين وتحقق هذه الأهداف عبر الآليات التالية :

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص223.



- نشر المعلومات عن الوضع الداخلي للبلاد في أنحاء العالم.
- الضغط على الحكومات الغربية الأساسية، والبرلمان والمنظمات الدولية لتشديد موقفها حيال الحكومة المنتهكة للمعيار.
- تأمين الموارد المالية، والتدريب في مسائل حقوق الإنسان للمنظمات غير الحكومية المحلية ومجموعات المعارضة الأخرى .
- مواجهة الحكومة المنتهكة للمعيار في نقاش مستمر، يتعلق بممارسات حقوق الإنسان لديها .<sup>1</sup>

### المرحلة الرابعة : الوضع التقادمي

تتجسد هذه المرحلة عندما تقبل الحكومات القومية بشكل كامل الصلاحية الأخلاقية لمعايير حقوق الإنسان وتبدأ بتأسيس هذه المعايير ضمن الإطار القانوني المحلي .  
وتقبل الحكومات بصحة معايير حقوق الإنسان إذا :

- صدقت على معاهدات حقوق الإنسان الدولية المختلفة، بما في ذلك البروتوكولات الاختيارية.
- أضفت طابعا مؤسساتيا على المعايير في الدستور أو القانون المحلي .
- أنشأت لجنة مستقلة، أو أمنت آلية ما للمواطنين لتقديم الشكاوى حول انتهاكات حقوق الإنسان .

وتبلغ الحكومات هذه المرحلة بعد مواجهتها مجموعات معارضة محلية وتحالفات غير حكومية عالمية معبأة بشكل كامل .

### المرحلة الخامسة : السلوك المتطابق مع القانون

عندما تبلغ حقوق الإنسان هذا الوضع التقادمي، يبقى على المنظمات الدولية غير الحكومية تأدية دور هام للتأكد من أن تطبيق التزامات الدولة .<sup>2</sup>  
والجدول التالي يلخص المراحل الخمسة لتحركات المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية الأفراد وضمان سلامتهم.

<sup>1</sup> Wolfgang H. Reinigke and Francis Deng, op.cit.,33.

<sup>2</sup> آن فلورين، مرجع سبق ذكره، ص227.

المنظمات الدولية غير الحكومية	الدول	المجتمع
- إذا تلقت المنظمات الدولية غير الحكومية المعلومات من المعارضة المحلية . ↓ -تطرق إلى معايير حقوق الإنسان الدولية؛ ↓ -ضغط على المنظمات الدولية والدول الليبرالية . ↓ -إذا تواصل الضغط الثنائي والمتعدد الأطراف. ↓ -تزايد مستويات التعبئة . ↓ -سلوك متوافق مع القانون.	1- القمع 2- الإنكار: تنكر الدول القمعية حجية معايير حقوق الإنسان كاجتهاد دولي ،وتتذرع بمعيار عدم التدخل . 3- تنازلات تكتيكي: -تنازلات لشبكة حقوق الإنسان؛ -هامش ضئيل للمناورة؛ -تغير في السياسة أو النظام. 4- وضع قيادي: -تقبل الدولة المعيار الدولي؛ -تصادق على المعاهدات الدولية؛ - تضيي طابعا مؤسساتيا على المعايير محليا؛ -ممارسات منطقية. 5- سلوك متوافق مع القانون.	-المعارضة المحلية ضعيفة /قوية ↓ -إذا حصلت التعبئة وتقوية المجموعات المعنية بمعايير حقوق الإنسان. ↓ -أطراف محلية جديدة وصلات مستمرة بالمنظمات الدولية غير الحكومية . ↓ -مناشادات معيارية؛ - معلومات؛ - توسع في الفسحة السياسية الجديدة . ↓ -احتلال حقوق الإنسان مركزا محوريا في الخطاب الاجتماعي إذا استمرت التعبئة المحلية .

جدول رقم-11- :النموذج اللولبي لتغييرات حقوق الإنسان

المصدر: آن فلوريني،ص218

## المبحث الثالث: آليات المنظمات الدولية غير الحكومية التعويضية وجهودها في بناء ثقافة الأمن الإنساني

تعتمد المنظمات غير الحكومية في جهودها لتفعيل الأمن الإنساني، استخدام هذا النوع من الآليات لتقوية مجتمعات معطوبة، وإسقاط التجاوزات أو الإفلات من العقاب، ومن بينها تلك التي تسلط الضوء على أهمية الإطار القانوني في معرفة هوية الضحايا ومحاسبة مرتكبي الجرائم وتحقيق العدالة، وذلك من خلال التقاضي والتعويضات، توثيق سجلات الانتهاكات وتشكيل لجان تقصي الحقائق للتحقيق في الانتهاكات الصارمة لحقوق وأمن الإنسان والاعتراف بها. إلى جانب آليات تستهدف إعادة تأهيل وتمكين المجتمعات والأفراد، بناء دوائر المناصرين لأجندة وثقافة الأمن الإنساني.

### المطلب الأول: الآليات القانونية وجهود المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق العدالة الإنسانية

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها الفرد في القانون الدولي المعاصر، من خلال تكريس جملة من الضمانات والآليات القانونية كالقواعد، المبادئ والأسس التي تستند إليها حقوق الإنسان، والتي يجب مراعاتها أساساً من أجل كفالة الاحترام الواجب لحقوق وحرية الأفراد ذات البعد العالمي، إلا أن ذلك لا يعني بطبيعة الحال انتفاء الحالات التي يتعرض فيها أمن الأفراد وحقوقهم إلى مظاهر الانتهاك وانعدام الأمن، فلا تزال الكثير من الدول تنتهك هذه الحقوق وتمنع الدول من التدخل لحماية الأفراد بذريعة أنها تدخل في نطاق اختصاصها الداخلي<sup>1</sup>. وبذلك أصبح دور المنظمات الدولية غير الحكومية محورياً في معالجة قضايا الأمن الإنساني بعد وقوع التهديد والانتهاكات، إذ تسعى هذه الأخيرة عبر اعتماد مجموعة من الآليات القانونية إلى تحقيق شكل من أشكال العدالة بعد حدوث انتهاكات حقوق الإنسان والمساس بأمن الأفراد، وهدم البنى الثقافية والمؤسسية التي تتيح للمجرمين الإفلات من العقوبة، سواء من خلال السعي نحو معاقبة المسيئين أو تعويض الضحايا وإعادة تأهيلهم<sup>2</sup>. بحيث تركز المنظمات غير الحكومية عبر هذه الآليات على مجتمعات خرجت لتوها من مرحلة الحكم القمعي أو الصراع المسلح، إلى جانب البلدان الأخرى التي لم تُحسم فيها بعد صور الظلم التاريخي والانتهاكات

الشديدة لسلامة الأفراد، عن طريق تقديم معلومات مقارنة وتحليلات قانونية وسياسية، التوثيق وإجراء البحوث

<sup>1</sup> أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية، (القاهرة: دار الكتاب للنشر، الطبعة الأولى، 1990)، ص 7.

<sup>2</sup> عماد عمر، ممدوح عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص 158.

الإستراتيجية للمؤسسات المعنية بالعدل وتحري الحقائق، فلا يمكن تحقيق الأمن الإنساني إلا بإرساء سيادة القانون.

وتشتمل الآليات القانونية التي تعتمد عليها المنظمات غير الحكومية الدولية على العناصر الأساسية لمفهوم "العدالة الانتقالية"<sup>\*</sup>(transitional justice)، التي تتألف من خمسة عناصر وهي:

- إقامة الدعاوى القضائية على الجناة.
- توثيق الانتهاكات من خلال لجان الحقيقة، وذلك بهدف معالجة انتهاكات الماضي .
- إصلاح المؤسسات التي انتهكت أمن و حقوق الإنسان، والتي تتزايد فيها مؤشرات انعدام الأمن.
- تقديم التعويضات للضحايا.
- تعزيز المصالحة .

وهي مستويات بالغة الأهمية لتعلم دروس مستفادة من الماضي، وإحداث التغيير اللازم لمنع وقوع الانتهاكات في المستقبل.<sup>1</sup>

#### 1/ آلية تقصي الحقائق و تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وهوية الضحايا:

بحيث تقوم المنظمات غير الحكومية بمراقبة الانتهاكات الواقعة، من خلال جمع المعلومات وتوثيقها توثيقاً دقيقاً

وإرسال بعثات ميدانية للتأكد من الحماية الواجب تقديمها للأفراد وفقاً للاتفاقيات الدولية التي التزمت بها الدول إلى جانب تشكيل "لجان تقصي الحقائق"، وهي لجان تقوم بتحقيقات رسمية في أنماط الانتهاك التي وقعت في الماضي لوضع سجل تاريخي دقيق لما وقع من الأحداث، ومساعدة المنظمات الدولية غير الحكومية في تقييم التكلفة الإنسانية (Human Coste) الناتجة عن التهديد<sup>2</sup>، بحيث يعود إنشاء مثل هذه اللجان إلى الأسباب التالية:

- إثبات الحقيقة بشأن الماضي .
- محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان .
- توفر منبراً عاماً للضحايا.

<sup>1</sup> رضوان زيادة. العدالة الانتقالية، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، التقرير السنوي 2003/2004. تم تصفح الموقع يوم: 2011/11/26

<https://www.aswat.com/files/Transitional%20Justice%20Sur-Ar.pdf>

<sup>\*</sup> تُشير العدالة الانتقالية إلى مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي تطبقها الدول والمنظمات غير الحكومية، من أجل معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات.

<sup>2</sup> David P. Forsythe, 'Human Rights in International Relations'(New York: Cambridge University Press.2006),p89.

- تحفز على النقاش العام وتثريه .
- توصي بتعويضات للضحايا .
- توصي بالإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة .
- تعزز المصالحة الاجتماعية.

فبالنظر إلى تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالتراعات المسلحة، والتي أشارت إلى أنه من بين 61 نزاعاً شهدتها عقد التسعينات من القرن العشرين كان 58 منها صراعاً داخلياً - أي بنسبة 95% تقريباً - و90% من ضحايا تلك التراعات من المدنيين وليسوا عسكريين، ومعظمهم من النساء والأطفال . أكدت المنظمات الدولية غير الحكومية قتل حوالي مليوني طفل في التراعات المسلحة، إعاقة وتييم أكثر من أربعة ملايين طفل، علاوة على الآثار النفسية والاجتماعية المدمرة لمثل هذه الصراعات على الأطفال . ومن المعطيات الأخرى التي عملت المنظمات الدولية غير الحكومية على توثيقها في هذا المجال هي نسبة اللاجئين والأفراد المهجرين ، فمنذ عام 1995 تم تهجير حوالي سبعة وثلاثين مليوناً من المدنيين في مناطق: مثل البحيرات العظمى في أفريقيا، البوسنة، كوسوفو، وتيمور الشرقية أنجولا وسيراليون.<sup>1</sup>

## 2/ آليات التقاضي ورفع الدعاوى القضائية:

بعد نجاحها في إرساء دعائم المحكمة الجنائية الدولية، أصبح بإمكان المنظمات الدولية غير الحكومية إدراج قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي تهدد أمن الأفراد لدى المدعي العام، وكذا جمع المعلومات، وتقديم الأدلة الموثوق بها والتحدث نيابة عن الضحايا، وهو ما أعطاها مسؤولية رئيسية في المحكمة الجنائية الدولية .

إذ تعتبر إقامة العدالة الجنائية عنصراً أساسياً من عناصر التصدي المتكامل للانتهاكات والتهديدات الواسعة النطاق لحقوق وأمن الأفراد، واستعادة كرامة الضحايا .

وتشمل الجرائم المنسوبة إلى المتهمين والمعاقب عليها واحدة أو أكثر من الجرائم التالية :

### 1- جرائم ضد السلم : ( crimes against peace )

وهي تلك الجرائم التي يهدد ارتكابها السلم العالمي، وتتمثل في التخطيط والتحضير والقيام بالحرب العدوانية المخالفة لنصوص الأمم المتحدة والمواثيق الدولية الأخرى الموجهة ضد سلامة واستقلال دولة أو مجموعة من الدول.

### 2- الجرائم ضد الإنسانية : ( crimes against humanity )

<sup>1</sup> Peter R. Baehr, " Non-Governmental Human Rights Organizations in International Relations" (UK: Palgrave Macmillan, 2009), p65.

وهي جرائم تنطوي على عدوان صارخ على الإنسان، وتتمثل في القتل والإبادة والاسترقاق، و كل فعل غير إنساني يرتكب ضد المدنيين قبل وأثناء الحرب .

### 3- الجرائم المرتبطة بالحرب : (war crimes)

وتشمل الجرائم التي ترتكب مخالفة لقوانين وعادات الحرب.<sup>1</sup>

وقد تدعمت هذه الآليات على المستوى الدولي ضمن نظام الأمم المتحدة، بحيث تستطيع المنظمات غير الحكومية والأفراد الإبلاغ عن انتهاكات ومخالفات حقوق الإنسان، عبر:

#### ● مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:

تتكون هذه المفوضية من 53 دولة، يتم اختيارها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتقوم المفوضية بإعداد الدراسات المتعلقة بتقصي الحقائق والمناقشات حول قضايا حقوق الإنسان التي تلفت الانتباه، دون الحاجة إلى موافقة الحكومات ذات الصلة. إذ تستطيع المفوضية بناء على إجراءات محددة جرى وضعها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التابع للأمم المتحدة النظر في حالات الانتهاك الشاملة لحقوق الإنسان، التي يتم لفت الانتباه إليها من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية والأفراد، وإذا قررت المفوضية النظر في القضية، فإنه يتم توجيه الدعوة إلى الدولة التي صدرت ضدها التهمة من أجل المشاركة في المداولات والمناقشات .

#### ● لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان :

تأسست هذه اللجنة التي تضم 18 خبير من أجل مراقبة تطبيق وتنفيذ الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، تقوم اللجنة بفحص ودراسة تقارير سير العمل من الدول، وتتعامل مع الشكاوى المقدمة من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية .

#### ● لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

تتلقى هذه اللجنة التقارير الرسمية والإفادات الشفوية للمنظمات غير الحكومية، وتقوم بتنظيم المناقشات مع الخبرات فيما يتعلق بحقوق الإنسان المسجلة والمعبر عنها في الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

#### ● لجنة الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة:

<sup>1</sup> صلاح الدين عامر ، "مقدمة لدراسة القانون الدولي العام " ( القاهرة : دار النهضة العربية للنشر ، 2007 ) ، ص 129.

تقوم لجنة الأمم المتحدة بتقديم التقارير والمراقبة حول تطبيق اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة حيث يتوجب على الدول الموقعة التي صادقت على هذه الاتفاقية تقديم تقارير حول تقدمهم وسيرهم في هذا المجال، ومن هنا تستطيع المنظمات الدولية غير الحكومية الاتصال  
1  
باللجنة، وتقديم تقارير حول التزام الدول باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة .

أما على المستوى الإقليمي فتبرز أهمية "المبادرة الإفريقية للأمن الإنساني" African human security initiative التي تشكلت من خلال شبكة مكونة من سبع منظمات إفريقية غير حكومية\* أثناء مؤتمر الأمن الذي عقدته المنظمات الإفريقية غير الحكومية المعنية بدراسات الأمن والسلام بجنوب إفريقيا، وذلك في نوفمبر 2000 والتي تهدف لإيجاد آلية لمحاسبة الحكومات والقادة الأفارقة على ما يعلنونه من التزامات وتعهدات بتحسين أوضاع الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ومدى تنفيذها. وقد حددت المبادرة قضايا الأمن الإنساني في سبعة قضايا هي: الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والفساد، والتحكم في انتشار الأسلحة، وإدارة النزاعات، وتمكين المجتمع المدني، والإرهاب والجريمة

2

المنظمة.

---

<sup>1</sup> Edward Newman and Oliver P. Richmond, "The United Nations and Human Security", op.cit., p.110.

\* المنظمات غير الحكومية السبع على التوالي وفقا لاهتمامها بتلك القضايا فهي: المعهد الجنوب إفريقي للشؤون الدولية ومقره جنوب إفريقيا، ومعهد التنمية وحقوق الإنسان في إفريقيا ومقره في جامبيا، وأمانة حقوق الإنسان في لجنوبي إفريقيا ومقرها في زيمبابوي، ومندى السلم الإفريقي ومقره في غانا، وشبكة غربي إفريقيا لبناء السلم بجنوب إفريقيا، ومعهد دراسات السلم بجنوب إفريقيا .

<sup>2</sup> حديجة عرفة محمد الأمين، "الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي" (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2009)، ص 191.

## المطلب الثاني : آليات تمكين الأفراد

إن اعتماد آليات تمكين الأفراد\* يعكس اهتمام المنظمات الدولية غير الحكومية بقدرتها على زيادة فرص الأفراد في التطوير المستدام، وتنمية القدرات التي تمكنهم من تلبية احتياجاتهم الاجتماعية، المادية والاقتصادية وإشراكهم في عملية استعادة حالة الأمن الإنساني، بدلاً من النظر إلى الأفراد والمجتمعات كمتلقين سلبيين للمساعدة والدعم.

ففي حين يجب على الحكومات التركيز على استراتيجيات لدول بأكملها، تعد المنظمات غير الحكومية الأكثر قدرة على التركيز على الأفراد والمجتمعات، وذلك عن طريق استخدام التقنيات التعليمية غير الرسمية لتزويد الأفراد المعرضين للخطر أو الفئات المهمشة بالمهارات اللازمة للمطالبة بحقوقهم في حياة آمنة تضمن استقرارهم وسلامتهم، وتمكينهم من استخدام النظام القانوني لممارسة حقوقهم.<sup>1</sup>

وتشير الدراسات الدولية المقارنة أن المنظمات الدولية غير الحكومية مرت في توجهاتها بثلاث مراحل أجيال شكلت وقفا لـ "كورتن" Korten الاستجابة الإستراتيجية لحماية الأفراد وضمان أمنهم وسلامتهم، وتتمثل في:

### ● جيل الإغاثة و الرعاية:

ركزت منظمات الجيل الأول في بدايتها على تقديم خدمات الرعاية للفقراء والفئات المهمشة، وكذلك أوضاع اللاجئين المتصلة بالكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجاعات والحروب، كما اهتمت بتوفير الحاجيات الظرفية كتوزيع الغذاء وإرسال الغرف الصحية و توفير المأوى .

### ● جيل التنمية المحلية المعتمدة على الذات و صغيرة الحجم:

في أواخر السبعينيات من القرن الماضي قامت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية بتنفيذ مشاريع وفق أسلوب تنمية المجتمع المحلي في مجالات متنوعة، حيث تميز هذا الأسلوب عن أعمال الإغاثة والرعاية بميزة أساسية، وهي تأكيد الاعتماد على الذات، مع تعمد أن تستمر منافع المشروع لما بعد فترة تقديم المنظمة غير الحكومية للمساعدة. إضافة إلى هذا بدأ العامل الاقتصادي يدخل ضمن أعمال هذه المنظمات حيث كان يطلق عليها "شبكة الأعمال الصغيرة"، أي أن نشاط المنظمات غير الحكومية في هذا الإطار ركز على المشاريع التي تؤدي

---

\* التمكين مفهوم حديث ظهر في نهاية تسعينات القرن العشرين وأصبح الأكثر استخداماً في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية، وهو أكثر المفاهيم اعترافاً بالفرد كعنصر فاعل في التنمية. يهدف إلى خلق سياق تنموي موات للمشاركة والتفاعل يعتمد على تطوير المهارات والقدرات وفرص التطوير

<sup>1</sup> Sarah Michael, op.cit., p15.



إلى زيادة القدرة المحلية على مواجهة الاحتياجات، والسيطرة على الموارد الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

#### ● جيل تنمية الأنظمة المستدامة:

تعمل المنظمات غير الحكومية على طرح وتطوير السياسات والنظم المؤسسية التي تعمل في إطارها لتحقيق التنمية، والتي تركز على الإنسان، ووفقاً لـ "كورتن" فإن الإستراتيجية الإنمائية التي محورها الأفراد تقوم على احتياجات الأفراد وحقوق الفئات الأكثر فقراً في المجتمع، وهذه الإستراتيجية تتطلب ديمقراطية صنع القرار، والمشاركة الكاملة من جانب الأفراد في صياغة احتياجاتهم الإنمائية، كما تعطي هذه الإستراتيجية أهمية لحماية البيئة التي من شأنها دعم الحياة المستدامة للأفراد.

#### مجالات التمكين:

#### ● في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية :

إلى جانب تقديم خدمات الإغاثة والمساعدات الإنسانية في حالات الكوارث، والمجتمعات المتضررة من الحرب تبرز أهمية آليات التمكين في تحسين مستويات الخدمات الاجتماعية الأساسية، برامج التدريب، الرعاية الصحية والتعليم في الحكومات التي تواجه إفرازات عالم ما بعد التكيف الهيكلي (post-structural adjustment world) ، أي الحكومات التي تخضع لضغوط من قبل المؤسسات المالية لتقليص عجزها في التسديد. فعلى سبيل المثال، قلة الاستثمارات الحكومية في مجال الرعاية الصحية جعلت من المنظمات غير الحكومية أكبر مانح للخدمات الصحية في العديد من هذه الحكومات .

كما أن اعتماد أنشطة الائتمان (credit activities) في تقديم الخدمات، ساعد المنظمات غير الحكومية بشكل إيجابي في تمكين الأفراد، وذلك عن طريق تقديم قروض مصغرة (microcredit) للفقراء أو أصحاب الأعمال الحرة، بهدف ضمان حمايتهم من مخاطر التدهور المفاجئ لحالتهم الاقتصادية والدفاع عن حقوقهم في العمل، وعبر دمج السياسات الحقوقية وتضمينها في البرامج الوطنية .

#### ● في مجال التمكين السياسي :

لا يمكن إغفال حقيقة أن العديد من تهديدات الأمن الإنساني تكون نتيجة غير مباشرة لسياسات حكومية، وعدم فعالية المؤسسات السياسية أو الأطر التنظيمية، متيحة بذلك الفرصة أمام المنظمات الدولية غير الحكومية "كوكلاء" للأمن الإنساني، للمطالبة بتغييرات على السياسة

الحكومية، توفير معارضة فعالة لمسارات العمل التي تزيد من مخاطر انعدام الأمن. ويبرز هذا الدور خاصة في البلدان التي تكون فيها أحزاب المعارضة أو مؤسسات الإعلام ضعيفة أو غائبة. كما تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بتشجيع المشاركة السياسية الشعبية، إذ تعد بمثابة المخرج الذي من خلاله يمكن لهؤلاء الأفراد إيجاد صوت سياسي، ووسائل تحدي مصالح النخبة والترتيبات القائمة .

والجدول التالي يوضح كيف يتم تجميع المستويات التي تمثل توجهات آليات المنظمات غير الحكومية (متى، من وكيف) في عملية تمكين الأفراد، والتي تتجسد في مجموعة واسعة من المنظمات: منظمات الرعاية، منظمات التنمية، المنظمات البيئية، المنظمات الأهلية، المنظمات النسوية، منظمات حقوق الإنسان الجماعات المدافعة عن البيئة، برامج خلق فرص العمل، كما تشمل تنوع الفئات والتخصصات المستهدفة، مثل المنظمات التي تركز على مرض معين مثل منظمات مكافحة الإيدز .

<p><b>ماذا:</b> معالجة الضرر من خلال المشاريع أو البرامج التي تنطوي على أي أو كل من:</p>	<p><b>لمن:</b> تعمل مع و لأجل الأفراد الفئات المهمشة<sup>1</sup> وتشمل المجموعات التالية:</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>● التعليم (الرسمي وغير الرسمي).</li> <li>● خدمات الرعاية الاجتماعية.</li> <li>● توفير السكن.</li> <li>● الخدمات الصحية.</li> <li>● توفير الغذاء وتوزيعه.</li> <li>● الخدمات الزراعية، خدمات النقل والاتصالات</li> <li>● خلق فرص العمل.</li> <li>● الائتمان والخدمات المالية.</li> </ul> <p>أو من خلال السعي لتأمين العمل الحكومي/العام عبر أنشطة مثل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● الإعلام والاتصال.</li> <li>● البحث والتدريب.</li> <li>● الحملات والمطالبة.</li> <li>● رفع الوعي ومستوى الإدراك.</li> <li>● التشبيك والعمل الجماعي.</li> </ul> <p>أو اتخاذ الإجراءات بشأن القضايا التي تضر وتهدد رفاه ظروف ومستقبل الأفراد أو المجتمع بشكل خاص مثل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● النزاع والسلم.</li> <li>● حقوق الإنسان والأمن الإنساني.</li> <li>● البيئة.</li> <li>● القضايا الجندرية.</li> <li>● التكيف الهيكلي الاقتصادي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الأطفال.</li> <li>● النساء.</li> <li>● الشباب.</li> <li>● اللاجئين/الأفراد المشردين.</li> <li>● العاطلين عن العمل/العمال المهاجرين.</li> <li>● المرضى.</li> <li>● الفقراء.</li> <li>● المعرضين للجوع.</li> </ul> <p>أو المناطق الجغرافية أو المجتمعات المهددة ب:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>● الكوارث الطبيعية.</li> <li>● الأمراض.</li> <li>● التغيير الاقتصادي.</li> <li>● ضعف الحصول على الموارد.</li> </ul>
<p><b>تدابير غير مباشرة .</b></p>	<p><b>كيف:</b> تدابير و إجراءات مباشرة.</p>

جدول رقم-11 توجهات آليات المنظمات غير الحكومية في عملية تمكين الأفراد

المصدر: Colin Ball, Leith Dunn, op.cit., p24

### المطلب الثالث: جهود المنظمات غير الحكومية في عملية بناء ثقافة الأمن الإنساني

تتمحور جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء ثقافة الأمن الإنساني حول عملية تثقيف الأجيال وإدراج الجانب المتعلق بترسيخ ثقافة الأمن الإنساني في المناهج التعليمية بشكل عام ضمن منظومة القيم، التي يتوخى كل منهاج تحقيقها من خلال المقررات والبرامج المدرسية، والتعاون مع الحكومات في التعريف بالقانون الدولي الإنساني، نشر المواد التي من شأنها تيسير تعليم القانون الدولي الإنساني، العمل على تداول جميع المعلومات المحدية لنشر اتفاقيات "جنيف" والملحقين الإضافيين وتنظيم حلقات دراسية ومحاضرات عن مضامين هذا القانون.<sup>1</sup>

وإلى جانب الدور الكبير الذي لعبته شبكة الأمن الإنساني (Human Security Network) التي تم تأسيسها عام 1999 في نشر ثقافة الأمن الإنساني وبلورة بعض التدابير العملية لمواجهة القضايا التي تهدد الأمن الإنساني، مثل التركيز على حماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة والعمل على زيادة فاعلية عمليات حفظ السلام، ساهمت جهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الاهتمام بالحالة التي يكون فيها اللجوء إلى الحرب والسلاح نتيجة لحوادث لم تفلح مساعي الأطراف المتنازعة في تجنبها. والتي دفعت إلى إقرار أحكام القانون الدولي الإنساني وتطويره، بعبارة أخرى أحكام قانون الحرب، أو قانون النزاعات المسلحة الدولية والداخلية.

وهو بمثابة قواعد عامة للسلوك يهتدي بها المتحاربون في علاقاتهم مع بعضهم البعض ومع السكان المدنيين لتسوية المشكلات الإنسانية الناجمة مباشرة عن النزاعات المسلحة دولية كانت أو غير دولية والتي تحد لأسباب إنسانية من حق أطراف النزاع في استخدام وسائل القتال وطرقه، وتحمي الأعيان الثقافية والمدنية والبيئية والمنشآت الحيوية والأشخاص الذين يلحق بهم الضرر، خاصة الأشخاص العاجزين عن القتال بسبب المرض أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، ومعاملتهم في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون أو الدين كما يحظر الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، التشويه، المعاملة القاسية والتعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية

<sup>1</sup> مصطفى أحمد فؤاد، إبراهيم محمد العناني وآخرون، "القانون الدولي الإنساني آفاق وتحديات" (لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2005)، ص31.

وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة، وإصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشككة قانونياً، تكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة.<sup>1</sup> ولعل أن ما يجعل المنظمات الدولية غير الحكومية تركز على القانون الإنساني الدولي كعنصر أساسي في حماية الأمن الإنساني هو تعامله البراغماتي مع النزاعات المسلحة، من خلال قواعد مفصلة وعملية تستهدف أمن الأفراد

صون الكرامة الإنسانية، وتضييق نطاق المعاناة التي تسببها الحروب على نحو يساهم في بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع من خلال زيادة إمكانيات المصالحة.

وتستهدف جهود المنظمات الدولية غير الحكومية وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر نشر القانون الدولي الإنساني للأطراف الذين يناط بهم تحديد مصير ضحايا النزاعات المسلحة كأفراد القوات المسلحة، إضافة إلى المدنيين الذين يحتل أن يكونوا ضحايا للحرب .

### 1/ أفراد القوات المسلحة:

بجيث أن المقاتلين في النزاع المسلح مخاطبون بالعديد من قواعد القانون الدولي الإنساني، كذلك التي تدعو إلى الحد من وسائل وأساليب القتال، أو إلى حماية واحترام ضحايا النزاعات المسلحة ومعاملتهم معاملة إنسانية .

فمن أهم القواعد التي يجب أن يعلمها القادة والجنود على السواء أثناء إدارتهم للعمليات العسكرية هي مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين .

أما عن طريقة النشر التي تعتمدها المنظمات الدولية غير الحكومية بين القوات المسلحة فتختلف، لكن عادة ما يتم تدريس القواعد الإنسانية في الكليات العسكرية، مع تنظيم برامج للتدريب العسكري، من محاضرات حول القانون الدولي الإنساني، ينشطها أفراد اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك بتوزيع منشورات تتضمن القواعد الإنسانية بشكل مبسط، يساهم في ترسيخ المبادئ الإنسانية في أذهان المقاتلين .

### 2/ السكان المدنيين:

إن عملية نشر القانون الدولي الإنساني بين فئات المدنيين ذات أهمية بالغة إلى جانب تلك الموجهة للقوات المسلحة، ذلك أن دور المدنيين في النزاعات المسلحة المعاصرة لم يعد كما كان عليه من قبل، بل تداخلت الاختصاصات المدنية والعسكرية، فالمدني قد يكون مقاتلاً في حالات النزاعات المسلحة غير الدولية، أو جزء من حركة تمرد ضد الحكومة القائمة، إلى جانب الدور الاعتيادي للمدني في النزاع

<sup>1</sup> إيلياس أبو جودة، مرجع سبق ذكره، ص 68، 69.

المسلح كأحد أبرز الضحايا المحتملين لهذا النزاع. فكل هذه المعطيات جعلت من المدنيين طرفاً هاماً في معادلة الحماية الإنسانية، مما يستوجب عملهم بالقواعد الإنسانية على مختلف المستويات الوظيفية والتعليمية، ويعد الأطفال أحد أهم عناصر فئة المدنيين، وذلك من خلال تعليمهم الابتعاد عن مناطق القتال، والأهداف العسكرية وعدم الاقتراب من مخلفات الأسلحة والذخائر ومناطق الألغام.<sup>1</sup> ومن هذا المنطلق نستنتج أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر كمنظمة دولية غير حكومية، تقوم بدور مزدوج في عملية نشر ثقافة الأمن الإنساني، وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، والذي نحاول معالجته على المستوى القانوني والميداني .

### 1/ دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر على المستوى القانوني:

تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بدور بارز في إقرار قواعد القانون الدولي الإنساني، وذلك عبر الوظائف المترابطة التالية :

- **وظيفة الرصد:** أي المتابعة المستمرة للقواعد الإنسانية، لضمان أنها توجه لتناسب مع تطور أشكال النزاع، وإعداد ما يلزم لمواءمتها وتطويرها عندما يكون ذلك ضرورياً .
- **وظيفة الحفز:** أي التنشيط، ويتم ذلك بصفة خاصة في إطار مجموعات الخبراء الحكوميين لمناقشة المشاكل الناشئة والحلول الممكنة، سواء كانت هذه الحلول تنطوي على إجراء تغييرات في القانون أو غير ذلك .
- **وظيفة التعزيز:** وتعني بالضرورة تشجيع الدول على التصديق على الصكوك المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني.
- **وظيفة الحارس:** وهي تعني الدفاع عن القانون الدولي الإنساني ضد التطورات القانونية التي تتجاهل وجوده أو التي تسعى إلى إضعافه.<sup>2</sup>

### 2/ دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر على المستوى الميداني:

تتمثل أهم أدوار اللجنة الدولية للصليب الأحمر على المستوى الميداني فيما يلي:

1/ **تذكير الأطراف بالحقوق والواجبات :** يعد تذكير أطراف النزاع بحقوقهم وواجباتهم بموجب الاتفاقيات أمراً ضرورياً، وإجراء تقليدياً، وتتضمن عملية التذكير عادة القواعد الخاصة بالتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين والقواعد الخاصة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة.

<sup>1</sup> مصطفى أحمد فؤاد، إبراهيم محمد العناني، مرجع سبق ذكره، ص 35.

<sup>2</sup> أحسن كمال، "آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني في ضوء التغيرات الدولية للقانون الدولي المعاصر"، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2011، ص 40.

2/نشر قواعد القانون الدولي: لقد لعبت اللجنة بوصفها حامية القانون الدولي الإنساني دورا نشطا في مجال نشر القانون الدولي الإنساني، للحيلولة دون انتهاكه وتشجيع عملية البدء في تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيدين الدولي والداخلي، وذلك من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية. لأنها تعتبر النشر إحدى وسائل التحرك الوقائي التي تستعملها في مساعيها لتفعيل الأمن الإنساني، ومساعدة الدول في التزود بأدوات قانونية مطابقة لمتطلبات الاتفاقيات الإنسانية، ويتم ذلك عن طريق الخدمات الاستشارية التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، والسعي إلى تعميم اتفاقيات القانون الدولي الإنساني وإنشاء لجان وطنية تعمل على تطوير هذا القانون، وتمثل أنشطة الخدمات الاستشارية في:

- **الحلقات الدراسية:** إقليمية ووطنية للتعريف بالمبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني، فعلى سبيل المثال نظمت اللجنة في أواخر التسعينات برامج نشر القانون الدولي الإنساني، وتقديم حلقات دراسية مختلفة للدبلوماسيين والموظفين في منطقة الأمن والتعاون الأوروبية، والإتحاد الأوروبي ومنظمة الحلف الأطلسي على نحو يعزز حماية المدنيين وغيرهم من الضحايا في النزاعات المسلحة، ويسهل الوصول إليهم، ويحسن الظروف الأمنية التي يجري في إطارها العمل الإنساني .
- **اجتماعات الخبراء:** للخروج بالدراسات المعمقة والوصول إلى صياغة تقارير ومبادئ إرشادية بشأن الموضوعات المطروحة.
- **المساعدة الفنية:** التي تتم من خلال ترجمة الاتفاقيات، ودراسة نظم الموامة للتشريعات.
- **تبادل المعلومات:** مع الهيئات الوطنية والدولية، للتعريف بالمواثيق والممارسات العملية .
- **المطبوعات:** وذلك لتلبية الحاجات المعرفية بصور واضحة ووجيزة تكون متاحة للجميع، وهذا ما يساهم في تقليص أشكال الغموض بشأن قواعد القانون الدولي الإنساني<sup>1</sup>.

3/ **العمل على حماية ضحايا النزاعات المسلحة:** تقوم اللجنة بهذا العمل عن طريق لفت انتباه الأطراف إلى التزامها تجاه معاملة الضحايا والوسائل المستخدمة في الحرب، والإشارة إلى أي إخفاق في مراعاة هذه الالتزامات حيث تقوم بجمع معلومات أولية بفضل وجودها في الميدان، وتواصلها مع الضحايا، مما يساعدها على التدخل لدى السلطات الفعلية للعمل على تطبيق مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين .

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 42.

فأهمية جهود المنظمات غير الحكومية وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نشر ثقافة الأمن الإنساني تبرز في استمرار نشاطها حتى في أوقات السلم، بحيث تقوم بدعوة الدول إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية لكفالة احترام وتطبيق القانون الدولي الإنساني.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> أوصديق فوزي، "مبدأ التدخل : لماذا وكيف؟" (الجزائر، دار الكتاب الحديث، 1999)، ص97.



## خلاصة الفصل الثاني:

أدى التحول في طبيعة المخاطر الدولية والتهديدات الأمنية الجديدة بالضرورة إلى إعادة بناء المحتوى المعرفي والعملي للأمن، بحيث أصبح تعامل المنظمات الدولية غير الحكومية مع مجموع هذه التهديدات اللاتماثلية كالجريمة المنظمة، التهديدات البيئية، الإرهاب المتاجرة بالمخدرات والأسلحة الخفيفة، أو تلك الناجمة عن الفشل المحتمل للدول يقتضي تبني آليات وقائية للتعامل بصفة استباقية معها أو لتسيير تداعياتها على أمن الإنسان، واللجوء إلى آليات الحماية والتعويض في حالة فشلها، بحيث يتجاوز عمل آليات المنظمات غير الحكومية مجرد وقف تهديدات الأمن الإنساني، إلى معالجة التغيرات المؤسسية وعمليات التغيير الاجتماعي وفق تأثير طويل المدى على الأمن الإنساني، والتي تندرج في إطارها الحوكمة، المشاركة الشعبية، الشفافية وبناء القدرات.

فإحداث التغيير وبناء الأساس الخاص بتفعيل الأمن الإنساني هي عملية متعددة الأبعاد، وتستغرق فترة زمنية طويلة، إذ تحتاج إلى توظيف آليات فعالة، بالإضافة إلى حملة تثقيف واسعة تستهدف رفع مستوى وعي الأفراد والمجتمع الدولي بأهمية الأمن الإنساني .

من جهة أخرى تتطلب أجندة الأمن الإنساني ليس فقط ارتباط المنظمات الدولية غير الحكومية ببعضها البعض بطرق مختلفة. ولكن دخول هذا النوع من المنظمات في علاقات وشبكات تعاون مع مجموعات أخرى من ممثلي المجتمع المدني والدول التي بإمكانها المساهمة في تفعيل الأمن الإنساني، والتركيز على آفاق بعيدة المدى قصد الاستفادة على نحو أمثل من دورها واستغلال مساهمتها على الوجه الكامل في وضع معايير دولية في مجال الأمن الإنساني وتطبيقها. فهي إحدى الآليات الفعالة التي تمكن المنظمات غير الحكومية من التعاطي مع تهديدات الأمن الإنساني العابرة للحدود.

## الفصل الثالث:

مساهمات المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني وأهم التحديات

### الفصل الثالث: مساهمات المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني وأهم التحديات

إذا كنا قد انتهينا فيما تقدم إلى إثبات حقيقة أن المنظمات الدولية غير الحكومية تتوافر لها مقومات الفاعل بالمعنى الحقيقي، فإن الأمر الذي يتعين علينا التوقف عنده هو التساؤل عن مدى كفاءة الآليات التي تعتمد عليها هذه الأخيرة في سعيها لتفعيل الأمن الإنساني واستدامة مضامينه المختلفة، على اعتبار أن الكفاءة تشكل حجر الزاوية في دراسة دور المنظمات الدولية غير الحكومية، خاصة وأن هناك عددا من الباحثين مازالوا يشككون في كفاءة آليات هذه المنظمات منطلقين من مجموعة أسئلة نذكر منها:

- كيف تتم تعبئة جهود حقيقة للمنظمات الدولية غير الحكومية على جميع مستويات النظام العالمي؟
- كيف يتم ضبط مسؤولية المنظمات الدولية غير الحكومية في عملها والتأكد من استجابتها لاحتياجات الأفراد الأساسية؟
- كيف يتم التأكد من أن آليات المنظمات الدولية غير الحكومية تعمل بكفاءة لمنفعة الفئات المهمشة في العالم؟

وعليه سنحاول في هذا الفصل الاعتماد على بعض الأمثلة الايجابية عن مساهمات وجهود المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني، ليأتي بعدها الحديث عن أهم التحديات التي تواجه دور المنظمات الدولية غير الحكومية في هذا الإطار بصورة قد تحد من كفاءة آلياتها وأدوارها وفي الأخير سنركز على مناقشة المتطلبات الأساسية التي تساهم في تعزيز كفاءة المنظمات الدولية غير الحكومية، لمحاولة قياس مدى قدرة آليات المنظمات غير الحكومية على الاستجابة بفعالية لاحتياجات الأفراد الأساسية .

## المبحث الأول: نماذج عن جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني المطلب الأول: على مستوى تطوير القانون الدولي الإنساني.

استطاعت المنظمات الدولية غير الحكومية المساهمة في الدفع بعملية تطوير القانون الدولي نظرا لتزايد أعداد النزاعات المسلحة، كثرة الجرائم ضد الإنسانية، والمتاجرة بالأسلحة والألغام الأرضية المضادة للأفراد وتهديدها المباشر لأمن الأفراد، فقد قامت الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة والمنظمات الإنسانية الدولية غير الحكومية وعلى رأسها منظمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين ولجنة مراقبة حقوق الإنسان بالعديد من الأعمال لتطوير أحكام القانون الدولي الإنساني وحماية حقوق

1

الإنسان، ومحاسبة المسؤولين عن انتهاك هذه الحقوق. فعلى غرار مساهمات المنظمات الدولية غير الحكومية في قضايا حقوق الإنسان، عن طريق تأسيس المحكمة الجنائية الدولية بهدف محاكمة مجرمي

2

الحرب الذين يتسببون بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وأمنه. تبرز مساهماتها في مجال تطوير أحكام القانون الدولي، خاصة تلك التي تنظم استخدام الألغام الموجهة ضد الأفراد والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين كنوع من الاستجابة الدولية للمشاكل التي يسببها انتشار الأسلحة والألغام المضادة للأفراد على نطاق العالم. وما ينجم عنها من أخطار على أمن الإنسان وسلامته .

فالتعاطي مع مسألة استخدام الأسلحة لم يعد يركز على الجانب الكمي، الذي يدخل في إطار محاولات تخفيض الأسلحة من خلال العمل على تقييد الإنفاق العسكري الوطني، وإنما التركيز على الجانب النوعي، أي الاهتمام بنوعية الأسلحة التي تطورت من أسلحة تقليدية إلى أسلحة أكثر خطورة، ويظهر هذا في إطار معاهدات الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدات الأسلحة الكيميائية، إلى جانب وضع قيود تصديرية تنظم أو تحظر تطوير أو نقل أسلحة معينة.<sup>3</sup> وذلك بناء على تحديد الأبعاد الإنسانية،

<sup>1</sup> إلياس أبو حودة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

<sup>2</sup> Jan Wouters and Ingrid Rossi, "Human Rights NGOs : Role, Structure AND Legal Status"( Working Paper no. 14, November 2001),( Institute for International Law,London),p.6.  
<http://www.Law.kuleuven.be/iir/n1/onderzoek/wp/wp14e.pdf>

\* الألغام المضادة للأفراد: عبارة عن ألغام صممت كي يتم وضعها تحت أو فوق الأرض، ويتم تفجيرها عن طريق تواجد أو اقتراب شخص ما.

<sup>3</sup> جون بيلس و ستيف سميث ، "عولمة السياسة العالمية": ترجمة مركز الخليج للأبحاث ،( الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للنشر، 2004)،ص

الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأسلحة، والدور الذي تلعبه في خلق وتشكيل أطر قانونية تعمل بدورها على تطوير مبادئ القانون الدولي، وبالتحديد القانون الدولي الإنساني .

فبعد أن نجحت المنظمات الدولية غير الحكومية وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والحملة الدولية لحظر استخدام الألغام الأرضية (ICBL) وغيرها من المنظمات الإنسانية في توثيق أعداد هائلة من المدنيين المصابين في حوادث انفجار الألغام . خاصة المصابين خارج فترات القتال، أو بعد انتهاء الأعمال العدائية تم تبني اتفاقية حظر الألغام "معاهدة أوتاوا"<sup>1</sup> (Ottawa Convention) في 1997، والتي تحظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد إنتاجها والاتجار بها، وتكديسها والعمل على تدميرها. وتنص المعاهدة على ما يلي:

تتعهد كل دولة طرف بالألا تقوم تحت أي ظرف بالآتي:

- استخدام الألغام المضادة للأفراد : ويشمل هذا كل حالات النزاع المسلح، سواء بين الدول ( النزاع المسلح الدولي) أو النزاع المدني ( النزاع المسلح الداخلي )، وكذلك الاضطرابات الأقل شدة والتي يشار إليها عادة بالتوتر الداخلي أو الاضطرابات الداخلية . كما تحظر كل أشكال الاستخدام الهجومى والدفاعى للألغام المضادة للأفراد\* . واللجوء إلى السلاح وقت السلم، فلا ينبغي لأي دولة أن تنشر الألغام المضادة للأفراد لتحسين حدودها كوسيلة لمنع الأشخاص غير المرغوب فيهم من عبور هذه الحدود أو لوقاية منشآت عسكرية .<sup>2</sup>
- تطوير أو إنتاجها : أو على نحو آخر حيازة أو تخزين أو إبقاء الألغام الأرضية المضادة للأفراد أو نقلها لأي طرف بشكل مباشر أو غير مباشر، فلا ينبغي لأي دولة أن تصنع هذه الأدوات، ولا أن تبدأ مشروعات تهدف إلى تحسين الأنواع الراهنة أو تطوير أنواع جديدة أو إنتاج مثل هذه الأسلحة في المستقبل.

أما حظر التخزين، فتمنع هذه المعاهدة تخزين الألغام، ولا يسمح للدولة حيازة هذه الأسلحة. إضافة إلى ذلك يجب تدمير المخزون الموجود لدى الدولة في خلال أربع سنوات من تاريخ نفاذ المعاهدة بالنسبة لها. هذا ما يسمح للدولة بالاحتفاظ بكمية محدودة من الألغام .

<sup>1</sup> الاسم الكامل للمعاهدة هو معاهدة منع استخدام والاتجار ونقل الألغام وآثارها المدمرة (Convention on the prohibition of the use, stockpiling, production and transfer of Anti-Personal Mines and on their destruction

(ص25، الجامعية. 1993 المطبوعات ديوان الإنسان" (الجزائر: حقوق الدولي القانون في مدخل "، الله عمر سعد<sup>2</sup>

• توافق كل دولة على ألا تقوم تحت أي ظروف بمساعدة أو تشجيع أي شخص كان، سواء كان ملتزماً بالمعاهدة أو غير ملتزمٍ بها على أن يشارك في أي أنشطة محظورة.<sup>1</sup>

وإلى جانب نجاح المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال اتفاقية أوتاوا في تدمير ما يتجاوز 25 مليون لغم من الألغام المخزنة، تناقص إنتاجها وتقديم المساعدة للضحايا ، لعبت هذه الأخيرة دوراً حاسماً في الاستجابة للمعاناة التي تسببها الذخائر العنقودية، فمن 2003 إلى 2005 ركز تحالف مكافحة الذخائر العنقودية The Cluster Munition Coalition إلى حد كبير على بناء شبكة من الأفراد، المنظمات والدول الملتزمة بالعمل على وقف استخدام القنابل العنقودية، والاعتراف بمسؤولية المستخدمين في التعاطي مع مشاكل الذخائر غير المتفجرة، وتوفير موارد أكثر لمساعدة المتضررين .

وفي هذا الإطار برزت أهمية تحالفات القوى المتوسطة والمنظمات غير الحكومية في إنجاز عملية حظر الذخائر العنقودية اعتماد على المزايا النسبية لكل من الدول والمنظمات الدولية غير الحكومية . فليس من المستغرب أن القوى المتوسطة\* مثل النرويج، النمسا، كندا، أيرلندا، المكسيك ونيوزلندا، والمنظمات غير الحكومية قد شكلت شراكات ذات تأثير كبير (high-impact partnerships) في أعقاب نهاية الحرب الباردة لأنها غالباً ما تتقاسم أهدافاً مشتركة في الساحة الدولية كتطوير القانون الدولي، تعزيز العدالة العالمية احترام حقوق الإنسان وحماية البيئة وتوسيع الوصول إلى التنمية.

بحيث أن العمل في إطار شراكة سمح بتعبئة متعددة المستويات لعملية حظر الذخائر العنقودية تجمع بين القنوات الدبلوماسية التقليدية للدولة المركزية و" المسار الثاني "، باستخدام المنظمات غير الحكومية لبناء الروابط مع المواطنين والمجتمع، توجت بتوقيع اتفاقية " أوسلو (the Oslo Convention) " من طرف 100 دولة في ديسمبر 2008- على الرغم من فشلها في إقناع القوى العظمى في العالم (روسيا، الصين والولايات المتحدة) على الانضمام كما كان الحال مع حظر الألغام الأرضية عام 1997- والتي تحظر إنتاج، نقل، تخزين واستخدام القنابل العنقودية . كما تقوم بوضع الالتزامات على الدول لتطهير

<sup>1</sup> Kim D. Reimann, "A View from the Top: International Politics, Norms and the Worldwide Growth of NGOs" International Studies Association, (2006), p47.

<sup>2</sup> إلياس أبو حودة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

\* **الذخائر العنقودية:** عبارة عن قنابل يتم إطلاقها لتفتح في الهواء، وتقوم بدورها بإطلاق أعداد كبيرة من الذخائر المتفجرة أو القنابل التي تسقط على مناطق شاسعة وهي تعمل مثل الألغام الأرضية، إذ يمكنها أن تنفجر عند ملامسة أي شخص لها.

\* **القوى المتوسطة:** هي دول صغيرة إلى متوسطة الحجم، غنية نسبياً مع عدم امتلاكها للأسلحة النووية، ولقعد دائم في مجلس الأمن.

المناطق المتأثرة خلال عشرة أعوام، وتدمير المخزون خلال ثمانية أعوام والمساعدة الشاملة للناجين ومجتمعهم.<sup>1</sup>

فقد تمت صياغة هذه المعاهدة عبر ومن خلال التعاون المغلق بين مجموعة مهمة من الدول متوسطة القوة برئاسة النرويج، وبدعم من النمسا، كندا، إيرلندا، المكسيك ونيوزلاند وتحالف مكافحة الذخائر العنقودية .

بحيث جسدت القوى المتوسطة كدول موضعاً جيداً للتفاوض وإقناع الدول الأخرى، من خلال هياكل وزارات الخارجية، السفارات وبرامج المساعدات الخارجية، فقد أسسوا مزيداً من الاتصالات والقنوات مع الدول الأخرى

وكانت النرويج القوة المتوسطة الأكثر أهمية بالنسبة لعملية حظر القنابل العنقودية، رغم قلة عدد السكان ومحدودية القوة العسكرية، بحيث أنشأت مجموعة أساسية مؤيدة للحظر (pro-ban) كان أهمها النمسا، إيرلندا، المكسيك ونيوزلندا والبيرو، وقامت بتمويل المنظمات غير الحكومية لفضح الدول المعادية للحظر (anti-ban states) أو

الدول المترددة، كما أجرت وزارة الدفاع النرويجية مجموعة متنوعة من الاختبارات العسكرية على

2

الذخائر العنقودية التي لا يمكن أن تقوم بها المنظمات غير الحكومية منفردة .

ويمكن تلخيص بعض المجالات الرئيسية لتدخل ومشاركة تحالف مكافحة الذخائر العنقودية في

العملية على النحو التالي :

- جمع المعلومات : وهذا هو الدور الحاسم للمنظمات غير الحكومية في إطار تحالف مكافحة الذخائر العنقودية (CMC)، بما في ذلك تحالف الإعاقة الدولية، (الذي نشر دراسة عالمية حول الانعكاسات الإنسانية للأسلحة)، منظمة مراقبة حقوق الإنسان ومكافحة الألغام (التي ركزت على دراسات ما بعد النزاع وأثر استخدام الأسلحة في أماكن مثل كوسوفو، أفغانستان، العراق و لبنان)، حيث كان للمنظمات غير الحكومية أفضلية على العديد من الدول في قدرتها على الوصول للبيانات، تحليلها ونشرها بسرعة في العديد من الحالات دون قيود. وقد شاركت جمعية المساعدات الشعبية النرويجية

<sup>1</sup> Matthew Bolton and Thomas Nash, "The Role of Middle Power-NGO Coalitions in Global Policy: The Case of the Cluster Munitions Ban", Global Policy, Volume 1 . Issue 2 ( May 2010), p 174.

<sup>2</sup> Kenneth Anderson, "The Ottawa Convention Banning Landmines: The Role of International Non -Governmental Organizations", EJIL(2000), vol.11 No .01,91-120,p95.

(Norwegian People's Aid) في صياغة تحليل هام لأداء ذخيرة أو قنبلة M85 في لبنان وتقويض جهود كبيرة من قبل بعض الدول لإقامة استثناء لهذا النوع من الأسلحة في المعاهدة الجديدة.

• إرسال رسائل مشتركة مباشرة إلى الحكومات : تقضي المنظمات غير الحكومية والمنسقة تحت مظلة تحالف مكافحة الذخائر العنقودية (the CMC) وقتنا طويلا في صياغة واختبار وإرسال الحجج لإقناع المعارضين والمشككين. اعتمادا على شبكة خدمة البريد الإلكتروني والإحاطات اليومية خلال المؤتمرات.

فخلال مفاوضات دبلن (the Dublin negotiations) وعلى وجه الخصوص بذل تحالف مكافحة الذخائر العنقودية جهد كبير للحفاظ على وحدة الحملة، بينما كان هناك تركيز دائم على استخدام هذه الرسائل المشتركة لتغيير التوجهات ومواجهة حجج الذين يتخذون مواقف معارضة، كما ركز التحالف على منح حلفائه (في الحكومة والبرلمانات) المعلومات والحجج التي يحتاجونها من

1

أجل صياغة النقاش في إطار المؤتمرات وخلال محادثاتهم الخاصة مع غيرهم من الدول.

• **التفاهم والعمل مع صانعي القرار السياسي:** ساعدت المنظمات غير الحكومية وتحالف مكافحة الذخائر العنقودية في رفع مستويات الوعي في بعض الدول والمجتمعات، ولكن وعلى الرغم من أن الحملة لم تتميز بالانتشار الواسع للاتصال الجماهيري العام، إلا أنه كان هناك استهداف منهجي لصانعي القرار في البرلمانات والجمعيات، باستخدام وسائل الإعلام واستخدام التعبئة .

• **التركيز على الأثر الإنساني :** ركز تحالف مكافحة الذخائر العنقودية على الجانب الإنساني في القضية، فقد كان التحالف قادرا على الاستفسار حول مبررات الاستخدام العسكري للذخائر العنقودية كسبب لحماية الدول وطلب أمثلة ملموسة عن الفوائد العسكرية الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية، في محاولة جمع الأدلة على الضرر الإنساني.

كما استندت إسهامات تحالف حظر الذخائر العنقودية على إدراج الناجين وأفراد آخرين من المجتمعات المتضررة، من خلال الاستماع إليهم وإشراكهم، فقد كان التحالف قادرا على توجيه نفسه نحو إيجاد حلول أكثر ملاءمة للمشكلة المطروحة والاستفادة من أقوى المساعدين والمدعّمين لأولئك المتضررين

2

مباشرة من المشكلة.

<sup>1</sup>Matthew Bolton and Thomas Nash , op.cit.,p180.

<sup>2</sup> Ibid,p.181.



وبهذا نجح تحالف المنظمات الدولية غير الحكومية والدول متوسطة القوى في إنشاء صندوق الألغام الأرضية (land mines fund) وذلك لتمويل الأنشطة المتعلقة بمحاربة انتشار الألغام الأرضية، والتدريب على خطورتها ومساعدة ضحاياها، إلى جانب الضغط على الدول بغية التنفيذ الكامل للمعاهدة .

### المطلب الثاني: على مستوى توسيع شبكة المنصرين للأمن الإنساني.

إضافة إلى الدور الكبير الذي قدمته الأمم المتحدة في حماية الأمن الإنساني من خلال إعلان الألفية لعام 1999 الذي أكد على الحاجة المستمرة لحماية السكان المدنيين خلال النزاعات والحروب الداخلية وعملية بناء السلام وضرورة الالتزام بالمواثيق والاتفاقات الدولية ذات العلاقة، بما في ذلك "اتفاقية جنيف" وبروتوكولاتها المختلفة<sup>1</sup>. ساهمت المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال آلياتها في بناء دوائر المنصرين للأمن الإنساني في خلق وتوسيع شراكات فعالة تضع الأمن الإنساني ضمن أولوياتها الرئيسية، خاصة تلك التي تربط المنظمات الدولية غير الحكومية بالدول متوسطة القوى بحيث فتحت المجال أمام استخدام مفهوم الأمن الإنساني كأحد الأهداف الأساسية في سياساتها للمساعدات والمعونات الخارجية، وشروط وأوجه توظيفها ليتم توجيهها لمشروعات بناء القدرات الذاتية للأفراد والمجتمعات المحلية لتوفير مقومات الأمن الإنساني. بما ينعكس على تحسين نوعية الحياة للبشر في مساراتهم اليومية. ومن أهم هذه الدول نجد اليابان وكندا، خاصة بعد تأكيد الدولتين على أهمية إشراك المنظمات الدولية غير الحكومية في التعامل مع احتياجات الأفراد.

ويبرز دور الحكومة اليابانية في الجانب المتعلق بتقديم المساعدات التنموية الرسمية التي تساعد على تحقيق الأمن الإنساني الذي ربطته بمفهوم "المسؤولية الإنسانية"، فلا يمكن لأي دولة بمفردها أن تحقق أمن مواطنيها في ظل تعقد وتشابك مشاكل الأمن الإنساني.

وبالنظر إلى طبيعة هذه المساعدات نجدها تركز على البعد التنموي لمفهوم الأمن الإنساني، ضمن مشروعات الإنفاق على قضايا اللاجئين، والإنفاق على التعليم من خلال إنشاء كل من لجنة الأمن الإنساني، وصندوق الأمن الإنساني\* الذي يسعى إلى ترجمة مفهوم الأمن الإنساني إلى أنشطة ملموسة

<sup>1</sup> Richard Jolly and Deepayan Basu Ray, "The Human Security Framework and National Human Development Reports: A Review of Experiences and Current Debates", United Nations Development Programme (May 2006), p4

\* أنشأت اليابان صندوق الأمن الإنساني في مارس عام 1999. بمساهمة أولية بلغت 4.63 مليون دولار، ساهمت من خلالها في إعادة اعمار كوسوفو، وذلك بعد أن افتتح رئيس الوزراء كيزو أوبوشي (Keizo Obuchi) حوار فكري في جنوب شرق آسيا حول الأمن الإنساني، معلنا فيه دعم اليابان لإنشاء صندوق استئماني للأمم المتحدة لقضايا الأمن الإنساني مثل الاحتباس العالمي، الجريمة العابرة للحدود الوطنية، اللاجئين، انتهاكات حقوق الإنسان، الإيدز، الإرهاب، الألغام الأرضية واستخدام الجنود الأطفال كتهديدات حالية راجعة.

تطبق من خلال وكالات ودعم المشروعات التي تتعامل مع التهديدات المرتبطة بالأمن الإنساني، خاصة قضايا الفقر وإعادة الاعمار .

وتعد لجنة الأمن الإنساني (The Commission on Human Security) التي تم إنشائها في 2001، بعد لقاء تم في طوكيو بين الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ومفوضة الأمم المتحدة السابقة لشؤون اللاجئين صادكو أوغاتا Sadako Ogata والحائز على جائزة نوبل أمارتيا سين Amartya Sen محاولة أساسية لدراسة المسؤوليات الجديدة للدول والمجتمعات في عملية التنمية، مع إعطاء أولوية كبيرة لهدي تأمين حريتي الإنسان من الحاجة والخوف، فهي تعمل على:

- نشر الوعي من أجل دعم الأمن الإنساني ومتطلباته.
  - تطوير مفهوم الأمن الإنساني كأداة عملية لصياغة السياسات وتنفيذها.
  - تقديم برنامج عمل أساسي لمواجهة التهديدات الخطيرة للأمن الإنساني.<sup>1</sup>
- وعلى هذا الأساس تم تقسيم عملها إلى مجالين، يتعلق الأول بدراسة مظاهر وعوامل انعدام الأمن، والمجال الثاني يختص بالعلاقة بين الأمن الإنساني والتنمية. ففي سنة 2003 قدمت اللجنة تقريرها النهائي، وقررت تأسيس لجنة استشارية للأمن الإنساني، تعمل على نشر وتنفيذ توصيات لجنة الأمن الإنساني، وتهدف إلى وضع الخطوط العريضة لسير صندوق اعتمادات الأمن الإنساني the trust fund of the UN الخاص بالأمم المتحدة لتمويل مشاريع الأمن الإنساني بالتنسيق مع جهود وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في المطالبة بمفاهيم بديلة للأمن.<sup>2</sup>
- إضافة إلى ذلك أطلقت لجنة الأمن الإنساني: "المبادرة العالمية الخاصة بالأمن الإنساني" ( A global initiative for human security) والتي تشمل مجموعة من المبادئ والاستراتيجيات يتعلق بعضها بحماية الأفراد في أوقات الأزمات والصراعات، في حين يتعلق البعض الآخر بتمكين الأفراد بما يؤهلهم لمواجهة التحديات المستقبلية وذلك على النحو التالي:
- **حماية الأفراد:** وتتطلب تجميع جهود المؤسسات المنسقة لمعالجة مشاكل انعدام الأمن، ووضع المعايير والعمليات التي تحمي بشكل منهجي الأفراد من كل أشكال العنف والتهديد .

<sup>1</sup> Gerd Oberleitner, "Human Security: A Challenge to International Law?", Global Governance 11, (2005), p185.

<sup>2</sup> Emma McClean, "Security Council Reform: The Case for Human Security?" (accessed 12/02/2012)

[http://www.nottingham.ac.uk/shared/shared\\_hrlcpub/HRLC\\_Commentary\\_2006/McClean.pdf](http://www.nottingham.ac.uk/shared/shared_hrlcpub/HRLC_Commentary_2006/McClean.pdf).

• التمكين(empowerment): عبر منح وسائل التصرف للجميع، وتنمية إمكانيات الأفراد وتدعيم دورهم للمشاركة بشكل كامل في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهم.<sup>1</sup>

فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بالتراعات ترى اللجنة أن على الإستراتيجيتين السابقتين استهداف الأفراد والجماعات الأكثر عرضة للخطر والذين تم تجميعهم في ثلاثة فئات:

- الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالتراعات العنيفة.
- الأشخاص اللاجئون والمهجرون.
- الأشخاص الذين يعيشون في مناطق خارجة من نزاع عنيف .

فحسب اللجنة، تفترض عملية ترقية الأمن الإنساني اتخاذ الإجراءات الوقائية للحد من الانكشاف، أو اتخاذ أعمال علاجية في حالة فشل الوقاية . وفي هذا الإطار وضعت اللجنة قائمة بالأولويات التي يتطلبها العمل الفوري:

- وقاية الأفراد المعرضين لتراعات عنيفة .
- حماية الأفراد المعرضين لانتشار الأسلحة.
- تقديم المساعدة للأفراد المهجرين.
- إنشاء صندوق انتقالي لصالح الأمن الإنساني في مناطق ما بعد التراعات على أن تكون ذات طبيعة مؤقتة تنشأ لمواجهة أزمات إنسانية بعينها، بحيث تساهم في عملية إعادة بناء الدولة بعد توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد .
- الدعوة إلى عدالة واسعة في المبادلات التجارية، والأسواق لصالح الأفراد .
- خلق شروط الحد الأدنى للحياة في كل المناطق.
- إيلاء أولوية عالية لقدرة الجميع على الحصول على الرعاية الصحية القاعدية .
- منح الجميع القدرة على الفعل، من خلال تعليم عام أساسي وتطوير الجهود العالمية والوطنية في هذا الاتجاه.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Karim Hussein and Julia Wanjiru, " Security and Human Security: An Overview of Concepts and Initiatives,

What Implications For West Africa?" ,December 2004,p16,(accessed02/03/2012).

<http://www.oecd.org/dataoecd/32/2/38826090.pdf>.

<sup>2</sup> Keith Krause , "Towards a Practical Human Security Agenda", Geneva Centre For The Democratic Control Of Armed Forces (DCAF), 2007,p15.

كما اقترحت اللجنة في مبادرتها العالمية وضع الأمن الإنساني على رأس الأولويات، وذلك على المستويات القومية الإقليمية والعالمية، لمحاولة إدماج الأمن الإنساني في العمل العادي للمؤسسات المسؤولة عن الأمن على كل المستويات، ولأجل بلوغ هذه الأهداف اقترحت المبادرة الوسائل التالية:

- **الوقاية من النزاعات، ترقية حقوق الأفراد والتنمية الإنسانية:** وتتضمن تأسيس آليات الإنذار المبكر، العقوبات، المهمات الدبلوماسية والتحقيق، النشر الوقائي لعمليات حفظ السلام، اهتمام أكبر بالتربية والتعليم والعدالة، الحد من الفقر، تحقيق أمن اقتصادي قاعدي، رفع مستويات المعيشة والأمن الصحي وتقوية قدرات المجتمع المدني.
  - **الحماية والتكفل بالأفراد والجماعات:** وتتضمن تطوير بنية تحتية للوقاية من التهديدات الأكثر جدية والأكثر شيوعاً من خلال نظم الشرطة، تنظيم البيئة، شبكات الصحة، نظم التعليم واستعدادات تابعة للأمن (مثل الحماية الاجتماعية وبرامج التلقيح).<sup>1</sup>
  - **تقوية المبادئ والممارسات الديمقراطية:** وتتضمن ترقية نظام سياسي مدعوم من طرف الأمن المادي والنمو الاقتصادي الذي يساعد على حماية الأفراد، والسماح لهم بالتكفل بأنفسهم. وبالتالي العمل على تطوير مؤسسات متينة، ضمان دولة القانون وتشجيع ممارسات المواطنة.<sup>2</sup>
  - **ترقية ثقافة الأمن الإنساني:** وذلك من خلال تطوير الوعي بمسائل الأمن في المجتمع، نشر المعلومة حول المبادرات والشبكات الموجودة لتشجيع بناء مقاربة أكثر تكاملاً.<sup>3</sup>
- كما اقترحت المبادرة مجموعة وسائل لدعم أمن الأفراد المتأثرين بتراعات عنيفة تتمثل في:
- محاربة الفقر، والأسباب العميقة للنزاعات .
  - العمل على تحقيق أهداف الألفية للأمم المتحدة .
  - مراقبة تدفق الأسلحة.
  - تحسين محاربة النازحين والمهجرين .
  - تحسين حماية الأطفال في مناطق النزاع.
  - ضمان احترام حقوق الإنسان .
  - دعم الديمقراطية : من خلال دعم الحكومات الانتقالية .

<sup>1</sup> Matthew Bolton and Thomas Nash , op.cit.,p180.

<sup>2</sup> Sandra J. MacLean and Timothy M. Shaw, “A Decade of Human Security: Global Governance and New Multilateralisms” (USA : Ashgate Publishing,2006),p.54.

<sup>3</sup> Ibid,p.17.

- دعم قدرة المجتمع المدني على المشاركة في اتخاذ القرارات من خلال المنظمات المحلية.
- تدعيم قدرات الدولة : عن طريق محاربة الفساد،ضمان سلامة كامل الإقليم وبناء مؤسسات ديمقراطية.
- ضمان الحصول على الخدمات الأساسية لجميع المواطنين (تقوية اللامركزية والسلطات المحلية)

1.

أما بالنسبة لإسهامات كندا في مساعي تفعيل الأمن الإنساني فقد ارتبطت بالدور القيادي الذي لعبته خلال مسار التفاوض على معاهدة حظر الألغام،والنظام الأساسي لروما للمحكمة الجنائية الدولية،إلى جانب المبادرة التي طرحتها في1996 "المبادرة الكندية لبناء السلام" وتشكيل ما يعرف ب"شبكة الأمن الإنساني" Human Security Network. ويعد وزير خارجيتها ليود أكسورتي Liloyd Axworthy من أبرز المدافعين عن مفهوم الأمن الإنساني حيث يرى بأنه "طريقة بديلة لرؤية العالم،تجعل الأفراد محور الاهتمام بدلا من التركيز على أمن الأراضي والحكومات،وحمائته من التهديدات سواء كانت مرفوقة بالعنف أم لا، فالأمر يتعلق بوضعية أو بحالة تتميز بغياب المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص،بأمنهم وحتى بحياتهم."

وقد حددت كندا الاستراتيجيات الرئيسية لتعزيز الأمن الإنساني،إلى جانب المعايير القانونية لتعزيز وبناء القدرات،وذلك ضمن أولويات أجندتها الأمنية في مجال السياسة الخارجية وتتمثل في خمسة محاور أساسية تشمل حماية المدنيين،والمشاركة في عمليات حفظ السلام،والعمل على منع النزاعات،وإيجاد آليات للحكم الرشيد والمحاسبة،وتحقيق الأمن العام وذلك كما يلي:

- **حماية المدنيين:**عن طريق وجود إطار قانوني لحماية المدنيين أثناء عمليات التدخل الإنساني في مناطق النزاعات، وعمليات التزوح والمهجرة، وتقوية قدرة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للاستجابة السريعة.
- **تطوير مهام حفظ السلام:**من خلال تقديم دورات تدريبية للمشاركين في عمليات حفظ السلام حول المناطق محل النزاع،ومميزات سكانها بما يسهل مهمة التعامل معهم وتفهم احتياجاتهم.
- **منع النزاعات:**من خلال صياغة برنامج عمل شامل يأخذ في الحسبان كافة مراحل النزاع وأبعاده الاجتماعية.

<sup>1</sup> Keith Krause ,”Towards a Practical Human Security Agenda”, Geneva Centre For The Democratic Control Of Armed Forces (DCAF), 2007,p15.

- تحقيق الحكم الراشد والمحاسبة: من خلال العمل على تطوير المؤسسات الأمنية المحلية كالشرطة وإلغاء القيود على حرية التعبير، وإيجاد آليات لمعاقبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الأفراد.
- تحقيق الأمن العام: لمواجهة تحديات انتشار الجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، وانتشار الإرهاب الدولي.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: على مستوى تطوير برامج معالجة تهديدات الأمن الإنساني.

بوصفه مفهوماً شاملاً يسمح الأمن الإنساني للمنظمات الدولية غير الحكومية بتطوير أجندة متعددة القطاعات، تعمل على صياغة إستراتيجية مشتركة لمواجهة مصادر تهديد الأمن الإنساني بمنعها أو على الأقل التقليل من حدتها في إطار عملي يمكن لحلول شاملة ومتكاملة في مجالات حقوق الإنسان، التنمية والأمن على نحو مشترك.<sup>2</sup>

وقد تعززت إسهامات المنظمات الدولية غير الحكومية في عملية معالجة مصادر تهديد الأمن الإنساني مع نهاية 2004 بعد أن قدمت الأمم المتحدة تقريرين إضافيين في جهودها لتوضيح وتحديد تهديدات الأمن الإنساني وإجراءات المجتمع الدولي في الاستجابة لها ومواجهتها. يتمثل الأول في التقرير الصادر عن الهيئة رفيعة المستوى للأمم المتحدة حول التحديات والتحول (the UN High-Level Panel on Threats, Challenges and Change) بعنوان: "عالم أكثر أماناً: مسؤوليتنا المشتركة" (More Secure World: Our Shared Responsibility)، والذي يشمل توسع الاهتمامات بعيداً عن مجال الأمن التقليدي، فبعد حرب العراق كان من الضروري تحديد القضايا الجديدة مثل الإرهاب، عقيدة التدخل الوقائي والتدخل الإنساني باسم الأمن الإنساني، والتي جمعتها في ست مجموعات: التهديدات الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر، الأمراض المعدية، العنف الداخلي مثل الحرب الأهلية، الإبادة الجماعية، فشل الدولة، الأسلحة البيولوجية والنووية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، مع التأكيد على العلاقات الترابطية بين هذه التهديدات، ومن جهة أخرى تحديد الدور المناسب للأمم المتحدة في مواجهة إفرازات وتحديات العولمة.

<sup>1</sup> Ibid, p17.

<sup>2</sup> Sarah Michael, op.cit., p.25

أما التقرير الثاني فكان حول أجندة الإصلاح المؤسساتي (the reform agenda)، المقترحة من طرف كوفي عنان حول الأشكال المختلفة للحريات، وتهدف هذه الإصلاحات إلى استعادة مصداقية الأمم المتحدة.<sup>1</sup> لتصبح مهياًة للتعامل مع مشكلات ومصادر تهديد أمن الأفراد، وإنشاء مؤسسات جديدة كفيلة بهذا الأمر.

وفي هذا الإطار اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشكيل مجلس الأمم المتحدة للأمن الاقتصادي United Nations Economic Security Council على غرار مجلس الأمن الدولي، والذي يمكن تطويره بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ليصبح مجلس الأمن الإنساني United Nations Human Security Council وذلك بهدف:

- تدعيم جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في عملية تطوير شبكات الأمان الاجتماعي وتقديم الخدمات الاجتماعية كاستجابة لحالة غياب الأمن الوظيفي.
  - تدعيم التعاون مع المنظمات غير الحكومية بهدف تمكين المواطنين خاصة في المناطق الريفية، وذلك لمواجهة تحديات الأمن الإنساني.
  - بناء روابط بين المراكز البحثية وخبرات المنظمات الدولية غير الحكومية، والاستفادة منها في مناقشة مصادر تهديد الأمن الإنساني وتطوير آليات الإنذار المبكر.<sup>2</sup>
- وبالتركيز على جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير برامج معالجة مصادر تهديد الأمن الإنساني تبرز أهمية إسهاماتها الكبيرة في مجال مواجهة التحديات المتعددة التي يفرضها فيروس نقص المناعة المكتسب على أمن وبقاء الأفراد، وذلك من خلال:
- 1/ مساهمتها في إعداد برامج التوعية بفيروس نقص المناعة المكتسبة: بحيث تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على:

- إشراك المجتمعات المتضررة والمصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب. إشراكا حقيقيا في جميع عمليات مكافحته والتصدي له.
- التركيز على فهم أسباب قابلية الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة والآثار المترتبة عنه .
- تصميم برامج عمل وقائية تستهدف من هم أكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة وتنمية المهارات اللازمة لحماية أنفسهم والآخرين من العدوى.

<sup>1</sup> Gareth Evans, "From Humanitarian Intervention To The Responsibility To Protect", Wisconsin International Law Journal, Vol. 24, No. 3, p713.

<sup>2</sup> الجنوبية. تم تصفح المرفق يوم: 13 أكتوبر 2011 إفريقيا في الغذائية والأزمة الإيدز: المختلفة الجديدة المجاعة دووال. أليكس

- مناصرة وجود بيئة داعمة تحمي حقوق المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة ومرض الإيدز والمجتمعات المتضررة وتشجيعها.
- المساهمة في تقديم البرامج الشاملة للعلاج والرعاية والدعم.
- مساعدة المجتمعات المتضررة والمصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة بإدماجهم في المجتمع، وفهم حقوقهم ومواجهة التمييز وما يترتب عليه.
- العمل على دعم وترقية الشراكات مع منظمات حقوق الإنسان والخدمات القانونية والاتحادات من أجل تطوير حقوق الإنسان الخاصة بالمصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة .
- إذ تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على أن تكون المجتمعات جزءاً لا يتجزأ من هويتها والأعمال التي تقوم بها<sup>1</sup>.

## 2/ إدماج مرض الإيدز في البرامج الإنمائية والإنسانية:

بحيث نجحت المنظمات الدولية غير الحكومية في محاولتها توفير بيئة تدعم الإدماج الفعال لفيروس نقص المناعة المكتسبة. بالنظر إلى الآثار السلبية لفيروس نقص المناعة المكتسبة في العديد من الدول النامية في السنوات الأخيرة أصبحت هناك حاجة ملحة لتعزيز الصلة بين أهداف التنمية ومخاطبة أسباب القابلية للإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة وآثاره. فبرامج الوقاية من هذا الفيروس تبقى وحدها غير كافية لمعرفة أسبابه الجذرية بحيث يجب إشراك عوامل انعدام الأمن الأخرى، والتي تملك تأثير مباشر على تعميق انتشار فيروس نقص المناعة. مثل الفقر وعدم تكافؤ الفرص، انتهاك حقوق الإنسان وسوء الخدمات الاجتماعية، وهي بذلك تساهم في:

- مراجعة البرامج الإنمائية والإنسانية التي تقدمها الدول والمنظمات الدولية لتقييم مدى وثاقه صلته بتقليل قابلية الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة والتعامل مع الآثار السلبية الناتجة عن الإصابة بهذا الفيروس .
- العمل على تمكين المجتمعات المتضررة والمصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة من الاستفادة من البرامج المتكاملة التي تلي احتياجاتهم.
- صياغة وتصميم أجنودات البرامج الإنمائية التي تستهدف التقليل من قابلية الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة وتلبية احتياجات المصابين به.

<sup>1</sup> إلياس أبو جودة، مرجع سبق ذكره، ص 28.



• العمل على توجيه البرامج الإنمائية نحو الفئات المهمشة، خاصة النساء والأطفال المتضررين من جراء فيروس نقص المناعة المكتسبة .

وقد نجحت المنظمات الدولية غير الحكومية في رفع معدلات الإنفاق على فيروس نقص المناعة المكتسبة

في الدول ذات الدخل المتدني والمتوسط.<sup>1</sup>

والجدول التالي يلخص أهم برامج المنظمات الدولية غير الحكومية وجهودها في مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة:

البرنامج الإستراتيجي	الهدف	النهج	المنافع الرئيسية المتوقعة
البرنامج الاستراتيجي رقم-1- الانخراط في حوار مع: القيادة السياسية، وصانعي السياسات، وأصحاب المصلحة الحقيقية المعنيين في البلد المعني، وذلك لزيادة الوعي والأولوية المعطاة لبرامج مكافحة فيروس ومرض الإيدز في أجنحة التنمية الوطنية والإقليمية، والدولية.	•زيادة الوعي بخطور الوباء ومساندة خلق بيئة تسهيل تنفيذ برامج مكافحة فيروس ومرض الإيدز. •حشد الالتزام السياسي والاجتماعي وإجراءات الاستجابة التفاعلية للوباء في مرحلة مبكرة.	•مساندة أنشطة الإعلام والدعوة والتحليلات، وزيادة الوعي بهذا الفيروس والمرض لدى القيادات السياسية وأصحاب المصلحة الحقيقية الرئيسيين الآخرين. •القيام بتحليلات لتقييم فعالية مختلف الإجراءات التدخلية في إطار برامج مكافحة فيروس ومرض الإيدز وتبرير الاستثمار في برامج مكافحة فيروس ومرض الإيدز. •تعبئة موارد إضافية	•ازدياد التزام الحكومات ببرامج مكافحة فيروس ومرض الإيدز. •تضمين قضايا مكافحة فيروس ومرض الإيدز في الحوار بشأن السياسات واستراتيجيات المساعدة الدولية، استعراض الإنفاق العام، وثائق استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء، الخ. •البيئة التسهيلية والسياسات الحكومية لمساندة تصعيد أنشطة

<sup>1</sup> Sarah Michael, op.cit., p.27

<p>مكافحة فيروس الإيدز.</p>	<p>لمساندة عملية تصميم وتنفيذ برامج ذات أولوية في مكافحة فيروس ومرض الإيدز.</p> <p>• الحوار بشأن السياسات مع النظراء في البلدان المتعاملة مع المنظمات الدولية غير الحكومية، أثناء مناقشة: استراتيجيات المساعدة الدولية، واستعراضات الإنفاق العام، وإعداد وثائق استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء، مع تضمين الندوات والمؤتمرات ذات الصلة بقضايا مكافحة فيروس ومرض الإيدز.</p> <p>• زيادة الوعي بأهمية قضايا مكافحة فيروس ومرض الإيدز.</p>		
<p>• تحسين نوعية أنظمة رصد ومراقبة مرض الإيدز والبيانات المؤدية لإثراء قرارات السياسات.</p>	<p>• إجراء بحوث على الفئات المعرضة للإصابة مع تحديد القيود ومنها الوصمة الاجتماعية والعوامل السلوكية التي</p>	<p>• مساندة تطوير القدرات المؤسسية والمحلية في جمع واستخدام البيانات</p>	<p>البرنامج الاستراتيجي رقم -2- مساندة البلدان في تحديث أنظمة الرصد والمراقبة لديها وتدعيم</p>

<p>• برامج لمكافحة فيروس ومرض الإيدز تتضمن الاهتمامات الرئيسية الخاصة بكل من الجنسين.</p> <p>• تحديد نقاط الضعف والسلوك المخوف بالمخاطر والفئات المعرضة للمخاطر بهدف الوصول إليها ببرامج موجهة تستهدف مكافحة فيروس ومرض الإيدز.</p>	<p>تؤثر في طرق العدوى.</p> <p>• إجراء تحليلات لنقاط التعرض للإصابة بفيروس مرض الإيدز الخاصة بكل من الجنسين وأثر فيروس الإيدز على النساء وأسرهن، مع تحديد السياسات الملائمة والتعديلات على القوانين واللوائح التنظيمية القائمة بهدف معالجة تلك القيود.</p>	<p>والمعلومات الضرورية لوضع وتنفيذ برامج مكافحة فيروس الإيدز.</p> <p>• مساندة وضع خطط رصد وتقييم شاملة وقدرات تنفيذها.</p> <p>• مساندة وتشجيع التعاون وتبادل المعلومات</p>	<p>البحوث وتقييم الجوانب الوبائية والاقتصادية والسلوكية لفيروس الإيدز لتعزيز فعالية سياسات وبرامج مكافحة تلك.</p>
<p>• خطط وطنية ودولية لمكافحة فيروس ومرض الإيدز، وإجراءات تشمل كافة قطاعات التنمية الرئيسية.</p> <p>• تطوير أنظمة رصد وتقييم مدى انتشار فيروس الإيدز في البلدان.</p> <p>• جعل مكافحة</p>	<p>• إدماج نشاط مكافحة فيروس الإيدز في خطط تنمية البلد المعني وإطار موازاته، بما في ذلك البرامج والأنشطة المشتركة بين القطاعات.</p> <p>• مساندة البرامج الوطنية لمكافحة فيروس الإيدز على جعل أنشطة مكافحة هذه جزءاً لا</p>	<p>• زيادة الوعي بالطبيعة المتعددة القطاعات لهذا الوباء وتدعيم الإجراءات المشتركة بين القطاعات للتصدي له.</p> <p>• التأكد من أن كافة مشروعات المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الصلة في هذه المنطقة</p>	<p>البرنامج الاستراتيجي رقم 3- مساندة البلدان في وضع استراتيجيات وبرامج مكافحة فيروس الإيدز استناداً إلى الأوضاع الوبائية والاجتماعية والاقتصادية المحددة في البلد المعني.</p>

<p>فيروس ومرض الإيدز جزءاً لا يتجزأ من المشروعات والمهام ذات الصلة.</p>	<p>يتجزأ من أنشطة القطاعات الرئيسية ذات الصلة. • إجراء الرصد والتقييم المنهجين لبرامج مكافحة فيروس الإيدز على صعيد البلدان، وذلك بهدف قياس أثرها وتحسين فعاليتها.</p>	<p>تستجيب لمكافحة فيروس ومرض الإيدز.</p>	
---	---	--	--

جدول رقم - 12- : أهم برامج المنظمات الدولية غير الحكومية وجهودها في مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة.

المصدر: Human Security In Theory and Practice, op.cit.,p15

## المبحث الثاني: أهم التحديات التي تواجه جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني

سنحاول في هذا المبحث مناقشة أهم التحديات التي تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية لضمان المشاركة الفعالة في مساعيها نحو تفعيل الأمن الإنساني، وبالتالي سيتم التركيز على التحديات المالية كأهم العوائق التي تواجه تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية لبرامج تفعيل الأمن الإنساني، تحديات القدرة التسييرية والتحديات التي تواجه سلامة موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية في بيئة عملهم .

### المطلب الأول:التحديات المالية

يعد التمويل،مراقبته والشروط المرتبطة به من المواضيع المشتركة في النقاشات حول العلاقات بين المنظمات الدولية غير الحكومية والجهات المانحة أو الممولين الدوليين. بحيث أن طبيعة المساعدات المالية كأنماط التمويل قصير المدى أو القائم على التعاقد، والتي تحول دون حصول المنظمات الدولية غير الحكومية على التمويل الأساسي هي أحد أهم العراقيل التي تؤثر على قدرة ومرونة المنظمات الدولية غير الحكومية في تبني استراتيجيات وآليات مبتكرة لمواجهة مصادر انعدام الأمن والاستجابة السريعة للتهديدات الناشئة .

ومن هنا فإن استمرار وجود وعمل المنظمات غير الحكومية يعتمد بدرجة كبيرة على نجاح الإدارة المالية وقدرتها على توفير التمويل اللازم لاستمرار وتطوير عملها. ويمكن تحديد أهمية التمويل في الأسباب التالية:

- المال هو العنصر الأساسي لاستمرار عمل المنظمات غير الحكومية، فبدون المال لا تستطيع هذه الأخيرة تنفيذ برامجها وتقديم خدماتها للمستفيدين أو الفئات المستهدفة.
- يعتبر استقرار المركز المالي للمنظمة من أهم العوامل المساعدة في ارتفاع مستوى خدماتها، وتطوير آليات العمل القائمة وفقا لزيادة مركزها المالي الذي يسمح لها بالتوسع وتحسين نوعية الخدمات.
- تستخدم الأموال في أغراض متعددة منها إقامة المنشآت وتجهيزها، ودفع الأجور للعاملين معها.

1

وحيث أن المنظمات غير الحكومية لا تمارس أنشطة استثمارية ربحية، كما أنها لا تملك وسائل سيادية تمكنها من تحصيل الإيرادات اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع، فإن مهمة التمويل في المنظمات غير

<sup>1</sup> Sarah Michael, op.cit.,p20.

الحكومية قد تبدو أكثر تعقيدا وأكثر صعوبة. حيث إن الجزء الأكبر من مصادر تمويلها يتمثل في التبرعات والهبات التي تحصل عليها من الجهات المانحة، ويمكن حصر مصادر تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية في المصادر الأساسية التالية:

### 1/ التمويل الذاتي:

وفيه تعتمد المنظمات غير الحكومية على جهودها الذاتية لتوفير التمويل، وتتمثل أهم مصادر التمويل الذاتي في:

- الرسوم والاشتراكات من الأعضاء، والذي تنص عليه النظم واللوائح الداخلية للمنظمات غير الحكومية.
- تلجأ بعض المنظمات غير الحكومية إلى إقامة مرافق ومشاريع إنتاجية مدرة للدخل، وتقوم باستغلاله في تغطية جزء من نفقاتها، وذلك لمواجهة أي انخفاض محتمل في إيراداتها من التبرعات.
- إيراد الخدمات التي تقدمها للمستفيدين، حيث أن الكثير من المنظمات غير الحكومية تدير مرافق خيرية تقدم خدماتها للجمهور مقابل رسوم مخفضة كإدارة العيادات الصحية ومراكز تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة والمراكز الثقافية<sup>1</sup>.

### 2/ المنح والتبرعات النقدية:

تعتبر المنح والتبرعات من أهم مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية، نظرا لكون حجم نفقاتها على الخدمات والبرامج التي تقدمها، بصورة تفوق إمكانية تغطية تلك النفقات من مصادر التمويل الأخرى. وللحصول على التبرعات لا بد من إتباع الأساليب والوسائل المناسبة التي تقنع وترغب المانحين في تقديم التبرعات المطلوبة، ومن أهم تلك الوسائل:

- إعداد المشاريع والبرامج بشكل علمي وسليم، وبما يتناسب مع أهداف ومبادئ المنظمة.
- الاتصال بالجهات المانحة العاملة ضمن مجال مشاريع وبرامج المنظمات غير الحكومية، وإرفاق منشورات وتقارير عن المنظمة ومجال عملها وأهدافها والمشاريع التي نفذتها، وعدد الفئات المستفيدة من خدماتها وذلك لإقناع المؤسسات المانحة بمجديتها وكفاءتها ومصداقيتها.
- إقامة مواقع خاصة بالمنظمات غير الحكومية على شبكة الانترنت توضح أهداف ونشاطات المنظمات غير الحكومية، وكذلك استغلال وسائل الإعلام الأخرى لنشر أهدافها ومشاريعها.

<sup>1</sup> عمر سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص30.

● إشراك الشخصيات العالمية ذات السمعة والمصداقية في حملات جمع التبرعات، وفي الاتصال بالمؤسسات أو الجهات المانحة، كون تلك الشخصيات تزيد من ثقة الممولين بالمنظمات غير الحكومية.

● استخدام المنظمات غير الحكومية وسائل توثيق لأنشطتها وبرامجها المنفذة لتدعيم ثقة الممولين بمصداقيتها وكسب ثقة ممولين آخرين تسعى لبناء علاقات معهم لدعم برامج أخرى.

### 3/ الإعانات الحكومية والإعفاءات الجمركية:

معظم الحكومات في العالم ولاسيما في السنوات الأخيرة بدأت تراعي في أنظمتها دعم وتشجيع المنظمات الدولية غير الحكومية - غير الربحية - فكثير من الحكومات الغربية، تجد الثقة في المنظمات الدولية غير الحكومية لتمويل برامجها، في حين أنها تشكك في مصداقية الحكومات وكفاءة استثمارها للأموال المقدمة لها في تحقيق برامجها فغالبا ما أصبحت المنظمات غير الحكومية تعمل بديلا عن الوكالات الدولية للتنمية والإغاثة في حالات الطوارئ.

### 4/ القروض:

بحيث تستخدم المنظمات الدولية غير الحكومية القروض كأحد مصادر التمويل، وجاء ذلك نتيجة لتحول بعض المؤسسات المانحة من سياسة التبرع إلى سياسة الإقراض.<sup>1</sup> وعلى هذا الأساس ومن أجل تشجيع مساعي المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني، كان لابد من توافر اقتناع الجهات المانحة بأهمية تقديمها المساعدات المالية للبرامج التي تركز على الأمن الإنساني، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة الاقتناع بأهمية تمويل المنظمات غير الحكومية كوكلاء للأمن الإنساني وبالمساهمات المتميزة التي يمكن أن تقدمها. وفي هذا الإطار اقترحت سارة ميشال (Sarah Michael) مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تخفف من التأثيرات السلبية للتحديات المالية، وأجملتها في :

● من أجل ضمان تمكين المنظمات الدولية غير الحكومية من تقديم مساهمات حقيقية للأمن الإنساني يجب أن يتم تغيير العدد الصغير لعقود التمويل، وفترتها القصيرة التي غالبا ما تمتد إلى سنة واحدة، وهو ما يعني لجوء المنظمات غير الحكومية في أحيان كثيرة إلى خفض المشاريع، لتناسب مع أنماط التمويل والتخلي عن مزيد من المشاريع الطموحة.

<sup>1</sup> جون بيلس و ستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص112.

• يجب أن تقوم الجهات المانحة بتشجيع المنظمات الدولية غير الحكومية بناء على مزاياها النسبية، وزيادة خبرتهم، بهدف تطوير آليات مبتكرة ومتعددة القطاعات، تستطيع التعاطي مع الطبيعة المفاجئة والعبارة للحدود لتهديدات الأمن الإنساني.

• يجب أن تكون الجهات المانحة مستعدة وجاهزة لتقديم المساعدة، وهو ما يعني أن هذه الأخيرة ستمنح المنظمات الدولية غير الحكومية إمكانية جمع المدخرات وتوظيفها في حالات انعدام الأمن التي تنشأ بصورة ملحة وطارئة. إلى جانب الانتقال من التمويل القائم على المشاريع قصيرة المدى إلى التمويل القائم على البرامج طويلة المدى.<sup>1</sup>

وفي نفس الوقت، تعتمد العلاقة بين الممولين والمنظمات غير الحكومية على قدرة هذه الأخيرة على كسب التمويل اللازم لتنفيذ برامجها ومشاريعها. من خلال فهمها لطبيعة وخصائص مجتمع الممولين أو الجهات المانحة وإمكانية التعامل معه، حيث يستلزم ذلك من المنظمات غير الحكومية إقامة علاقات دبلوماسية مع الممولين وإقناعهم بأهمية وضرورة البرامج والمشاريع التي تعمل على تنفيذها، ودورها الايجابي في ضمان واستدامة الأمن الإنساني. وفي هذا الإطار ركز من جهته النور إبراهيم (Alnoor Ebrahim) على التفاعلات التنظيمية لعلاقات الاعتماد المتبادل بين المنظمات غير الحكومية والممولين أو التمويل بصفة عامة. فإلى جانب مركزية التفاعلات المالية أو ما يعرف برأس المال الاقتصادي (economic capital) الذي يشمل الموارد المادية مثل المال، توجد التفاعلات الرمزية أو رأس المال الرمزي (symbolic capital)، الذي يتضمن الموارد غير المادية مثل المكانة، الهيبة والسمعة.<sup>2</sup> فحسب الشكل التالي يعتبر النور إبراهيم (Alnoor Ebrahim) أن الأموال هي مدخل مهم للمنظمات غير الحكومية، خاصة وأن مساعي هذه المنظمات في تفعيل الأمن الإنساني تحتاج بصورة كبيرة إلى التمويل الخارجي لأنشطتها. إلى جانب مدخلات أخرى تشمل أشكالاً أخرى من الدعم الفني، المشورة التقنية، معلومات بشأن بيئة التمويل وتطوير القدرات، من خلال الخبراء الأجانب، برامج التدريب على مهارات فنية وإدارية مختلفة، مرتبطة بنشاطات هذه المنظمات. والتي يتم ترجمتها في شكل مخرجات ناتجة عن أنشطة المنظمات غير الحكومية، يتم تقديمها إلى الجهات المانحة في شكل تقارير ودراسات تقييمية بحيث تصبح هذه المعلومات مدخلات للممولين أو الجهات المانحة لمساعدة عمل المنظمات غير الحكومية

<sup>1</sup> Sarah Michael, op.cit.,p20.

<sup>2</sup> Alnoor Ebrahim, "NGOs and Organizational Change: Discourse, Reporting, and Learning" (New York: Cambridge University Press, 2003),p.52.



والتحقق من عملها. فلكي تضمن المنظمات غير الحكومية الحصول على التمويل يجب أن تبرهن على نجاح وكفاءة عملها أو المخرجات الناتجة عن أنشطتها.

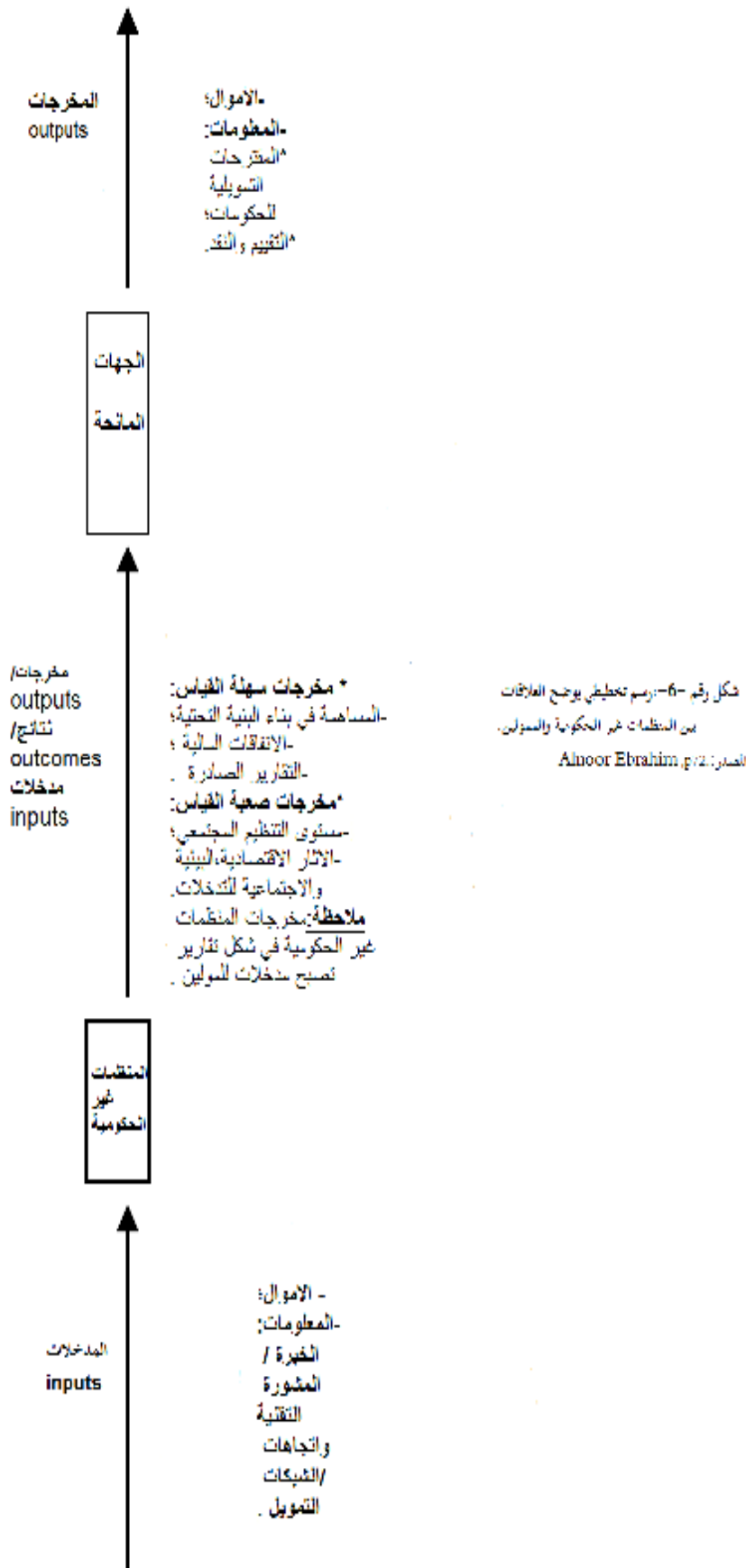
بحيث أن نجاح هذه الأخيرة يمكن الممولين أو الجهات المانحة من بناء سمعة لتمويل ودعم المشاريع التي تشكل استثمارات جيدة. إذن المصدر الأساسي الذي يحتاجه الممولون لاستمرار دعمهم للمنظمات غير الحكومية هو السمعة الجيدة (good reputation)، وبشكل أكثر تحديد الهوية والمكانة المرتبطة بتلك السمعة، فاستخدام مصطلح السمعة ليس فقط للإشارة إلى التطورات العامة حول مكانة ومصداقية المنظمة غير الحكومية، ولكن أيضا القوة المستمدة من تلك المكانة.<sup>1</sup>

وعلى هذا الأساس تتوقف قدرة المنظمات غير الحكومية على التعامل مع المؤسسات المانحة على اعتبارات كثيرة أهمها:

- مستوى الثقة والمصداقية التي تتمتع بها المنظمات الدولية غير الحكومية لدى المانحين.
- توافق برامج ومشاريع المنظمات الدولية غير الحكومية مع أهداف وأجندة الجهات المانحة.
- فعالية وكفاءة الإدارة المالية للمنظمات الدولية غير الحكومية، حيث أن العديد من الجهات المانحة تعتمد في علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية على دراسة التقارير المالية والإدارية المعدة من قبل هذه المنظمات كما أن العديد من الجهات المانحة أصبحت تقسم البرنامج والمشاريع إلى فترات زمنية، بحيث يتوقف دعم المرحلة التالية للمشروع على التقارير المالية والإدارية للمرحلة محل التنفيذ. فكفاءة ومصداقية المنظمات الدولية غير الحكومية تعتبر شرطا لاستمرار دعم باقي مراحل المشروع.
- كفاءة المنظمات الدولية غير الحكومية في استخدام التقنيات الحديثة ووسائل الإعلام لزيادة قدراتها المالية فالإعلام يستطيع أن يصنع صورة للمنظمات غير الحكومية قد تكون سلبية، وقد تكون إيجابية، حسب طبيعة الجوانب التي يطرحتها ويركز عليها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Ibid, p. 71.

<sup>2</sup> Sarah Michael, op.cit., p.20.



## المطلب الثاني: تحديات القدرة التسييرية

على الرغم من أن القدرة التسييرية هي بمثابة العمود الفقري لجميع المنظمات بغض النظر عن ما إذا كانت كيانات خاصة، وكالات عامة أو أنواع غير حكومية ذات أهداف غير ربحية، إلا أن أغلبية الأدبيات ركزت على تنامي دور المنظمات الدولية غير الحكومية في سياق وصفي، بعيدا عن دراسة التسيير الداخلي والتطور التنظيمي للمنظمات الدولية غير الحكومية، واستكشاف التحديات التسييرية التي تواجهها، والتي تنعكس بالأساس على أنماط الأدوار والآليات التي تعتمد عليها هذه المنظمات. ويمكن تلخيصها في ثلاث عناصر أساسية هي:

- تقديم خدمات جديدة أو محسنة لفئات المجتمع المحرومة أو المهمشة.
- جهود تحفيز عمليات التغيير الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي على مستوى العمل الجماعي أو الفردي للمنظمات الدولية غير الحكومية .
- محاولات خلق "التساند أو التعاضدية " بين مختلف الوكالات والمبادرات، من خلال بناء الشراكات والشبكات .

وقد تعمقت أهمية معالجة التحديات التسييرية للمنظمات غير الحكومية تزامنا مع ظهور التسيير العمومي الجديد.

إذ يبدو واضحا أن هذا الأخير أصبح مسألة جوهرية للتحويل التنظيمي الموجه نحو زيادة كفاءة وفعالية المنظمات الدولية غير الحكومية. وتطبيق مفاهيم التسيير العمومي الجديد (new public management) على مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية، يكون من خلال إحداث التغييرات في الهياكل والإجراءات.<sup>1</sup>

حيث قدم كل من (Michael Edwards and Tina Wallace) العناصر الرئيسية لإعادة الهيكلة التنظيمية restructuring للمنظمات الدولية غير الحكومية تحت مظلة التسيير العمومي والتي تشمل ما يلي:

1/ التفكيك أو اعتماد النظام الشبكي :

---

<sup>1</sup> David Lewis, "The Management of Non-Governmental Development Organizations: An introduction" (New York: Routledge, 2001), p.2.

الذي يتضمن تطبيق اللامركزية **deinstitutionalisation** على النظم المالية والوظيفية للمنظمات الدولية غير الحكومية، بحيث يعتقد كل من أولسن "olsen" و برانسن "Brunsson" أن إدخال ميكانيزمات التسيير العمومي الجديد إلى هذا النوع من المنظمات، أدى من الناحية المالية والوظيفية إلى إضفاء الطابع المؤسسي، حيث تم تحدي القواعد التقليدية المبنية على التسلسل الهرمي الديمومة و الاستمرارية. بمراجعات ثقافية جديدة عبر إدخال عناصر الأداء الجيد وجودة المخرجات، أما الإصلاحات المالية فتشمل إدخال تحسينات على النظم المحاسبية، ودرجة الاستحقاق وإعادة النظر في مجموع تكاليف تقديم الخدمات للفئات المستهدفة، إلى جانب إدخال عمليات التدقيق للسيطرة على استخدام الموارد.

## 2/ تغيير الأدوار:

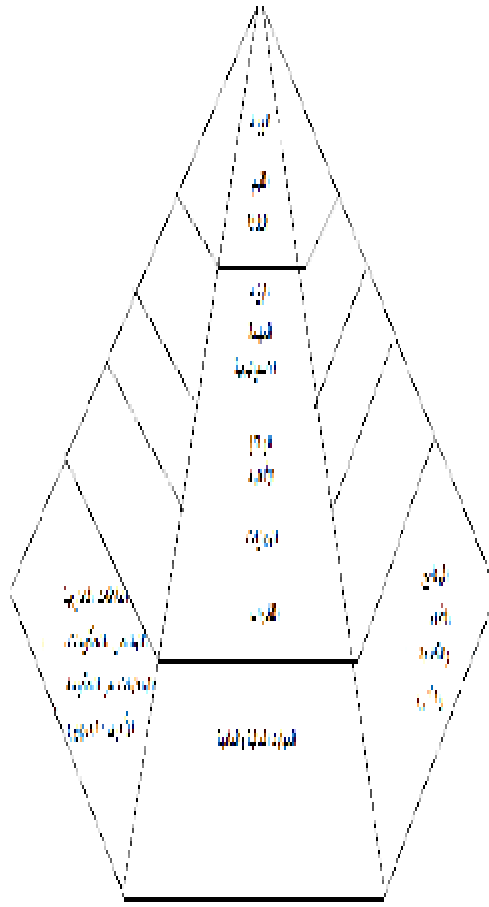
يتطلب تحقيق كفاءة المنظمات الدولية غير الحكومية تغيير تدريجي في الأدوار بعيدا عن التنفيذ المباشر أو توزيع مشاريع الخدمات نحو بناء القدرات، والاتجاه نحو النفوذ وتصميم معايير أخرى لدعم مشاركة الدول والمنظمات الدولية غير الحكومية في النقاشات حول أولويات الأمن الإنساني، أخذ مكانة في الأنظمة العالمية والعمل بنجاح كمحرك للتغيير في الأنظمة الاقتصادية، مثل دور المنظمات غير الحكومية في تشكيل عمليات الرأسمالية العالمية المتطورة بحيث يتسنى للجميع الاستفادة من مزايا التطور الاقتصادي دون أن يفقدوا معنى المساواة في حياتهم، أي المساعدة على مراجعة النظام كشبكة متنامية من العلاقات غير الاستغلالية .

## 3/ القدرات :

لدعم هذه العلاقات والأدوار تحتاج المنظمات غير الحكومية لتطوير مجموعة من المهارات والكفاءات الجديدة في التعلم، الربط، الوساطة الحوار والتأثير. إذ تحتاج المفاهيم التقليدية مثل ممارسة الضغط إلى تعويضها بقاعدة وقدرات واسعة تشمل القدرة على الاستماع، على التعلم والعمل مع الآخرين في كل المستويات المحلية والعالمية، تحقيق فهم استراتيجي أكثر للكيفية التي يتم بها وضع القضايا العالمية في أجندة المنظمات الدولية غير الحكومية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Michael Edwards and Tina Wallace, " NGOs In A Global Future: Marrying Local Delivery To World Wide Leverage", p17. (accessed 28/02/2012).

<http://www.futurepositive.org/docs/futures.pdf>



المهرم التالي يمثل العناصر الأساسية للقدرات الواجب توافرها وتطويرها قبل تدخلات أو تحركات المنظمات الدولية غير الحكومية .

شكل رقم-8-: العناصر الأساسية للقدرات الواجب توافرها وتطويرها قبل تدخلات أو تحركات المنظمات الدولية غير الحكومية .

المصدر: Richard Holloway, Pact Lusaka 'Establishing and Running an Advocacy NGO'(Boston: Institute for Development Research.1998),p.148

### المطلب الثالث: تحديات بيئة العمل

إن استهداف آليات عمل المنظمات الدولية غير الحكومية الدول والمناطق التي يواجه فيها الأفراد أشكال مختلفة من العنف والتهديدات التي تمس أمنهم وسلامتهم الشخصية، خاصة الدول التي تمر بأزمات معقدة أو تعيش مراحل انتقالية سريعة التغيير يزيد من احتمالات تعرض الأفراد الناشطين فيها للخطر، ولجميع أنواع العنف .

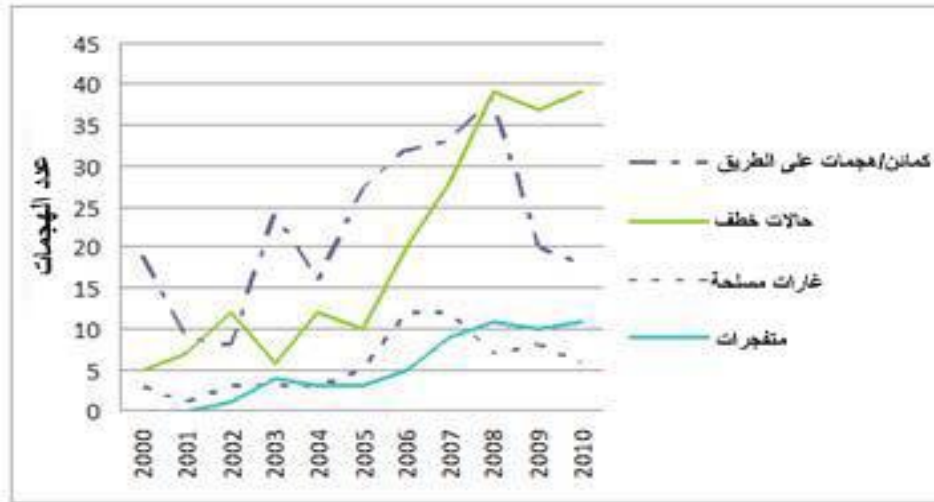
فقد أظهرت إحصائيات كثيرة إلى تزايد مؤشرات انعدام أمن النشطاء والعاملين بالمنظمات غير الحكومية أثناء عملهم في البيئات غير الآمنة خاصة في فترات تقديمهم الخدمات للمتضررين في الكوارث الطبيعية أو النزاعات، فكثيراً ما يتعرضون للمضايقات، والاعتقال، والتعذيب، وتشويه السمعة، والفصل من العمل، والحرمان من حرية التنقل، وصعوبة الحصول على اعتراف قانوني بمؤسستهم. وفي بعض البلدان يتعرضون للقتل أو الاختفاء. بصورة تؤثر مباشرة على المستفيدين من الفئات الضعيفة، وعلى فاعلية دور العاملين في المنظمات الدولية غير الحكومية وعرقلة تحركاتهم.<sup>1</sup>

فمنذ العام 2007 وحتى العام 2009، وقع 75 % من الحوادث ضد العاملين، يتصدر القائمة باكستان وأفغانستان وسريلانكا والسودان والصومال والعراق. ولم تتوقف الانتهاكات عند القتل أو الخطف بل تعدتها للتعرض لأصول وإمدادات المساعدات الإنسانية وسرقة وسائل الإغاثة. ففي أفغانستان، تعرضت في عام 2008 أكثر من 40 قافلة للمعونة الإنسانية و 48 من مرافق المعونة للهجوم، أو تم نهبها وقد أدى هذا في كثير من الأحيان إلى تعليق الأعمال الإنسانية وتآزم حالات المرشدين واللاجئين.

والشكل التالي يمثل الدول ذات أعلى حوادث الهجمات الكبرى على عاملي المنظمات غير الحكومية في مجال الأمن الإنساني وتقديم المساعدة الإنسانية، والتي تنطوي على صراعات داخلية منذ فترة طويلة، أو تمرد مسلح بدرجات متفاوتة من الانشقاق؛ وبعضها أيضاً يواجه مستويات كبيرة من الجرائم والسرقة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الجديدة الجامعة دار: الإسكندرية الدولي " ( الطابع ذات غير المسلحة النزاعات في المتحدة الأمم تدخل زيدان" قاسم الرحمان مسعد، عبد للنشر، 2003)، ص13.

<sup>2</sup> أحسن كمال، مرجع سبق ذكره، ص120.



الشكل رقم 9- : ارتفاع عمليات الخطف واستخدام المتفجرات في الهجمات على أفراد المنظمات الدولية غير الحكومية، 2010-2000

المصدر: أحسن كمال، مرجع سبق ذكره، ص 122.

وهو ما فرض على أفراد المنظمات الدولية غير الحكومية استخدام استراتيجيات أمنية شاملة ومتطورة في عملهم

على أساس أن إدراك وفهم التطورات الأمنية الهامة والتهديدات المحتملة والحوادث التي تقع في بيئة العمليات أمر ضروري، إذا أرادت المنظمات غير الحكومية الحد من الخطر الذي يهدد موظفيها أو برامجها. ومن بين أهم الممارسات التي طورتها المنظمات الدولية غير الحكومية مجموعة للعمل في أكثر الظروف الأمنية تحدياً نجد:

• المناهج التي تعتمد على القبول.

• إستراتيجية الإدارة الموضعية أو المنقولة.

• مناهج الظهور المنخفض.

• التدابير الوقائية<sup>1</sup>.

#### 1/ المناهج الإيجابية القائمة على القبول:

يمكن أن تسعى المنظمات الدولية غير الحكومية للأمن القائم على القبول لأنشطتها والعاملين بها بطرق مختلفة تتراوح بين الوضع الافتراضي من القبول السلبي، مثل تجنب أيّ ارتباط مع جهات فاعلة سياسية أو عسكرية أو هيئات دولية أخرى، إلى وضع القبول الإيجابي الذي ينطوي على استراتيجيات توعية استباقية لضمان أمن الأفراد العاملين فيها. وتتضمن هذه المناهج العناصر التالية:

<sup>1</sup> Richard Holloway, Pact Lusaka 'Establishing and Running an Advocacy NGO' (Boston: Institute for Development Research. 1998), p.148

● **مذكرات تفاهم المجتمع:** تستخدم المنظمات غير الحكومية الدولية فريق توعية في الأماكن الجديدة التي ترغب في بدء العمل بها، لإرساء أساس العمل لمذكرة التفاهم التي سيتم توقيعها مع جميع المجتمعات كشرط مسبق لإعداد البرنامج. وتنص مذكرة التفاهم على أدوار ومسؤوليات كلا الطرفين.

● **الإذاعة المحلية والمواد المنشورة:** تعتمد تدابير القبول لبعض المنظمات الدولية غير الحكومية على

توزيع المنشورات، وبث رسائل إذاعية، ونشر الأشرطة بطريقة بسيطة وواضحة، مع توضيح ما تقوم به المنظمة.

## 2/ إعداد البرامج عن بعد: إستراتيجية توطين العمليات:

بحيث تعد ترتيبات الإدارة عن بعد لإعداد البرامج في البيئات غير الآمنة للتقليل أو الحد من حركة الأفراد العاملين في المنظمات الدولية غير الحكومية مع نقل المسؤوليات عن تقديم البرنامج إلى العاملين المحليين، أو الشركاء المحليين هو أحد التعديلات الأكثر شيوعاً في إعداد البرامج لمواجهة انعدام أمن أفراد المنظمات الدولية غير الحكومية، ويتم تدعيم هذه الإستراتيجية من خلال تعزيز طرق المساءلة وذلك عبر:

- مراقبة المشروع عن بُعد عبر الإنترنت، كاستجابة للبيئات الأمنية المحظورة.
- فريق ضمان الجودة لمساءلة الإدارة عن بُعد، ويتكون أعضاء الفريق من العاملين الوطنيين ذوي المهارات العالية من القطاعات التقنية المختلفة، منظمًا وفقاً لشروط مرجعية تعتمد على المؤشرات لضمان وسائل هادفة للمراقبة والتقييم.
- المراقبة المثلثية المحلية، في المناطق التي يكون الوصول إليها مستحيلاً بالنسبة للعاملين الوطنيين والدوليين على حد سواء، حيث تستخدم المنظمات غير الحكومية الدولية مسؤولي الحكومة المحلية، وأفراد المجتمع لضمان جودة البرنامج والمساءلة.<sup>1</sup>

## 3/ مناهج الظهور المنخفض:

كما هو الأمر مع مناهج القبول، يمكن للمنظمة غير الحكومية الاعتماد على تدابير منخفضة الظهور مثل: التدابير البسيطة لإزالة العلامات. يتم إزالة جميع الشعارات، والعلامات، والأعلام، وأي علامات

---

1 Pierre Krahenbuhl, "The ICRC's approach to contemporary security challenges: A future for independent and neutral humanitarian action", IRRC September, 2004 Vol. 86 No 855, p506.



تعريفية أخرى من على سيارات المنظمات غير الحكومية، ومكاتبها، وأماكن إقامتها، وملابس العاملين بها.

#### 4/ تدابير الحماية "الحماية الذكية":

يستخدم منهج الحماية أجهزة وإجراءات وقائية لتقليل إمكانية تعرض أفراد المنظمات الدولية غير الحكومية لتهديدات تمس أمنهم وسلامتهم.<sup>1</sup> إلى جانب أهمية تحسين تدفق معلومات الأمن والسلامة عبر مبادرات التعاون الأمني في تقليص معدلات الخطر التي يواجهها أفراد المنظمات الدولية غير الحكومية في بيئات العمل غير الآمنة، ونذكر منها:

- مبادرة شبكة الأمن والحماية الإنسانية لعمل المنظمات غير الحكومية، التي انطلقت عام 2000 تهدف إلى توفير وسائل تبادل المعلومات بين الوكالات، عن طريق إنشاء برنامج للحاسب الآلي للإبلاغ عن معلومات الحوادث وترتيبها والمشاركة فيها .
- مبادرة إدارة الأزمات بالتعاون مع معهد السلام بالولايات المتحدة، انطلقت عام 2005 تؤكد على الحاجة إلى تحسين تبادل المعلومات الأمنية، تقدم هذه الخدمة آلية للمشاركة في معلومات السلامة التي توفر نظاماً لتخطيط الحوادث والتقارير ومراقبة التهديدات للمنظمات غير الحكومية في الميدان .
- مبادرة خدمة المعلومات الأمنية لأنشطة العمليات التي تقدمها مؤسسة المحاربين القدامى الأمريكيين في فيتنام، وتهدف المؤسسة إلى تقديم خدمات إدارة المعلومات والاستشارات وأدوات دعم متطلبات معلومات أمن وسلامة المنظمات غير الحكومية في الميدان.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Pierre Krahenbuhl, op.cit.,p507.

<sup>2</sup> (ص16 الأولى، 2010 والتوزيع، الطبعة للنشر خطر" (سورية، الأهالي في الإنسانيون، "العاملون 3/4، 3/4

### المبحث الثالث: متطلبات تعزيز كفاءة آليات المنظمات الدولية غير الحكومية

تستلزم جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في ضمان تحقيق كفاءة آلياتها، وتحديد حيويتها في مساعيها لتفعيل الأمن الإنساني العمل على توفير المتطلبات الأساسية التي تمكنها من ذلك، خاصة تلك التي تستهدف سمعتها كإحدى الفواعل الأساسية للأمن الإنساني. إذ سيتم التركيز في هذا المبحث على الشرعية التنظيمية وانعكاساتها على أداء المنظمات الدولية غير الحكومية، أهمية المساءلة والشفافية إلى جانب التخطيط الاستراتيجي في تحقيق كفاءة هذه الأخيرة .

#### المطلب الأول: أهمية الشرعية التنظيمية في أداء المنظمات الدولية غير الحكومية

إن الدور المتعاظم للمنظمات الدولية غير الحكومية في الحوكمة العالمية، جعلها من الفواعل الأكثر قدرة على التأثير وتشكيل السياسات المتعلقة بالقضايا الأخلاقية والاجتماعية، وبالتالي اعتبارها بمثابة ضمير العالم (the conscience of the world) عمق اهتمام البحوث الأكاديمية بمسألة شرعية المنظمات غير الحكومية والتعاطي معها بنوع من الحيطة، على اعتبار أن أساس نجاح هذه المنظمات كفواعل اجتماعية عالمية (social actors) في أهدافها النبيلة، التي تدفع بقضايا العدالة، المساواة والديمقراطية يعتمد على مصداقية صوتها الأخلاقي ومدى قبول الرأي العام بها، ومحافظتها على سمعتها بصورة تجعل من هذه الخصائص (الديمقراطية والشفافية) متضمنة في هياكلها وأنظمتها الخاصة.<sup>1</sup>

كما تعتبر الشرعية أساسية في عمل المنظمات الدولية غير الحكومية، بالنظر إلى محدودية نفوذها مقارنة بنفوذ الدول رغم أنها تقوم بدور هام في الساحة الدولية العالمية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب المتداخلة بدءاً بإشكالية مستوى التفويض أي مدى انتقال السلطة من الدولة إلى هذه الفواعل إلى مسألة استقلاليتها فحتى الآن مازالت الدولة المسؤول المباشر عن تنفيذ القرارات وصناعة السياسات. فقد تقوم المنظمات الدولية غير الحكومي بدور مجموعات الضغط القوية لكنها لا تتخذ قرارات ملزمة قانونياً للمجتمعات بأكملها، فهي لا تملك النفوذ القانوني أو السياسي أو العسكري الذي تملكه الدول.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Jens Steffek and Kristina Hahn, "Evaluating Transnational NGOs: Legitimacy, Accountability, Representation"

(UK: Palgrave Macmillan, 2010), p17.

<sup>2</sup> مارتينا فيشر، "الاجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والإمكانات والتحديات"، ترجمة: يوسف حجازي (مركز بحوث برغوف للإدارة البناء للنزاعات، 2009)، تم تصفح الموقع يوم 2011/03/23.

[http://www.berghof-handbook.net/documents/publications/arabic\\_fischer\\_cso.pdf](http://www.berghof-handbook.net/documents/publications/arabic_fischer_cso.pdf)

وتشير الشرعية التنظيمية (organisational legitimacy) إلى تقييم جميع جوانب أداء المنظمات الدولية غير الحكومية، بما فيها أنماط تقييم البنى الداخلية وسلوك هذه المنظمات. وفي هذا الإطار يميز كل من كولينود (Collingwood) ولوجستير (Logister) بين ثلاث مصادر لشرعية المنظمات غير الحكومية:

1- مبادئ وأهداف المنظمات الدولية غير الحكومية، والتي حددها ريشارد ماكلين في أربعة مبادئ أساسية:

- المسؤولية والتحديد الواضح للسلطة، بحيث يجب على الشخص الذي يتم تعيينه كمسؤول في المنظمة غير الحكومية أن يعرف العمل الذي ينبغي القيام به للحصول على أفضل النتائج.
- ينبغي تقديم التوجيه السليم والدعم إلى الشخص المسؤول، إلى جانب توفير التدريب المناسب والمعلومات ذات الصلة لجعل الآليات أكثر نجاحاً.
- يتعين على المنظمة رصد وتقييم العمل بمجرد أن يُعهد إليها، وأن تكون هناك آلية لتقييم النتائج.
- يتعين على المنظمة اتخاذ التدابير المناسبة في حالة فشل الآليات المعتمدة.

2- مشاركة جمهور ودوائر المناصرين للمنظمات غير الحكومية في عملية صياغة القرارات .

3- سياسات المنظمات الدولية غير الحكومية وتأثيرها على الآخرين.<sup>1</sup>

وإلى جانب اعتماد الشرعية التنظيمية كمطلب أساسي في تحقيق كفاءة أدوار و آليات المنظمات الدولية غير الحكومية- على اعتبار أن الشرعية تمكن المنظمات غير الحكومية من كسب الدعم الجماهيري والتعبئة الناجحة فمتانة القاعدة الجماهيرية وتنظيم المساندين للمنظمة وإيمانهم بأهدافها ومشاركتهم التطوعية في برامجها، يعد ضماناً لديمومتها واستمراريتها- ترجع أهميتها إلى الافتراض الذي يرى أن المنظمات الدولية غير الحكومية تعمل كحلقات وصل (transmission belts) بين المواطنة العابرة للحدود ومواقع صنع السياسة ما بين الحكومية، وهذا ما يعني أن المنظمات الدولية غير الحكومية يجب أن تستشير أعضائها، المدعمين والمستفدين في عملية صناعة القرارات. وعلى هذا الأساس تم اقتراح مجموعة تضم خمسة معايير أساسية لتحليل قدرة المنظمات الدولية غير الحكومية على العمل كحلقات

<sup>1</sup> Brijesh Nalinakumari and Richard MacLean, “NGOs: A Primer on the Evolution of the Organizations That Are Setting the Next Generation of Regulations”, Summer 2005 (accessed 22/02/2011)

<http://www.environmental-expert.com/Files%5C8707%5Carticles%5C4629%5C4629.pdf>

وصل، والتي تتلخص في: المشاركة، الشمولية، الاستجابة، الشفافية والاستقلالية وتوضيح العلاقة الارتباطية بينها.<sup>1</sup>

إن سعي المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق شرعيتها، جعلها تتجه نحو تبني قواعد السلوك codes of conduct، أو الممارسة الجيدة، وفي جوان 2006 اقترحت إحدى عشر منظمة غير حكومية ناشطة في المجال الإنساني -على رأسها أو كسفام ومنظمة العفو الدولية، السلام الأخضر- ميثاق المسؤولية المشترك (joint accountability charter) بحيث تلتزم المنظمات غير الحكومية الموقعة عليه بالمبادئ المقررة فيه، والتي تشمل الاستقلالية عن حكومات معينة والقطاع الخاص، المطالبة المسؤولة، الحكم الراشد والشفافية.<sup>2</sup>

كما تضم بعض المبادئ و القوانين الأساسية التي توجه عمل المنظمات غير الحكومية وهي كالاتي:

1. الضرورة الإنسانية «The Humanitarian imperative»: أي الحق في تلقي المساعدة الإنسانية ومنحها، وهو مبدأ إنساني أساسي يجب أن يتمتع به جميع المواطنين في جميع أنحاء العالم.
2. يتم منح المعونة بغض النظر عن عقيدة، عرق أو جنسية المتلقين، ودون أي تمييز من أي نوع. ويتم حساب أولويات المعونة على أساس الحاجة وحدها.
3. عدم استخدام المعونة لأغراض سياسية أو دينية معينة وإنما وفقا لحاجة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. فليس من حق الوكالات الإنسانية غير الحكومية تبني آراء سياسية أو دينية.
4. عدم العمل كأدوات للسياسة الخارجية للحكومات، فالوكالات الإنسانية غير الحكومية هي وكالات تعمل بشكل مستقل عن الحكومات.
5. احترام ثقافة، أعراف وهياكل المجتمعات والبلدان التي تعمل بها المنظمات غير الحكومية.
6. إيجاد السبل لإشراك المستفيدين من البرامج في إدارة معونات الإغاثة.
7. تنفيذ برامج الإغاثة التي تقلل من هشاشة المستفيدين إزاء التهديدات المحتملة، والمساعدة في خلق أنماط الحياة المستدامة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Anton Vedder, "Questioning the legitimacy of non-governmental organizations", in Anton Vedder, Vivien Collingwood(eds.), *NGO Involvement in International Governance and Policy: Sources of Legitimacy* (Boston: Martinus Nijhoff, 2007) p14.

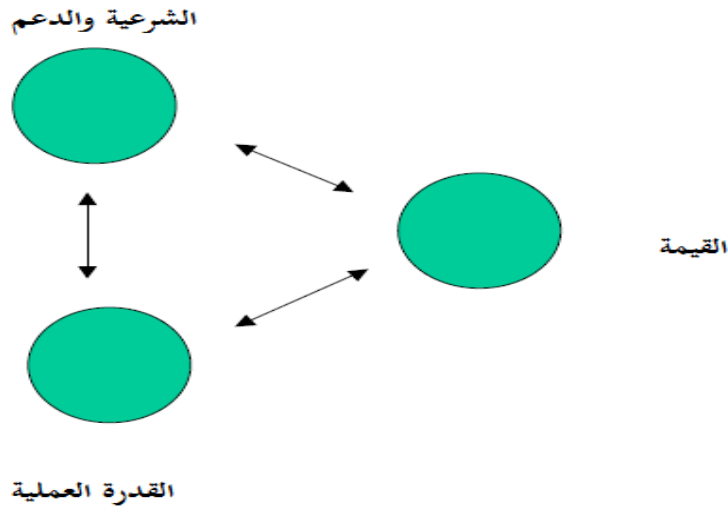
<sup>2</sup> Jens Steffek and Kristina Hahn, op.cit., p18.

<sup>3</sup> Anton Vedder, op.cit., p58.

## المطلب الثاني: أهمية المساءلة والشفافية في تحقيق كفاءة المنظمات الدولية غير الحكومية

لقد بينت الدراسات التي عالجت دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال الأمن الإنساني أهمية إخضاع هذه المنظمات إلى المسؤولية ليس فقط كضرورة قانونية أو أخلاقية، وإنما كخيار إستراتيجي. فبعد أن طور دافيد براون (David Brown) ما يعرف بالمثلث الإستراتيجي الذي يوفر الأساس لنجاح تكيف المنظمات غير الحكومية مع الظروف المتغيرة، أشار إلى أهمية تطوير ميكانيزمات المساءلة، ويشمل المثلث الاستراتيجي العناصر الثلاثة التالية:

- **القيمة (value):** التي تعمل على تذكير قادة المنظمات الدولية غير الحكومية بالقيمة الأساسية التي أوجدت منظماتهم، عبر تحقيق بعض الأهداف العامة مثل تحسين حياة الأطفال الفقراء، التخفيف من التلوث البيئي، مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان.
- **الشرعية والدعم (legitimacy and support):** والتي تستهدف جعل قادة المنظمات غير الحكومية قادرين على تعبئة الدعم المالي، القانوني والسياسي لتحقيق أهدافهم، فهي تركز على الاعتراف السياسي والاجتماعي بحق المنظمة في الوجود للعمل على تحقيق أهداف معينة .
- **القدرة العملية (operational capacity):** تركز على قدرة المنظمات الدولية غير الحكومية في خلق الآليات وتوزيع البرامج التي تتوافق مع أهدافها.<sup>1</sup>



<sup>1</sup> L. David Brown and Mark H. Moore ,”Accountability, Strategy, and International Non-Governmental Organizations”( Working Paper No. 7, April 2001),( The Hauser Center for Nonprofit Organizations, Harvard University),p.12.

[http://www.hks.harvard.edu/hauser/PDF\\_XLS/workingpapers/workingpaper\\_7.pdf](http://www.hks.harvard.edu/hauser/PDF_XLS/workingpapers/workingpaper_7.pdf)

وتعرف "المساءلة" بأنها "واجب الأعضاء أو الموظفين العاملين في المنظمات غير الحكومية تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم، وتفسيرهم لقراراتهم، ومدى نجاعتهم في تنفيذها، حتى يتم التأكد من أن عملهم يتفق مع القيم الديمقراطية وأحكام القانون وأصول وقواعد العمل السليم"، أي ضرورة خضوع المنظمات الدولية غير الحكومية للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية إزاء قراراتها وأعمالها.<sup>1</sup> ويتم ذلك من خلال:

1- رصد درجة الشفافية في بنائها وعملها: أي مدى معرفة الأفراد بأنشطة وبرامج المنظمات الدولية غير الحكومية وكيفية الحصول على خدماتها، وهل هناك نظام يوفر المعلومات عنها، وهل تقوم هذه المنظمة بتنسيق أنشطتها وبرامجها مع شركاء محليين، أو مع الجمهور المستهدف، وتشمل مؤشرات الشفافية العناصر التالية:

- توفر وثائق واضحة حول أهداف المنظمة، وفلسفة عملها، وبرامجها في تفعيل الأمن الإنساني، وإتاحتها للجمهور.
  - توفير معلومات للجمهور حول النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمنظمة، وكذلك نظام الموظفين وميزانية المؤسسة.
  - إتاحة الفرصة للجمهور للاطلاع على خطط المنظمة، وإشراكه في صياغة هذه الخطط والتعليق عليها.
  - قيام المنظمة بتنسيق أنشطتها وبرامجها مع شركاء محليين، أو مع الجمهور المستهدف.
  - نشر تقارير دورية حول نشاطات المنظمة وتمويلها وعلاقتها.
  - وجود سياسة عامة للنشر والإفصاح عن المعلومات للجمهور المعني.
- فإلى جانب قواعد السلوك، طورت المنظمات الدولية غير الحكومية منظومة من التقارير عن التمويل ووضعها المالي تتسم بالشفافية، كما تنشر هذه المعلومات للعامة في تقارير سنوية، وعلى مواقعها الخاصة على الانترنت، كما عززت منظمات كثيرة ممارسة الشفافية فيما يتعلق بعمليات اتخاذ القرارات داخل تلك المنظمات عبر تطوير أدوات تقييم تمكنها من خوض نقاشات فيها مراجعة للذات وإمكاناتها وحدودها. بهدف تحسين آليات عملها وأدائها لدى معالجة تهديدات الأمن الإنساني.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Lisa Jordan and Peter van Tuijl, "NGO Accountability Politics, Principles and Innovations" (London: Earthscan, 2006), p.21.

<sup>2</sup> Jem Bendell, "Debating NGO Accountability United Nations" (New York: UN Non-Governmental Liaison, 2006), p.19.

2- **المساءلة:** وفي هذا الإطار يتم ربط المساءلة بمصادر شرعية المنظمات الدولية غير الحكومية، وبالإطار القانوني الذي تعمل في ظله، بحيث تثار الأسئلة التالية:

- لماذا المساءلة في المنظمات الدولية غير الحكومية، وما هو مضمونها؟
- ما هي أسس المساءلة؟
- من هي الجهات المخولة بالمساءلة؟
- ما هي آليات المساءلة؟

3- **الأخلاقيات والمعايير المهنية:** أي هل يتوفر دليل للعمل يرشد موظفي هذه المنظمات في عملهم ويحدد سلوكهم تجاه زملائهم وتجاه الأفراد والأطراف المستفيدين من عمل منظماتهم؟ وهل يتم الالتزام به، وما هي آليات الرقابة والمحاسبة إذا حصلت التجاوزات؟<sup>1</sup>

إذن فمن الطبيعي أن نفكر في المساءلة "كعلاقة مسؤولية" بين فاعلين أو أكثر، فعلى سبيل المثال يمكن القول أن المنظمات الدولية غير الحكومية مسؤولة عن تحقيق بعض القيم الأخلاقية السامية، مثل تعزيز حقوق الإنسان، استمرارية تكريس نشاطاتها لخدمة الفئات المهمشة، أو الاستجابة الفعالة لبعض الحاجات الإنسانية العاجلة مثل الجوع، الإبادة الجماعية، بشكل مستقل عن مطالب الممولين أو الشركاء أو حتى عملائها .  
وتتم مساءلتها من طرف :

- **الجهات المانحة:** من أجل ضمان الاستخدام الجيد للموارد.
- **العملاء أو المستفيدين:** من أجل تقديم خدمات ذات جودة عالية .
- **الأعضاء:** لضمان استمرار دعم المهام التي تم رسمها للمنظمة .
- **الشركاء أو الحلفاء:** للارتقاء بالتزامات العمل على تطوير وإنجاح مشاريعها المشتركة .<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Ibid,p.20.

<sup>2</sup> L. David Brown and Mark H. Moore, op.cit.,p2.

المطلب الثالث: أهمية التخطيط الاستراتيجي في تحقيق كفاءة آليات المنظمات الدولية غير الحكومية  
إن الحكم على كفاءة آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق ماساعيها وأهدافها  
الإنسانية يتم بالنظر إلى العناصر الأساسية التالية:

**1/ القدرة على التكيف:** ويقصد بها قدرة المنظمات الدولية غير الحكومية على التكيف مع تطورات  
البيئة المتواجدة بها، والتي تتفاعل معها، ويتم التكيف على ثلاث مستويات هي:

- **التكيف الوظيفي:** وهو قدرة المنظمات الدولية غير الحكومية في إجراء تعديلات على  
أنشطتها ووظائفها.
- **التكيف الزمني:** أي استمرار واستدامة وظائف المنظمات الدولية غير الحكومية،  
فالديمومة عنصر مهم لفعاليتها وكفاءتها، ومؤشر لقياس قدرتها التنظيمية.
- **التكيف الجيلي:** ويشمل عملية تعاقب وتجديد الأعضاء والناشطين في المنظمات  
الدولية غير الحكومية.

**2/ الاستقلالية:** وتشمل ضمان مبدأ عدم خضوع المنظمات الدولية غير الحكومية لغيرها من  
المؤسسات أو الجهات أو الأفراد، ويعد الاستقلال المالي إحدى ضمانات استقلال القرارات والأهداف.

**3/ التعقد:** أي القدرة على أداء وظائف متعددة، لكن مع التخصص في العمل، وبالتالي توسيع  
أدوار المنظمات غير الحكومية، فبالإضافة إلى الأنشطة الإنمائية الأساسية كالصحة والتعليم وتوفير  
الحاجات الإنسانية الأساسية أصبحت هذه المنظمات تهتم بقضايا حيوية جديدة مثل البيئة والعدالة  
الاجتماعية، وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن من ناحية أخرى.

**4/ التجانس:** ويعني عدم وجود صراعات وانقسامات داخل المنظمات غير الحكومية، لتفادي  
التأثير السلبي على نشاطاتها.<sup>1</sup>

وعلى هذا الأساس يعد التخطيط الاستراتيجي أداة إدارية أساسية تستخدمها المنظمات الدولية  
غير الحكومية من أجل القيام بعملها بصورة أفضل، وتعديل وظائفها وآلياتها استجابة للتغيرات البيئية.  
ويعرف التخطيط الاستراتيجي (Strategic Planning) على أنه نشاط منظم وشامل يركز على  
تفسير وفهم المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية للمنظمة وتحديد القضايا والموضوعات الإستراتيجية التي

<sup>1</sup> آن فلورين، مرجع سبق ذكره، ص246.



تواجه المنظمات غير الحكومية، ووضع السياسات الملائمة للتعامل معها<sup>1</sup>. فهو يساعد المنظمات غير الحكومية على:

- التعرف على الفرص المتاحة والعمل على استثمارها، والتعرف على التهديدات المحتملة والعمل على تفاديها أو التقليل من آثارها.
- مساعدتها في معرفة احتمالات المستقبل، وبالتالي إمكانية التكيف مع المتغيرات الجديدة.
- مساعدتها على معرفة أهدافها وإمكاناتها الحقيقية.
- يوفر طريقة أفضل لتوزيع الموارد.
- يبيّن نظام الضبط وقواعد السلوك التي توجه المنظمات غير الحكومية.
- يشجع آليات المنظمات غير الحكومية في عمليات الاستجابة الوقائية، وليس مجرد رد الفعل.
- يزود المنظمات غير الحكومية بنظام أفضل لتقويم الأداء، أو آليات التقييم أو التنظيم الذاتي (self-regulation)<sup>2</sup>.

فعلى سبيل المثال يمر تخطيط المنظمات الدولية غير الحكومية وإعدادها برنامج للأمن الإنساني بالمرحل التالية، وكل مرحلة تتطلب مجموعة من الأهداف والمهام:

#### المرحلة الأولى: التحليل، التخطيط والتنظيم :

تحتل مرحلة التخطيط والتحليل والتنظيم الأولى بأهمية كبيرة، لأنها تؤكد بأن برنامج الأمن الإنساني الذي ستعتمده المنظمات الدولية غير الحكومية سيعالج الاحتياجات/الهشاشات الحالية، وقدرات المجتمعات المتأثرة وتقديم الاستراتيجيات التي تركز على إطار الحماية والتمكين، إلى جانب المشاركة الفعالة للمجتمعات المتأثرة .

#### المرحلة الثانية: التنفيذ

إحدى أهداف مرحلة التنفيذ هو ضمان مدى استفادة الفئات المستهدفة من برنامج الأمن الإنساني وبناء القدرات.

#### المرحلة الثالثة: تقييم أثر برنامج الأمن الإنساني

تسمح هذه المرحلة للمنظمات الدولية غير الحكومية بتقييم النتائج، وتكييفها وفقاً للظروف المتغيرة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> John M. Bryson, 'Strategic planning for public and nonprofit organizations : a guide to strengthening and sustaining organizational achievement' (United States of America: Jossey-Bass, 2004), p. 34.

<sup>2</sup> Ibid, p.36.

والجدول التالي بين عناصر المراحل الثلاثة السابقة :

الأهداف والمهام	المرحلة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وضع عمليات مشاركتية، وتحديد جماعي للاحتياجات /المشاشات، وقدرات المجتمعات المتأثرة؛</li> <li>- تنظيم التهديدات على أساس القدرات والمشاشات الحالية؛</li> <li>- وضع الأولويات من خلال ثنائية الحاجات/المشاشات، وتحليل قدرة المجتمعات المتأثرة؛</li> <li>- تحديد الأسباب الجذرية للتهديدات وعلاقتها المتبادلة؛</li> <li>- تجميع التهديدات على أساس تنظيم شامل ومتعدد القطاعات؛</li> <li>- وضع الاستراتيجيات /الاستجابات التي تتضمن معايير التمكين والحماية، وتكون قصيرة، متوسطة وطويلة المدى، حتى وغن لم يتم تنفيذها؛</li> <li>- وضع تخطيط متعدد الفواعل لتعزيز الانسجام في الأهداف، المهام والمسؤوليات.</li> </ul>	<p style="text-align: center;"><b>المرحلة الأولى : التحليل ،التنظيم والتخطيط</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- التنفيذ بالتعاون مع الشركاء المحليين؛</li> <li>- بناء قدرات المجتمعات المتأثرة والمؤسسات المحلية؛</li> </ul>	<p style="text-align: center;"><b>المرحلة الثانية: التنفيذ</b></p>

<sup>1</sup> —, "Human Security In Theory and Practice: Application of the Human Security Concept and the United Nations Trust Fund for Human Security", ( Human Security Unit, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs), pp.13,19, (accessed28/04/2012)  
[http://hdr.undp.org/en/media/HS\\_Handbook\\_2009.pdf](http://hdr.undp.org/en/media/HS_Handbook_2009.pdf)

<p>- المراقبة كجزء من البرنامج ، وكأساس للتعلم والتكيف.</p>	
<p>- هل ساهم البرنامج في تحديد التهديدات الأساسية والعمل على تخفيفها ؟ - استخلاص الدروس المستفادة من حالات الفشل وتحسين البرنامج.</p>	<p>المرحلة الثالثة: تقييم الأثر</p>

جدول رقم- 13-:مراحل تخطيط برنامج للأمن الإنساني.

المصدر.: Human Security In Theory and Practice, op.cit.,p13.

### خلاصة الفصل الثالث:

حاول هذا الفصل الإشارة إلى بعض الأمثلة عن مساهمات المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني، والتي تؤكد أن أجندة الأمن الإنساني أصبحت محورية في مساعي بناء وتطوير جهود متكاملة لحل ومواجهة المشاكل الناتجة عن الأنماط المختلفة للتهديدات الأمنية الجديدة، وتأثيرها على سلامة وأمن الأفراد .

وذلك من خلال تلمس جهودها في تضمين مفهوم الأمن الإنساني ودجمه في سياسات المنظمات الدولية وفي عملية صياغة وتطوير قواعد القانون الدولي الإنساني إلى جانب تطوير الشراكات مع المبادرات العالمية الحكومية وغير الحكومية التي تضع الأمن الإنساني ضمن أولويات أجنداتها الأمنية واتجاهات سياستها الخارجية.

من جهة أخرى تستلزم جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في ضمان تحقيق كفاءة آلياتها، وتجديد حيويتها في مساعيها لتفعيل الأمن الإنساني العمل على توفير المتطلبات الأساسية التي تمكنها من ذلك، خاصة تلك التي تستهدف سمعتها كإحدى الفواعل الأساسية للأمن الإنساني. وما يتعلق بالشرعية المنظماتية وانعكاساتها على أداء المنظمات الدولية غير الحكومية، أهمية المساءلة والشفافية إلى جانب التخطيط الاستراتيجي في تحقيق كفاءة هذه الأخيرة ،والتي أصبحت ضرورية في ظل التحديات المتنوعة التي تواجهها خاصة التحديات المالية كأهم العوائق التي تؤثر على قدرة ومرونة المنظمات الدولية غير الحكومية في تبني استراتيجيات وآليات مبتكرة لمواجهة مصادر انعدام الأمن والاستجابة السريعة

للتحديات الناشئة .إضافة إلى تحديات القدرة التسييرية والتحديات التي تواجه أمن أفراد المنظمات الدولية غير الحكومية في بيئة عملها .

الخاتمة:

حملت نهاية الحرب الباردة حافزا لبروز مفاهيم جديدة تضع الفرد كوحدة تحليل و كأساس للتفاعلات الدولية، فبعد أن حصرت الواقعية مفهوم الأمن في التصور التقليدي الذي يركز على أمن الدولة وحمايتها من التهديدات الخارجية أحدث مفهوم الأمن الإنساني كتصور كوسمبوليتاني قطيعة ابستمولوجية ومنهجية على مستوى الدراسات الأمنية بوضع الفرد بدلا من الدولة كمرجعية أساسية للدراسات الأمنية، محدثا التحول في مفاهيم أخرى ذات الصلة به كالسيادة، المصلحة والحدود . فأضحت السيادة سيادة مسؤولية، والمصلحة هي بضمنان أمن الإنسان وسلامته، وخلق بذلك مفهوم الأمن الإنساني التجانس القيمي العالمي، على أساس المواطنة العالمية، التي تتجاوز الحدود والاعتبارات الثقافية، الدينية والإثنية، نظرا لتأكيد ما يمكن تسميته بالإنسان العالمي.

وقد نتج هذا التحول في التصور الأمني عن ثلاثة عوامل، ساعدت على إعادة تعريف الأمن في محتوى أوسع من مجرد حصره في التهديدات العسكرية، وهي:

- التحول في طبيعة الحروب والتراعات التي أصبحت أكثرها نزاعات داخلية، تستدعي استحداث سياسات ووسائل جديدة، تتخذ من الفرد هدفا لها بدلا من الدولة.
- اختفاء التمييز بين الأمن الوطني والأمن الدولي، خاصة مع تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل وإفرازات العولمة بأبعادها المختلفة.
- تنامي تأثيرات القوة الناعمة التي تستند على وظيفة التنمية وأمن الموارد حماية البيئة و ضمان حقوق الإنسان.

بحيث يعكس الأمن الإنساني نموذجا جديدا لفهم الضعف الإنساني، يتحدي مفهوم الأمن القومي التقليدي فلم تعد المسألة الأمنية تتعلق ببقاء الدول وإنما ببقاء الإنسانية نفسها، بحيث أصبحت أكثر التهديدات على الأمن في مختلف مستوياته تنبع من داخل الدول، و من الحالة التي يعيش ويتواجد فيها الأفراد. لذا فالحديث عن مفهوم الأمن الإنساني يشير إلى فكرة تحرير الإنسان من الحاجة والخوف وجعله مركزاً للسياسات الأمنية فالأمن الإنساني أمن محوره الإنسان كضرورة للاستقرار القومي والإقليمي والدولي.

من جهة أخرى سمحت أهمية تعزيز منطق التعاون بين مختلف الفواعل في مواجهة التحديات الأمنية العالمية، إضافة إلى ضعف الدولة و عجزها عن القيام بجزء من مهامها كفاعل أساسي في حماية الأمن الإنساني

وتطبيق معايير حقوق الإنسان بفتح المجال لدور المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل يتمتع بمزايا نسبية متنوعة تأهله للعب دور كبير في مساعي تفعيل الأمن الإنساني واستدامة مضامينه المختلفة .

فمحاولة تحقيق استجابات متكاملة لمواجهة تهديدات الأمن الإنساني تقتضي استجابة دولية متعددة الأوجه تهدف بالأساس إلى إقرار سلام مستديم أصبح فيه الأمن الإنساني يعني حماية الأفراد الذين يتعرضون للتهديد والمواقف الخطرة؛ وذلك ببناء قدراتهم وتطلعاتهم، وتحديد النظم التي توفر لهم المقومات الأساسية لسبل العيش والبقاء والكرامة.

بناء على ذلك، ومن خلال دراستنا السابقة تم التوصل إلى أهم النتائج التالية:

**أولاً:** لقد كان للمنظمات الدولية غير الحكومية دورا كبيرا في تفعيل الأمن الإنساني، من خلال تنوع آلياتها في عملية التعريف بأهمية الأمن الإنساني ليس كمجرد ضرورة أخلاقية وإنما كخيار استراتيجي لضمان الأمن الوطني والعالمي، وفي إقناع صناع السياسات الأمنية العالمية، والجماهير بتعدد التهديدات الأمنية الجديدة وفي ضرورة تقديم الحلول الاستجابية السريعة والبدائل المناسبة، ومراقبة تنفيذها، فقد كان بإمكان المنظمات الدولية غير الحكومية أن تثبت فعاليتها بشكل أكبر في مواقف متعددة وذلك من خلال:

- آلياتها الوقائية التي تهدف إلى الحيلولة دون حدوث انتهاكات وشيكة، اعتمادا على قياس مؤشرات تزايد  
اللا أمن، وآليات الإنذار المبكر وأهمية الاستخدام الاستراتيجي للمعلومات في رفع مستويات الوعي العالمي بتهديدات الأمن الإنساني فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تنسيقا عالميا مسبقا للتعامل مع هذه التهديدات، بحيث لا يأتي التحرك لاحقا للكارثة الإنسانية.
- آليات حماية أمن الأفراد، التي تعتمد على مقومات مفهوم القوة الناعمة التي توفر عدة مستويات للضغط والإقناع وبناء الشبكات والتحالفات الإستراتيجية التي تعمل على حماية الحقوق الأساسية والاحتياجات والمصالح الاقتصادية والأمن النفسي والجسدي والثقافي للأفراد دون تمييز من خلال تكريس قواعد الحكم الرشيد، وتعزيز العمل الإنساني، والتأكيد على سيادة القانون، والشفافية والمحاسبة في المؤسسات الحكومية ومراقبة مستويات الإنفاق على التسليح مقابل الصرف على احتياجات الأمن الإنساني واحترام حقوق المواطنة كأساس لتفعيل الأمن الإنساني .
- الآليات التعويضية التي تهدف إلى إسقاط التجاوزات أو الإفلات من العقاب، إعادة تأهيل وتمكين المجتمعات والأفراد، من خلال التأكيد على المشاركة، ، والوعي، والوصول والتحكم في الموارد، والقدرة على التأثير وصنع القرار واتخاذها إلى جانب جهود بناء دوائر المنصرين لأجندة وثقافة الأمن الإنساني .

**ثانيا:** أكدت هذه الدراسة أيضا أن الدور الكبير الذي قامت به المنظمات الدولية غير الحكومية في مساعيها لتفعيل الأمن الإنساني كان كنتيجة للتطورات العالمية الراهنة وتراجع دور الدولة القومية، ويبرز ذلك من خلال تزايد اهتمام المنظمات الدولية والفواعل غير الدولانية الأخرى وعلى رأسها المنظمات الدولية غير الحكومية بالمشاكل الداخلية للدول بعدما كان يقتصر دورها على منع قيام الحروب بين الدول و ضمان الأمن الجماعي. ويلاحظ ذلك من خلال:

- قيامها بتنظيم الانتخابات العامة أو الإشراف عليها أو مراقبتها في بعض الدول.
- إعلان حمايتها لبعض الأقليات أو الجماعات المضطهدة .
- إنشاء مناطق أمنية يحظر فيها تخزين السلاح أو استعماله.
- إشرافها على نزع السلاح، أو إيقاف العمليات الحربية أو فرض الهدنة.
- سعيها لضمان وصول المساعدات الإنسانية وحمايتها للقوافل الإنسانية.
- إسهامها بعد انتهاء الحروب الأهلية في إعادة البناء والاعمار.

**ثالثا:** تتمثل أهمية دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني، في اعتماد آليات وأهداف واقعية عملية، تركز على مسألة الربط بين حقوق الإنسان والتنمية الإنسانية المستدامة، والتي تؤكد التوجه العالمي نحو التركيز على ضمان أمن الفرد من الخوف ومن الحاجة. والضغط باتجاه تشكيل منظومة من القيم والمعايير الضابطة، والعمل على تفعيل قواعد السلوك. والتأكيد على أهمية العمل الوقائي للتقليل من نسبة التعرض للخطر والآليات التي يتم اعتمادها لمعالجة الموقف عندما تفشل الوقاية.

**رابعا:** تبرز ضرورة تنوع آليات عمل المنظمات الدولية غير الحكومية ومرونتها بالنظر إلى ما يواجهه أمن الأفراد من تحديات خطيرة سواء نتجت عن كوارث طبيعية أو لعوامل اقتصادية، أو حتى إذا كانت الدولة ذاتها مصدرا لتهديد أمن الأفراد على أن يترك ترتيب الأولويات وفقا للأحوال السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وخصوصيات البيئة الأمنية، ففي حالات معينة تصبح الأولوية للتركيز على الأبعاد السياسية للمفهوم وذلك في حالات الصراعات المسلحة والحروب، على أن يركز في مرحلة لاحقة على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمفهوم.

**خامسا:** تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية أثناء قيامها بأدوارها ونشاطاتها، العديد من التحديات المالية التنظيمية، والتحديات التي تستهدف أمن أفرادها والعاملين بها في بيئات العمل غير الآمنة. إلى جانب التحديات التي يطرحها مفهوم الأمن الإنساني في حد ذاته فرغم المحاولات الجادة لدراسته إلا أنه لا يزال في طور التبلور، بحيث لم يتفق بصورة نهائية حول الأبعاد المختلفة المشكلة له، كما أن أغلب ما طرح من تعريفات للمفهوم يتسم بالاتساع الشديد بما يفرض تحديات عند محاولة تطبيق



المفهوم وتحويله إلى أطر عملية محددة تتباين في أولوياتها وفقا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وبذلك فإن كفاءة المنظمات الدولية غير الحكومية في مساعيها لتفعيل الأمن الإنساني مرهون بقدرتها على تجاوز تلك التحديات، وضمان توفير الأرضية الملائمة والمتطلبات الأساسية التي تعزز دورها، وتشمل متطلبات كامنة متعلقة بهذه المنظمات في حد ذاتها، مثل توظيف مفاهيم التخطيط الاستراتيجي وضمان المساءلة والشرعية التنظيمية .

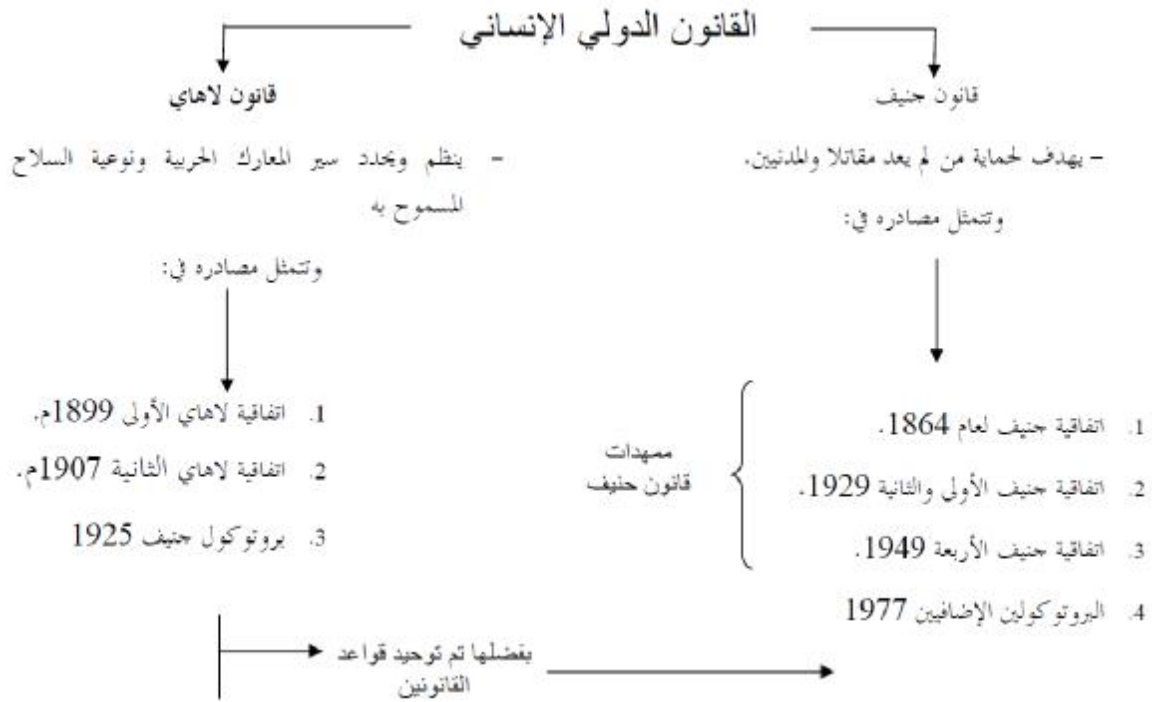
# الملاحق

## الملحق الأول: محتوى القانون الدولي الإنساني

يتشكل القانون الدولي الإنساني من فرعين بحسب الحماية التي يستهدفها، فإن كان يهدف لحماية الأفراد

والأعيان، فنكون بصدد الحديث عن قانون جنيف، وإن كان يستهدف تحديد كيفية إجراء المعارك والوسائل

المسموح بها آنذاك، فنكون بصدد قانوني لاهاي.



### قانون جنيف:

يعتبره البعض القانون الإنساني بالمعنى الأدق، وهو يستهدف حماية المتقاتلين خارج ساحة المعركة، والذين لا

يشاركون في العداوات و منهم خاصة المدنيين . و يشتمل هذا القانون على أربعة اتفاقيات، و بروتوكولين

إضافيين، غيران هناك عدة اتفاقيات سبقتها وتمثل في:

أ - **اتفاقية جنيف لعام 1864** تتعلق بتحسين حال جرحى الجيوش في الميدان، وهي أول اتفاقية تضمنت قواعد عملية في مجال حماية الجرحى والمرضى وتخفيف معاناة الإنسان أثناء الحروب وتنتع " بالاتفاقية

الأم "لمكانتها في ميلاد القانون الإنساني، وكونها أوّل محاولة في اتجاه تدوين قواعد القانون الإنساني، وفي مجال

حماية العسكريين المرضى و الجرحى أثناء المنازعات المسلحة.

ب -اتفاقية جنيف الأولى لعام : 1929 جاءت في سياق مراجعة القانون الإنساني في مضمون اتفاقيتي جنيف لعام 1864 و 1906 المتعلقة بتحسين حال الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان.

ج -اتفاقية جنيف الثانية لعام 1929 ، تتعلق هذه الأخيرة بمعاملة أسرى الحرب، وهي الأولى في مجال حماية الأسرى والالتزام بمعاملتهم معاملة إنسانية ودون تمييز .

وقد عدت هذه الاتفاقيات مقدمات لما احتوته اتفاقيات جنيف الأربعة، والبروتوكولين الإضافيين التي غالبا ما يشار إليها على كونها المشكلة الفعلية لقانون جنيف والقانون الإنساني وتمثل في:

أ -اتفاقيات جنيف الأربعة سنة :1949 :قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالإعداد لاتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها سنة 1977 م، وقد تم التوقيع عليها في المؤتمر الدبلوماسي الأول في 1949 م فيما يخص الاتفاقيات الأربعة، و في المؤتمر الثاني في 1977 م بخصوص البروتوكولين:

1-اتفاقية حول حماية الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان؛

2-اتفاقية حول تحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى بالقوات المسلحة في البحار؛

3-اتفاقية مرتبطة بمعاملة أسرى الحرب؛

4-اتفاقية حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب.

ب -البروتوكولين الإضافيين لسنة 1977 ويتمثلان في:

ب -1 -البروتوكول الإضافي الأوّل ويتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية.

ب -2 -البروتوكول الإضافي الثاني، ويتعلق بحماية الأشخاص ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية. واستهدفت اللجنة من وراء مراجعتها لنصوص قانون لاهاي تحقيق ثلاث غايات :أولها تمديد الحماية لتشمل

المدنيين الذين يقعون تحت سلطة العدو، ثانيها تمديد الحماية لضحايا الحروب الأهلية، وثالثتها تزويد الاتفاقات

الجديدة بآلية للرقابة تشارك اللجنة فيها بنفسها.

المصدر: عمر سعد الله، "مدخل في القانون الدولي لحقوق الإنسان" (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993)، ص30.

## الملحق الثاني: جذور مفهوم الأمن الإنساني في فترة الحرب الباردة

شهدت فترة الحرب الباردة بعض المحاولات المحدودة لدراسة المشاكل الإنسانية أو القضايا ذات الأبعاد الإنسانية التي طرح من خلالها مفهوم الأمن الإنساني، فخلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين أثير الحديث عن مفهوم الأمن الإنساني من خلال مناقشة أبرز تحديات ومصادر تهديد أمن الأفراد، وذلك ضمن أعمال وتقارير بعض اللجان المستقلة المعنية بدراسات الأمن والتنمية، ومنها "نادي روما" (Rome club) وذلك في السبعينات من القرن العشرين الذي أصدر مجموعة من التقارير بعنوان الإشكالية العالمية (world problematic)، التي قامت على فكرة أن هناك مجموعة كبيرة من المشاكل التي يواجهها البشر في كل من الدول الفقيرة والغنية على حد سواء ومنها مشاكل الفقر، والمشاكل البيئية، وافتقاد الثقة في المؤسسات، وغياب الأمان الوظيفي، وغيرها من المشاكل، إذ لاحظ التقرير أن كل شخص في العالم يواجه مجموعة من الضغوط والمشاكل التي تتطلب الانتباه والتحرك الفعال، نظرا للتأثير المتزايد لتلك المشاكل على كافة جوانب حياة الأفراد. وقد أكدت تلك التقارير على أن هناك نظاما عالميا معقدا يؤثر على الفرص المتاحة أمام الأفراد وحتى على بقاءهم، وأن هناك طرقا بديلة نحو إعادة تعريف التنمية العالمية والأمن الإنساني بما يساعد على تحسين الخيارات المتاحة أمام الأفراد.

أحد اللجان الأخرى تمثلت في "اللجنة المستقلة حول قضايا التنمية الدولية" Independent commission on international development برئاسة فيلي براند Willy Brandt، كما عرفت اللجنة "بلجنة براند" وتشكلت اللجنة في عام 1977 بناء على اقتراح السيد/روبرت مكنمارا، رئيس اللجنة البنك الدولي الأسبق، بحيث ركزت اللجنة بالأساس في أعمالها على قضايا الشمال والجنوب وسبل تقليل الفجوات بينهما. وقد أصدرت اللجنة تقريرين، الأول هو تقري الشمال-الجنوب برنامج للقاء North-South Report : a program for survival وذلك في عام 1980، إذ أكدت اللجنة من خلاله على أن المشاكل التي تواجهها البشرية لم تعد مقصورة على تلك الأنماط التقليدية المرتبطة بالأساس بمشاكل السلم والحرب، إذ يوجد بجانبها أنماط أخرى أكثر خطورة من جوع وفجوات متزايدة بين الفقراء والأغنياء وبين الشمال والجنوب. وقد اقترح التقرير أن الحل يكمن في توافر الإرادة للتغلب على تلك الفجوات المتزايدة بين الأفراد والدول وهو الأمر الذي من شأنه تحقيق الأمن الإنساني.

أما التقرير الثاني فقد كان بعنوان الأزمات المشتركة: تعاون الشمال الجنوب للتعافي العالمي Common crisis :North-South cooperation for world recovery وذلك

في عام 1983 وقد ركز التقرير بالأساس على متطلبات تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير الطاقة الأمنية وإصلاح نظام المساعدات الدولية، كما أسهمت أعمال بعض اللجان المستقلة في طرح مفهوم الأمن الإنساني خلال فترة الحرب الباردة ومنها "لجنة برونتلاند" Bruntland التي عرفت فيما بعد بلجنة "الحكم الرشيد العالمي" commission on global governance، وقد انبثقت هذه الأخيرة عن مبادرة استكهولم للأمن العالمي والحكم الرشيد لعام 1991 التي دعت إلى مسؤولية مشتركة، والتركيز على التحديات التي يواجهها العالم أمنياً بدلاً من التنافس السياسي وسباقات التسلح، كما دعت لمفهوم واسع للأمن ليتعامل مع التحديات المرتبطة بمشكلات التنمية، والتلوث البيئي، والزيادة السكانية كما أصدرت اللجنة تقرير في عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك Our common future ركز هذا الأخير على البحث عن سبل إيجاد بيئة ملائمة يمكن من خلالها تحقيق احتياجات الأفراد الحالية دون التأثير على قدرة الأجيال المستقبلية على بلوغ احتياجاتها الخاصة .

ويخلص التقرير إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب ما يلي:

ü ضرورة إيجاد نظام سياسي يساهم في تحقيق المشاركة الفعالة للمواطنين في عملية صنع القرار .

ü إيجاد نظام اقتصادي قادر على توفير المعرفة التقنية .

ü العمل على إيجاد نظام اجتماعي يوفر حلولاً للمشكلات والتوترات التي تنبع من البيئة غير المتوازنة.

ü إيجاد نظام إنتاجي يلتزم بالحفاظ على البيئة في عملية التنمية.

ü العمل على إيجاد نظام دولي يحقق أشكال مستدامة من التجارة.

ü ضرورة إيجاد نظام إدارة مرّن لديه القدرة على تصحيح الأخطاء ذاتياً.

المصدر: خديجة عرفة محمد أمين، "الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي" (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)، ص ص 24، 25.

الملحق الثالث: احتياجات التمويل الإنساني التي أطلقتها المنظمات الدولية غير الحكومية في عام 2011



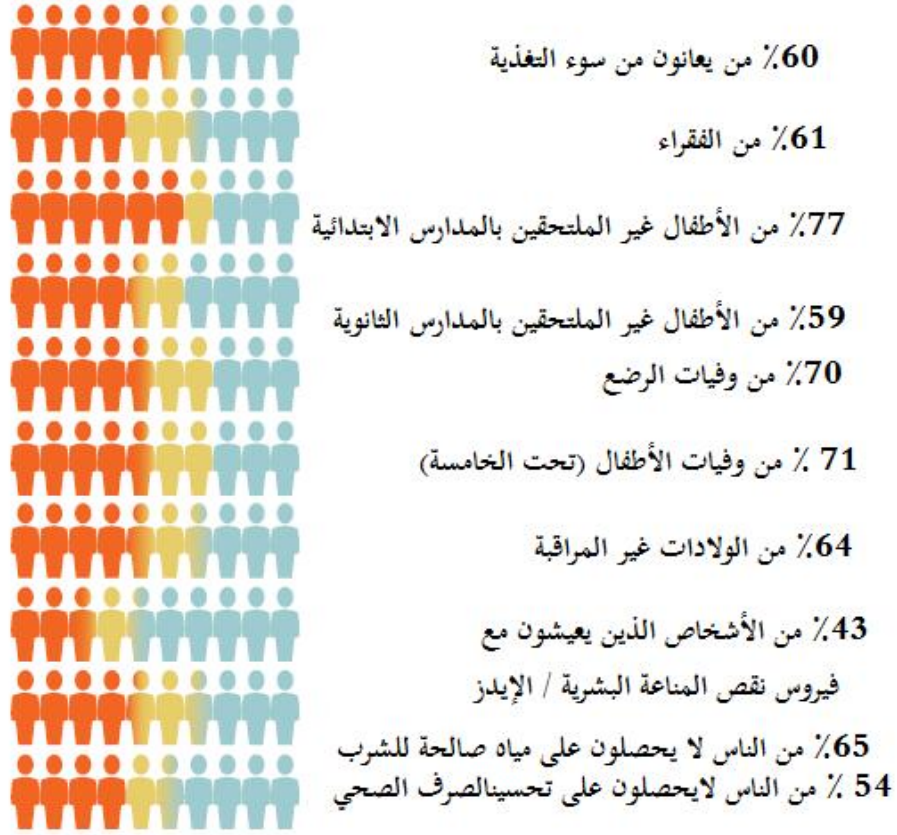
تمثل الأعمدة البيانية النداءات التي أطلقتها المنظمات الدولية غير الحكومية في عام 2010 بهدف رفع مستويات التمويل والمساعدات الإنسانية للأزمات .

المصدر: النداء الإنساني 2010: عملية النداء الموحد (تقرير صادر عن الأمم المتحدة في 2010).

[http://ochadms.unog.ch/quickplace/cap/main.nsf/h\\_Index/CAP\\_2010\\_Humanitarian\\_Appeal/\\$FILE/CAP\\_2010\\_Humanitarian\\_Appeal\\_SCREEN.pdf](http://ochadms.unog.ch/quickplace/cap/main.nsf/h_Index/CAP_2010_Humanitarian_Appeal/$FILE/CAP_2010_Humanitarian_Appeal_SCREEN.pdf)



## الملحق الرابع: بعض الإحصائيات عن حالة الأفراد في الدول الفاشلة أو المتأثرة بالتزاع لعام 2011



### الشكل رقم -2- : معاناة الدول المتأثرة بالتزاع.

المصدر: Conflict, Security, and 2011 world development report:

Development(The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank2011),p 62.

الملحق الخامس: مكونات الأمن الإنساني المتضمنة في إطار اتفاقيات حقوق الإنسان

المواد والحقوق من خلال الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.	حقوق الإنسان	مكونات الأمن الإنساني حسب تقرير التنمية البشرية 1994
<p>-الإعلان العالمي لحقوق                      ( * المادة UDHR للإنسان )                      17: (الحق في                      التملك)، م22 (الحق في الأمن                      المجتمعي)، م23 (الحق في العمل)                      م24 (الحق في الراحة)، م25 (الحق                      في الخدمات الاجتماعية)                      م26 (الحق في التعلم).                      -عهد الحقوق الاقتصادية                      ( * CESCR الاجتماعية والثقافية )                      م6 (الحق في العمل)، م7 (شروط                      العمل العادل)، م8 (الحق في                      تشكيل اتحادات عمالية                      والإضراب)، م9 (الحق في الأمن                      المجتمعي)، م10 (حماية                      العائلة)، م13-14 (الحق في                      التعليم).</p>	<p>الحقوق الاجتماعية                      والاقتصادية</p>	<p>-الأمن الاقتصادي = دخل                      أساسي مضمون.                      -التهديدات: البطالة، العمل                      المؤقت، العمل الخطير، دخل                      منخفض وغير امن مما يؤدي إلى                      الفقر.</p>
<p>(م25 (الحق في UDHR)                      الغذاء، السكن، الملابس والرعاية                      الصحية).                      (م11 (الحق في مستوى CESCR)                      عيش مناسب، الحق في الغذاء).</p>	<p>الحق في الغذاء</p>	<p>-الأمن الغذائي = الحصول                      المادي والاقتصادي على الغذاء                      الأساسي.                      التهديدات: سوء التوزيع، انعدام                      القدرة الشرائية.</p>
<p>(م25 (الحق في UDHR)</p>		<p>-الأمن الصحي</p>

<p>الغذاء، السكن، الملابس والرعاية الصحية).</p> <p>( م12 (الحق في مستوى CESCR ) عالي من الصحة).</p>	<p><b>الحق في الصحة</b></p>	<p><b>التحديات:</b> الأمراض المعدية الناتجة عن سوء التغذية، البيئة غير الآمنة.</p> <p>وتكون هذه التحديات أكبر على الفقراء، النساء والأطفال.</p>
<p>( م12 (الحق في مستوى CESCR ) عالي من الصحة).</p>	<p><b>الحق في بيئة صحية</b></p>	<p>- <b>الأمن البيئي</b> = بيئة صحية .</p> <p>- <b>التحديات:</b> تدهور النظام الإيكولوجي، نقص المياه، التصحر، تلوث الهواء، الكوارث الطبيعية وانعدام نظام الإنذار.</p>
<p>( م3 (الحق في UDHR ) الحياة، م4 (منع الاسترقاق)، م5 (منع التعذيب)، م6 (الحق في الشخصية القانونية)، م7 (منع الاحتجاز أو النفي التعسفي)، م11 (مبدأ الشرعية وافتراض البراءة)، م12 (حماية الخصوصية)، م13 (حرية التنقل). م14 (حق اللجوء هرباً من الاضطهاد)، م18 (حرية الفكر، الضمير والدين)، م19 (حرية الرأي)، م20 (حرية تكوين الجمعيات) .</p> <p>العهد الدولي للحقوق المدنية</p>	<p><b>الحقوق المدنية</b></p>	<p>- <b>الأمن الشخصي</b> = الأمن من العنف الجسدي</p> <p>- <b>التحديات:</b> من الدولة (التعذيب) الدول الأخرى (الحرب)، من جماعات الأفراد (التوتر الإثني) الأفراد أو العصابات (الجريمة). مكان العمل، حوادث المرور، ضد النساء أو الأطفال.</p>

<p>(م* 2 CCPR والسياسية)</p> <p>(حماية القانون على قدم المساواة)</p> <p>م، 6 (الحق في الحياة)، م7 (حظر التعذيب)، م8 (حظر الرق)</p> <p>م، 9 (الحق في الحرية والأمن)، م10 (معاملة السجناء)، م11 (تحریم الاعتقال بسبب الديون)</p> <p>م، 13 (عدم الترحيل القسري)، م15 (مبدأ الشرعية)، م16 (الشخصية القانونية)، م17 (حماية الخصوصية) م 18 (الحق في حرية الفكر، الضمير والدين)، م19 (الحق في اعتناق الآراء)، م20 (حظر الدعاية العنصرية والحرب)، م21 (الحق في التجمع)، م22 (حرية تكوين الجمعيات)، م23 (حماية الأسرة)، م24 (حماية الأطفال)، م26 (حظر التمييز).</p>		
<p>(م 1 (المساواة بين UDHR-)</p> <p>الرجل والمرأة)، م2 (حظر التمييز)، م7 (المساواة أمام القانون ومنع التمييز)، م27 (الحق في المشاركة في الحياة</p>	<p>الحقوق الثقافية</p>	<p>-الأمن المجتمعي = انتساب امن للمجموعة.</p> <p>-التهديدات: من المجموعة (الممارسات القمعية)، بين المجموعات (العنف الإثني)، من</p>

<p>الثقافية). م 2 (حظر التمييز) -CCPR) م 3 (المساواة بين الرجل والمرأة) م 3 (المساواة بين -CESCR) الرجل والمرأة) و 15 (حق المشاركة في الحياة الثقافية).</p>		<p>المجموعة المهيمنة (السكان الأصليين).</p>
<p>م 21 (الحق في UDHR -) المشاركة السياسية) م 1 (حق تقرير) -CCPR) م 25 (المشاركة المصير) السياسية). م 1 (حق تقرير) -CESCR) المصير).</p>	<p>الحقوق السياسية والديمقراطية</p>	<p>-الأمن السياسي = العيش في مجتمع يحترم حقوق الإنسان الأساسية. -التهديدات: انتهاكات حقوق الإنسان.</p>

المصدر: .:pp128,129, op.cit., Anuradha M.Chenoy and Shahrbanou Tajbakhsh

# قائمة المراجع:

## المراجع العربية :

### 1- الكتب:

- 1- أبو حودة، إلياس. "الأمن البشري وسيادة الدول". الطبعة الأولى. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للنشر، 2008.
- 2- أحمد، علم وائل. "مركز الفرد في النظام القانوني للمسؤولية الدولية". القاهرة: دار النهضة العربية، 2001.
- 3- أوصديق، فوزي. "مبدأ التدخل : لماذا وكيف؟". الجزائر: دار الكتاب الحديث. 1999
- 4- بكنك، كاترين، كيت، مارغريت . ترجمة: لينا حمدان البلاونة . "نشاط بلا حدود : شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة الدولية". لبنان: دار البشير ، 2005.
- 5- بن عنتر، عبد النور. "البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر ، أوروبا والحلف الأطلسي". الجزائر: المكتبة العصرية للنشر، 2005.
- 6- بيلس، جون و ستيف ، سميث . ترجمة: مركز الخليج للأبحاث . "عولمة السياسة العالمية". الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للنشر، 2004.
- 7- المحجسي ، محمد سعد . "الاتصالات والمعلومات ". الطبعة الأولى. الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، 2000.
- 8- حقي ، سعد توفيق. "مبادئ العلاقات الدولية". عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2000.
- 9- السيد حسين، عدنان . "العرب في دائرة التزاعات الدولية". الطبعة الأولى . بيروت: مطبعة سيكو، 2001.
- 10- سعد الله، عمر . "المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور". الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2009.
- 11- سعد الله ، عمر. "مدخل في القانون الدولي لحقوق الإنسان". الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1993 .
- 12- سرحال، أحمد . "قانون العلاقات الدولية". الطبعة الأولى . القاهرة: دار الكتاب للنشر ، 1990.
- 13- ساسي ، سالم الحاج. " المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان عبر الزمان والمكان". الإسكندرية: منشورات الجامعة المفتوحة. 1998 .
- 14- سامي، ريجانا. "العالم في مطلع القرن 21 ". بيروت: دار العلم للملايين، 199 .

- 15- الطعيمات، هاني سليمان. "حقوق الإنسان وحرياته الأساسية". الطبعة الأولى. الأردن: دار الشروق للنشر 2006.
- 16- فلوريني، آن . ترجمة: تانيا بشارة . "القوة الثالثة: المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية". الطبعة الأولى لبنان: دار الساقى للنشر ، 2005.
- 17- عامر، صلاح الدين . "مقدمة لدراسة القانون الدولي العام" . القاهرة : دار النهضة العربية للنشر 2007.
- 18- عمر، عماد ، ممدوح ، عبد الجواد . "التكتيكات الجديدة في مجال حقوق الإنسان". الطبعة الأولى. لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع ، 2008.
- 19- العناني ، إبراهيم محمد وآخرون. "القانون الدولي الإنساني آفاق وتحديات" . الطبعة الأولى لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية ، 2005.
- 20- عبد الفتاح، مصطفى لطفي. "الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات". الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. 1999
- 21- غليون، برهان. "العرب وتحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد". الطبعة الأولى. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2003.
- 22- محمد الأمين، خديجة عرفة . "الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي". الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2009.
- 23- مسعد، عبد الرحمان ، قاسم، زيدان. "تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي" . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003.
- 24- 3/4، 3/4، "العاملون الإنسانيون في خطر". سورية: الأهالي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

## 2- المجلات والدوريات:

- 1- أحمد ، عبد الله، "السيادة الوطنية في ظل التغيرات العالمية"، السياسة الدولية، العدد 132، جانفي 2001.
- 2- أسامة، المجذوب، "المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة الدولية"، السياسة الدولية، العدد 109، جويلية 1992.



3- عادل زقاع، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، دفاتر السياسة والقانون : العدد 5، جوان 2011.

المتوسط"، في الأمنية الترتيبات على وانعكاساته الأمن مفهوم في التحول بخوش، "4- مصطفى،  
2008 العدد3، ماي الاستراتيجي، العالم .

5- منصور، محمد إبراهيم، "الدولة القطرية ومستقبل العولمة"، المستقبل العربي، العدد282، أوت  
2002.

### 3 - القواميس:

الخليج مركز الدولية"، ترجمة للعلاقات بنغوين قاموس، " نوبنهام، جيفري غراهام 1- ايفانز،  
2000 مارس للنشر، بنغوين، 2 ط للأبحاث،

2- مارتن، غريفيشس، تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دي: مركز الخليج  
للأبحاث، الطبعة الأولى، 2002.

### 4 - التقارير:

الأمن و السلاح نزع و آخرون . "التسلح و حمود فادي :1- \_\_\_\_\_ . ترجمة  
السنوي. الكتاب. الدولي"

العربية الوحدة دراسات الأولى. بيروت: مركز الطبعة. السلام الدولي لأبحاث ستوكهولم معهد تقرير  
جانفي 2004.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2008.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009: تحديات أمن الإنسان  
في البلدان العربية.

4- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2000: الأهداف الإنمائية للألفية.

### 5 - مذكرات الماجستير:

1- أحسن كمال، "آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني في ضوء التغيرات الدولية للقانون  
الدولي المعاصر"، مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2011.

2- حموم فريدة، "الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، مذكرة ماجستير، جامعة  
الجزائر، 2003/2004.

### 6 - مواقع الانترنت:

الجنوبية. تم تصفح الموقع إفريقيا في الغذائية والأزمة الإيدز: المختلفة الجديدة المجاعة دووال. 1- أليكس  
يوم: 13 أكتوبر 2011

[http://www.sahims.net/doclibrary/Sahims\\_Documents/050613\\_och1.pdf](http://www.sahims.net/doclibrary/Sahims_Documents/050613_och1.pdf)

2- أمحمد برقوق. الأمن الإنساني: مقارنة ايتمو- معرفية. تم تصفح الموقع يوم: 13 أكتوبر 2011، نقلا  
عن موقع:

<http://berkouk-mhand.yolasite.com>

3- زقاع، عادل. إعادة صياغة مفهوم الأمن: برامج البحث في الأمن المجتمعي. تم تصفح الموقع يوم: 13  
أكتوبر 2010

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/recom1.html>

4- مارتينا فيشر، " المجتمع المدني ومعالجة النزاعات: التجاذبات والامكانيات والتحديات"، ترجمة: يوسف  
حجازي (مركز بحوث برغهوف للإدارة البناء للنزاعات، 2009)، تم تصفح الموقع يوم  
2011/03/23.

[http://www.berghof-handbook.net/documents/publications/arabic\\_fischer\\_cso.pdf](http://www.berghof-handbook.net/documents/publications/arabic_fischer_cso.pdf)

5- رضوان زيادة. العدالة الانتقالية، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، التقرير السنوي 2004/2003. تم  
تصفح الموقع يوم: 2011/11/26

[https://www.aswat.com/files/Transitional%20Justice%20Sur-  
Ar.pdf](https://www.aswat.com/files/Transitional%20Justice%20Sur-Ar.pdf)

6- غادة علي مرسي. إعادة النظر في استراتيجيات الأمن الإنساني في المنطقة العربية: المؤتمر الدولي للأمن  
الإنساني في الدول العربية، 2005. تم تصفح الموقع يوم: 2011/12/26

<http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001540/154030a.pdf>

7- حديجة عرفة. تحولات مفهوم الأمن... الإنسان أولاً. تم تصفح الموقع يوم: 3 أكتوبر 2010

<http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/09/article01.shtml>

المراجع بالإنجليزية:

1-Books and Books' Chapters :

- 1- Alnoor, Ebrahim, ” NGOs and Organizational Change: Discourse, Reporting, and Learning”. New York: Cambridge University Press, 2003.
- 2- Baehr, Peter R., ” Non-Governmental Human Rights Organizations in International Relations”. UK: Palgrave Macmillan, 2009.
- 3- Barry, Buzan and Lene Hansen. ’ The Evolution Of International Security Studies’. UK: Cambridge University Press. 2009.
- 4- Buzan, Barry. ” From International to World Society? English School Theory and the Social Structure of Globalisation”. New York: Cambridge University Press, 2004.
- 5- Bryson, John M., ’ Strategic planning for public and nonprofit organizations : a guide to strengthening and sustaining organizational achievement. United States of America: Jossey-Bass, 2004.
- 6- Button, Mark , ’ Doing Security Critical Reflections and an Agenda for Change’ UK: Palgrave Macmillan, 2008.
- 6- Clark ,Ann Marie, Elisabeth J. Friedman, “The Sovereign Limits of Global Civil Society: A Comparison of NGO Participation in UN World Conferences on the Environment, Human Rights, and Women”. USA: The Johns Hopkins University Press, 1998.
- 7- Cockell, John G, ” Human Security and Preventive Action Strategies”, in Edward Newman and Oliver P. Richmond, ”The United Nations and Human Security” .New York: Palgrave, 2001.
- 8- Colin, Ball, Leith Dunn, “Non-Governmental Organisations: Guidelines For Good Policy and Practice” London: The Commonwealth Foundation, 1995.
- 9- David, Lewis, “The Management of Non-Governmental Development Organizations: An introduction”. New York: Routledge, 2001.
- Devin ,Guillaume, ’ Making Peace The Contribution of International Institutions’ New York : Palgrave Macmillan, 2011.

- 10- Erman ,Eva, Anders Uhlin, ” Legitimacy Beyond the State? Re-examining the Democratic Credentials of Transnational Actors”. UK: Palgrave Macmillan, 2010.
- 11- Forsythe, David P, ‘Human Rights in International Relations’. New York: Cambridge University Press.2006.
- 12- Frissen, Paul ,” The virtual state: Postmodernisation, Information and Public Administration”, in Brian D. Loader and Thomas.Day (eds.) .”The Governance Of Cyber Space, Politics, Technology and Global Restructuring”. London: Routledge,1997.
- 13- Graham, David T. and Nana K.Poku.” Migration, Globalisation and Human Security”. New York: Routledge, 2000.
- 14- Henry, F.Carey and Oliver P.Richmond’, “Mitigating Conflict: The Role of NGO”. London: Frank Cass.2003.
- 15- Holloway, Richard, Pact Lusaka. ‘Establishing and Running an Advocacy NGO’. Boston: Institute for Development Research.1998.
- 16- Hough, Peter .’Understanding Global Security’. London: Routledge.2004.  
Howell ,Jude and Jeremy Lind, ” Counter-Terrorism, Aid and Civil Society” .UK: Palgrave Macmillan, 2009.
- 17- Hussein Solomon, ” Human Security in Sub-Saharan Africa: Conflict Resolution and the Role of Civil Society” in Giorgio Shani and Makoto Sato (eds.) “Protecting Human Security in a Post 9/11 World :Critical and Global Insights. New York: Palgrave Macmillan,2007.
- 18- Jackson, Paul ,Peter Albrecht, ” Reconstructing Security after Conflict Security Sector Reform in Sierra Leone”. UK: Palgrave Macmillan, 2011.
- 19- Jem Bendell, ” Debating NGO Accountability United Nations”. New York: UN Non-Governmental Liaison, 2006.

- 20- J nsson ,Christer ,Jonas Tallberg,” Transnational Actors in Global Governance Patterns, Explanations, and Implications’. UK: Palgrave Macmillan,2010
- 21- Korey ,Williall ,”NGOs and the Universal Declaration of Human Rights” New York : Martin's Press .February, 2001.
- 22- Mabee, Bryan.” The Globalization of Security State Power, Security Provision and Legitimacy”. New York: Palgrave Macmillan, 2009.
- 23- Marvin S. Soroos,” Approaches to Enhancing Human Security”, in Richard A . Matthew, Jon Barnett (eds.).”Global Environmental Change and Human Security :An Introduction” .Cambridge: MIT Press,2010.
- 24- Martens, Kerstin, ‘ NGOs and the United Nations Institutionalization, Professionalization and Adaptation’ UK: Palgrave Macmillan, 2005.
- 25- McRae, Rob: "Human security in a globalized world" ,in Rob McRae , Don Huber( eds),” Human security and the New Diplomacy: Protecting people, promoting peace".Montreal: McGill University Press, 2002.
- 26- Misztal ,Barbara A. ,”The Challenges of Vulnerability In Search of Strategies for a Less Vulnerable Social Life” . UK: Palgrave Macmillan, 2011.
- 27- Moss ,Kat, ‘Balancing Liberty and Security Human Rights, Human Wrongs’”. UK: Palgrave Macmillan, 2011.
- 28- Muloongo, Keith, Roger Kibasomba, ‘The Many Faces of Human Security Case Studies of Seven Countries’ . Southern Africa: Institute for Security Studies, 2005.
- 29- Roberts, David,” Global Governance and Biopolitics: Regulating Human Security".New York: Zed Books, 2010.
- 30- Sandra J. MacLean and Timothy M. Shaw, “A Decade of Human Security: Global Governance and New Multilateralisms” .USA : Ashgate Publishing,2006.

- 31- Steffek, Jens and Kristina Hahn, ” Evaluating Transnational NGOs: Legitimacy, Accountability, Representation” .UK: Palgrave Macmillan,2010.
- 32- Tajbakhsh, Shahrbanou and Anuradha M.Chenoy.’Human Security:Concepts and Implications’ .1<sup>st</sup> ed.UK :Routledge,2007.
- 33- Thomas, Caroline.”Global Governance Development and Human Security”.London: Pluto, 2000.
- 34- Vedder, Anton, ” Questioning the legitimacy of non-governmental organizations”, in Anton Vedder, Vivien Collingwood(eds.), “NGO Involvement in International Governance and Policy: Sources of Legitimacy”.Boston: Martinus Nijhoff, 2007.
- 35- Williams, Paul D.’Security Studies: An Introduction’ . London:Routledge,2008.
- 36- Williams,James Herbert and John F. Jones.” Conflict and Human Security in Africa: Kenya in Perspective”. New York: Palgrave Macmillan ,2011.
- 37- Wolfgang, H. Reinigke and Francis Deng.” Critical choices : the United Nations, networks, and the future of global governance”.Canada: Better World Fund, United Nations Foundation, 2000.
- 38- ———,———, ”United Nations Development Programme Human Development Report 1994”.New York: Oxford University Press, 1994.
- 39- Waddell, Steve, ” Global Action Networks Creating Our Future Together” .UK: Palgrave Macmillan, 2011.

## 2- Periodical Articles:

- 1- Anderson , Kenneth, ”The Ottawa Convention Banning Landmines: The Role of International Non –Governmental Organizations” ,EJIL.vol.11 No .01,91-120.(2000).

- 2- Austin, Alexander, " Early Warning and The Field:A Cargo Cult Science?" Berghof Research Center for Constructive Conflict Management , Aug 2004.
- 3- Bellamy ,Alex J. and Matt McDonald, 'The Utility of Human Security': Which Humans? What Security? .Security Dialogue,vol 33, 2002.
- 4- Bolton, Matthew and Thomas Nash,"The Role of Middle Power– NGO Coalitions in Global Policy: The Case of the Cluster Munitions Ban ",Global Policy, Volume 1 . Issue 2 . May 2010.
- 5- Earl ,Conteh-Morgan,"Peace Building and Human Security: A Constructivist Perspective" ,International Journal of Peace Studies, Volume 10, Spring/Summer 2005.
- 6- Gareth ,Evans," From Humanitarian Intervention To The Responsibility To Protect" , Wisconsin International Law Journal, Vol. 24, No. 3.2001.
- 7- 7- Jaspars ,Susanne and Sorcha O'Callaghan ,'Challenging choices: protection and livelihoods in conflict : Case studies from Darfur, Chechnya, Sri Lanka and the Occupied Palestinian Territories".Humanitarian Policy Group Report, 31 ,May 2010.
- 8- Jolly, Richard and Deepayan Basu Ray,"The Human Security Framework and National Human Development Reports: A Review of Experiences and Current Debates", United Nations Development Programme .May 2006.
- 9- Krause, Keith,"Towards a Practical Human Security Agenda", Geneva Centre For The Democratic Control Of Armed Forces (DCAF), 2007.
- 10- Krahenbuhl, Pierre ," The ICRC's approach to contemporary security challenges: A future for independent and neutral humanitarian action", IRRC September, 2004 Vol. 86 No 855.

- 11- Lacher ,Wolfman, ”Actually Existing Security: The Political Economy Of The Saharan Threat” .Security Dialogue,2008.
- 12- Liotta ,P. H., ” Boomerang Effect: The Convergence of National and Human Security” . Security Dialogue,vol. 33, no. 4, December 2002.
- 13- Mack ,Andrew, ‘A Signifier of Shared Values’, Security Dialogue, vol 35,2004.
- 14- Newman ,Edward, ‘ Human Security and Constructivism’, International Studies Perspectives, 2001.
- 15- Newman, Edward, ‘Critical human security studies’, Review of International Studies ,2010.
- 16- Oberleitner, Gerd, Human Security:” A Challenge to International Law?” , Global Governance 11 , 2005.
- 17- Owen,Taylor, ‘Human Security – Conflict, Critique and Consensus: Colloquium Remarks and a Proposal for a Threshold-Based Definition’, Security Dialogue, 2004.
- 18- Ole ,W ver, “Politics, security, theory” , Security Dialogue 42(4-5) 465–480 , 2011.
- 19- Paris ,Roland: "Human security: paradigm shift or hot air?", International Security, 26(2), 2001.
- 20- Reimann ,Kim D., “ A View from the Top: International Politics, Norms and the Worldwide Growth of NGOs” . International Studies Association, 2006.

### 3- Working Papers :

- 1- Allard ,Gayle, Candace Agrella Martinez, ” The Influence of Government Policy and NGOs on Capturing Private Investment”( Working Paper march 2008).  
<http://www.oecd.org/dataoecd/24/33/40400836.pdf>
- 2- Brown ,L. David and Mark H. Moore ,”Accountability, Strategy, and International Non-Governmental Organizations”( Working Paper



No. 7, April 2001),( The Hauser Center for Nonprofit Organizations, Harvard University).

[http://www.hks.harvard.edu/hauser/PDF\\_XLS/workingpapers/workingpaper\\_7.pdf](http://www.hks.harvard.edu/hauser/PDF_XLS/workingpapers/workingpaper_7.pdf)

- 3- Coate, Roger A., ‘Civil Society As A Force For Peace’, May, 2000.(accessed12/11/2011).  
<http://heapol.oxfordjournals.org/content/13/4/345.full.pdf>
- 4- Hahn,Kristina and Anna Holzscheiter, ” The Ambivalence Of Advocacy: International NGOs and their discursive power of attributing identities”.(accessed 15/07/2011)  
[http://www.bigsss.uni-bremen.de/fileadmin/gsss/macht/Paper\\_HahnHolzscheiter.pdf](http://www.bigsss.uni-bremen.de/fileadmin/gsss/macht/Paper_HahnHolzscheiter.pdf)
- 5- Hussein ,Karim and Julia Wanjiru, ” Security and Human Security: An Overview of Concepts and Initiatives, What Implications For West Africa?” ,December2004.(accessed02/03/2012).  
<http://www.oecd.org/dataoecd/32/2/38826090.pdf>
- 6- King ,Gary and Christopher Murray, ’Rethinking Human Security’, May, 2000.(accessed12/11/2011)  
<http://heapol.oxfordjournals.org/content/13/4/345.full.pdf>
- 7- Leboeuf, Aline and Emma Broughton, " Securitization of Health and Environmental Issues:process and effects",IFRI,Bruxelles,2008.(accessed 28/10/2011) .  
[http://www.ifri.org/downloads/securitization\\_health\\_environment.pdf](http://www.ifri.org/downloads/securitization_health_environment.pdf)
- 8- McClean ,Emma, ” Security Council Reform: The Case for Human Security?” (accessed12/02/2012)  
[http://www.nottingham.ac.uk/shared/shared\\_hrlcpub/HRLC\\_Commentary\\_2006/McClean.pdf](http://www.nottingham.ac.uk/shared/shared_hrlcpub/HRLC_Commentary_2006/McClean.pdf)
- 9- Michael, Edwards and Tina Wallace, ” NGOs In A Global Future: Marrying Local Delivery To World Wide Leverage” (accessed28/02/2012).  
<http://www.futurepositive.org/docs/futures.pdf>

- 10- Michael, Sarah, The Role of NGOs in Human Security, (Working Paper #12, November 2002),(The Hauser Center for Nonprofit Organizations and The Kennedy School of Government Harvard University) .(accessed 9/11/2010).  
[http://zunia.org/uploads/media/knowledge/NGOs\\_human\\_security.pdf](http://zunia.org/uploads/media/knowledge/NGOs_human_security.pdf)
- 11- Nalinakumari, Brijesh and Richard MacLean, “NGOs: A Primer on the Evolution of the Organizations That Are Setting the Next Generation of Regulations”, Summer 2005 .(accessed22/02/2011)  
<http://www.environmental-expert.com/Files%5C8707%5Carticles%5C4629%5C4629.pdf>
- 12- Oberleitner, Gerd.’ Human Security and Human Rights’ , (European Training and Research Center for Human Rights and Democracy ,Human Rights and Security – The Two Towers Centre for the Study of Human Rights Discussion group), issue no. 8 June 2002.(accessed1/4/2011)  
[http://www.lse.ac.uk/Depts/human-rights/Documents/Security\\_and\\_human\\_rights.pdf](http://www.lse.ac.uk/Depts/human-rights/Documents/Security_and_human_rights.pdf)
- 13- Seidensticker, E. ‘Human Security, Human Rights, and Human Development’ , paper presented at Harvard Kennedy School, February (2002), (accessed 1/04/2011).  
<http://www.humansecuritychs.org/activities/outreach/0206harvard.pdf>
- 14- Wulf ,Herbert and Tobias Debiel, “Conflict Early Warning And Response Mechanisms : Tools For Enhancing The Effectiveness Of Regional Organisations ?”( Working Paper no. 49, May 2009),( Crisis States Research Centre,London.
- 15- Yang, Hao.’ Security Governance: An Analysis of ASEAN’s Strategies to Regional Security Dynamics’ (accessed12/11/2011)  
<http://www.tno.nl/downloads/New%20Asian%20growth%20dynamics.pdf>

16- —, "Human Security In Theory and Practice: Application of the Human Security Concept and the United Nations Trust Fund for Human Security", ( Human Security Unit, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs) , (accessed 28/04/2012)  
[http://hdr.undp.org/en/media/HS\\_Handbook\\_2009.pdf](http://hdr.undp.org/en/media/HS_Handbook_2009.pdf).

# الفهرس:

7-1	مقدمة
62 - 9	الفصل الأول : الإطار النظري والمفهوماتي للدراسة
28 - 10	المبحث الأول : النقاشات النظرية حول مفهوم الأمن الإنساني
11	المطلب الأول : تحولات مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة
19	المطلب الثاني : موقع الأمن الإنساني ضمن مقاربات العلاقات الدولية
24	المطلب الثالث : نحو بناء نظرية للأمن الإنساني
53-29	المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإنساني وأهم مكوناته
30	المطلب الأول: إشكالية تعريف مفهوم الأمن الإنساني
34	المطلب الثاني: مكونات الأمن الإنساني
39	المطلب الثالث : الحدود المختلفة بين الأمن الإنساني والمفاهيم ذات الصلة
47-40	1- الأمن الإنساني وحقوق الإنسان
51 - 48	2- الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية
53-52	3- الأمن الإنساني و التدخل الإنساني
62-54	المبحث الثالث: العلاقة بين الأمن الإنساني والمنظمات الدولية غير الحكومية
54	المطلب الأول : مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل من فواعل الأمن الإنساني
57	المطلب الثاني: أهمية المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني
61	المطلب الثالث: أهمية الأمن الإنساني بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية
62	خلاصة الفصل الأول:
104-63	الفصل الثاني: آليات عمل المنظمات غير الحكومية في تفعيل الأمن الإنساني
81-63	المبحث الأول : آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في الوقائية من تهديدات الأمن الإنساني
69	المطلب الأول: مفهوم آليات المنظمات الدولية غير الحكومية الوقائية
73	المطلب الثاني : مستويات وأنماط العمل الوقائي في حالات انعدام الأمن
79	المطلب الثالث: أهمية المعلومات في العمل الوقائي للمنظمات الدولية غير الحكومية.

100 جدول رقم-11 توجهات آليات المنظمات غير الحكومية في عملية تمكين الأفراد

129 . جدول رقم-12 :- أهم برامج المنظمات الدولية غير الحكومية وجهودها في مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة

136 جدول رقم-13 :-مراحل تخطيط برنامج للأمن الإنساني

شكل رقم-6 :- رسم تخطيطي يوضح العلاقات بين المنظمات الدولية غير الحكومية والممولين .